# العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة
Issue No. 257 September 2023

AL-OMRAN AL-ARABI
العدد 257 - أيلول (سبتمبر) 2023


## انعكاسات التضخم العالمي في المنطقة العربية ومتطلبات المواجهة

- إطلاق "إعلان البحرين للقطاع الخاص العربي"
- دعوات لإنشاء بورصة سلعيّة وصندوق عربي للأزمات واعتماد الزراعة الذكية لتحصين الامن الغذائي
- إصلاح شامل لاقتصادات العالم العربي
- الاقتصاد العالمي بين الأزمات والإصلاحات

# BRITE

## بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومورديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

# اتحاد الغرف العربية

## نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

## أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

## رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

## رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

## أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

## أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

# أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
**عدنان القصّار**

الرئيس
**سمير ناس**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
**سمير ماجول**
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
**محمّد شقير**
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

**خليل الحاج توفيق**
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

**عبدالله المزروعي**
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

**كمال حمني**
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

**يوسف دواله**
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

**حسن الحويزي**
رئيس مجلس
الغرف السعودية

**سعود مأمون البرير**
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

**محمود عبد علي**
رئيس غرفة تجارة
الصومال

**فيصل الرواس**
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

**عبد الرزاق الزهيري**
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

**عبده إدريس**
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

**محمد جاسم الصقر**
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

**محمد الرعيض**
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

**أحمد الوكيل**
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

**الحسين عليوى**
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

**محمد عبده سعيد**
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

**خالد محمد حنفي**
الأمين العام

# الذكاء الاصطناعي واقتصادات المستقبل

يتنامى في الفترة الأخيرة واقع الذكاء الاصطناعي وتأثيره على اقتصادات المستقبل ومن بينها الاقتصادات العربية، حيث يظهر تقرير لشركة MarketsandMarkets أنّه من المتوقع أن يصل حجم سوق الذكاء الاصطناعي إلى مئات المليارات من الدولارات بحلول عام 2025. وتشير الأبحاث إلى أن تبني التكنولوجيا الذكية مثل الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحقق زيادة في النمو الاقتصادي؛ حيث أن تقديرات العديد من المؤسسات الاقتصادية العالمية تشير إلى أن الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الذكية يمكن أن تزيد من إنتاجية الاقتصاد بمقدار مئات مليارات الدولارات.

ويثير التحول نحو الذكاء الاصطناعي قلقًا بشأن مستقبل الوظائف. فلذلك توقعت منظمات مثل منظمة العمل الدولية أن تؤثر التكنولوجيا على وظائف ملايين الأشخاص وتجعل بعض الوظائف غير مطلوبة، في حين تستحدث وظائف جديدة تتطلب مهارات متقدمة.

ويزداد توجيه الاستثمارات نحو مشاريع الذكاء الاصطناعي، وبدأت في ضوء ذلك الشركات والحكومات تخصص ميزانيات أكبر للبحث والتطوير وتنفيذ حلول الذكاء الاصطناعي. حيث أن الذكاء الاصطناعي يساعد الشركات على تحسين كفاءة عملياتها وتوفير التكاليف من خلال التشغيل الذكي والصيانة والتحليل الضخم للبيانات.

ويلعب الذكاء الاصطناعي دورًا متزايد الأهمية في مجال اقتصاد المستقبل، ومن الطرق التي يؤثر فيها الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد.

أولًا: تحسين الإنتاجية، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي زيادة الإنتاجية في مجموعة متنوعة من الصناعات من خلال أتمتة العمليات وتحسين الكفاءة، هذا يمكن أن يساهم في تحسين النمو الاقتصادي.

ثانيًا: تحسين إدارة المخزون، نظرا لأنّ الذكاء الاصطناعي يساعد الشركات على تحسين إدارة المخزون وتحسين التوقعات بشكل أفضل، مما يقلل من تكاليف التخزين والهدر.

ثالثًا: تطوير الصناعات الجديدة، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يفتح أفاقًا جديدة للصناعات الجديدة ويسهم في خلق فرص عمل ونمو اقتصادي.

رابعًا: تحسين التوقعات واتخاذ القرارات، نظرا لأنّ الذكاء الاصطناعي يستطيع معالجة كميات هائلة من البيانات وتحليلها بسرعة، مما يمكن المؤسسات والحكومات من اتخاذ قرارات أفضل وأكثر استنادًا إلى أدلة.

خامسًا: تغييرات في سوق العمل، حيث يؤدي تقدم التكنولوجيا واستخدام الذكاء الاصطناعي إلى تغييرات في سوق العمل، حيث يمكن أن تتطلب وظائف مهارات جديدة وتدريبًا مستمرًا.

سادسًا: تحسين تجربة العملاء، إذ يمكّن استخدام الذكاء الاصطناعي من تحسين تجربة العملاء من خلال توفير خدمات مخصصة وتوجيه العروض والإعلانات بشكل أفضل.

سابعًا: تحسين الرعاية الصحية، فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم في تشخيص الأمراض وتوجيه العلاج بشكل أكثر دقة، مما يقلل من تكاليف الرعاية الصحية ويحسن الصحة العامة.

ثامنًا: تحسين الأمان، إذ يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز أمان الأنظمة والشبكات ومكافحة الجريمة والتهديدات الأمنية.

إذن يستدل مما سبق أنّ الذكاء الاصطناعي يمكنه أن يساهم في تحسين الاقتصاد بشكل مستدام وشامل، الأمر الذي ينعكس إيجابا من حيث المردود المادي على سائر الاقتصادات في العالم بما في ذلك الاقتصادات العربية.

**سمير ناس**

**رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية**

انعكاسات التضخم العالمي في المنطقة العربية ومتطلبات المواجهة

مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية بدورته (134) ينعقد في البحرين

سلسلة نشاطات لأمين عام اتحاد الغرف العربية لتعزيز آفاق التعاون مع دول العالم

مؤتمر ومعرض الامن الغذائي العربي ينعقد في مراكش- المغرب: إجراءات لتحصين الامن الغذائي

# فهرس المحتويات


**موضوع الغلاف**

انعكاسات التضخم العالمي في المنطقة العربية ومتطلبات المواجهة 9

**نشاط الاتحاد**

- إطلاق "إعلان البحرين للقطاع الخاص العربي" 26
- منتدى الأعمال العربي – البلجيكي ينعقد في بروكسيل 31
- مؤتمر الأمن الغذائي العربي ينعقد في مراكش – المغرب 35

**مقال**

الاقتصاد العالمي بين الأزمات والإصلاحات 40

**اقتصاد عربي**

إصلاح شامل للاقتصادات العالم العربي 44

العدد 257 -أيلول (سبتمبر) 2023
Issue No. 257 September 2023

الاقتصاد الألماني: تراجع طفيف لمناخ الاعمال وتزايد التوقعات بانكماش الناتج المحلي الإجمالي

Review on recent AACC Activities

## غرف مشتركة

الاقتصاد الألماني: تراجع طفيف لمناخ الاعمال وتزايد التوقعات بانكماش الناتج المحلي الإجمالي 50

أخبار 53

JOINT CHAMBER

REVIEW ON RECENT AACC ACTIVITIES 67

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

# SPENDING IS EARNING

## FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

# انعكاسات التضخم العالمي في المنطقة العربية ومتطلبات المواجهة

إعداد: د. نجوى زهار – البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

**تتطرّق هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التضخم العالمي على المنطقة العربية وتحديد القطاعات الأكثر تأثراً والسياسات والتدابير الفعالة التي يمكن اتخاذها لمواجهة هذه التحديات. ويستند البحث إلى بيانات وتحاليل لاقتصادات الدول العربية والتطورات الاقتصادية العالمية الحديثة. من خلال فهم أفضل للانعكاسات المحتملة للتضخم العالمي ومتطلبات المواجهة، ستساهم هذه الدراسة في توجيه السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية ذات الصلة في المنطقة العربية.**

**وتشكّل الدراسة نقطة انطلاق قوية للبحوث المستقبلية في هذا المجال الحيوي والمهم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية.**

## I. مقدمة

يشير التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لعملة معينة مع مرور الوقت. إن الإرتفاع في الأسعار، والذي يتم تقديره غالبًا كنسبة مئوية، يعني أن وحدة العملة تشتري فعلياً أقل مما كانت عليه في الفترات السابقة. وعلى هذا الأساس يُعتبر التضخم العالمي من أهم التحديات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصادات حول العالم، ولاسيما في المنطقة العربية التي تشهد تنوعاً كبيراً في هياكلها الاقتصادية وتعتمد بشكل كبير على عوامل خارجية. حيث يتسبب التضخم في زيادة أسعار السلع والخدمات، ويمكن أن يؤدي إلى

انخفاض قوة الشراء وتأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف انعكاسات التضخم العالمي على الاقتصادات العربية وتحديد المتطلبات الضرورية لمواجهتها بفعالية.

سنستكشف تأثيرات التضخم على الاقتصادات العربية ومؤشراتها الرئيسية، مثل معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدلات البطالة، ونحدد القطاعات الأكثر عرضة للتأثر بالتضخم وتحدياتها. كما سنقوم بتقييم السياسات والتدابير التي اتخذتها حكومات الدول العربية للتصدي للتحديات التضخمية والحفاظ على استقرار الاقتصاد. ونسلط الضوء على ضرورة التعاون الإقليمي والتنسيق بين الدول العربية لتحقيق أفضل استجابة ممكنة لتلك التحديات.

معدلات التضخم العالمية
(2024-2019)

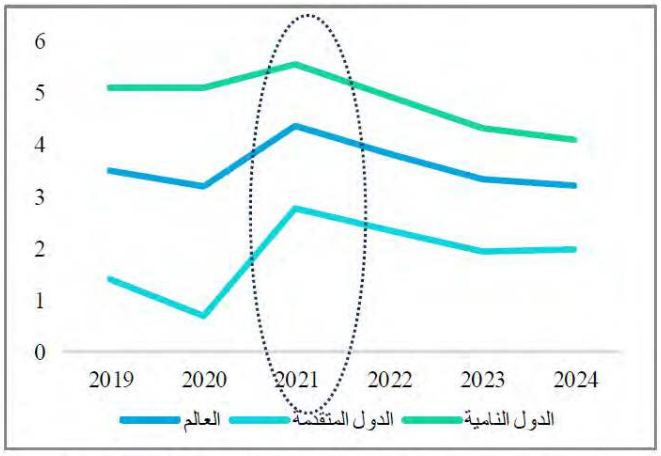


Source: IMF, (2021). "World Economic Outlook Database", Oct.

## 1. نظرة عامة على التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة

عند النظر إلى التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة، يُلاحظ أن الاقتصاد العالمي يواجه مجموعة من التحديات والفرص التي تؤثر على المنطقة العربية وباقي دول العالم. من بين هذه التطورات:

**التضخم العالمي:** يعد التضخم واحدًا من أهم التحديات التي تواجه الاقتصادات العالمية حاليًا حيث شهدت العديد من الدول زيادة في معدلات التضخم بسبب عدة عوامل، مثل زيادة أسعار السلع والخدمات وتأثيرات جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية على الإمداد والطلب. ينتج التضخم عن زيادة كمية النقود المتداولة مقابل السلع والخدمات، ويمكن أن يؤثر سلبًا على القوة الشرائية للأفراد والاستقرار الاقتصادي العام.

معدل تغير الناتج الإجمالي العالمي (2016-2022)

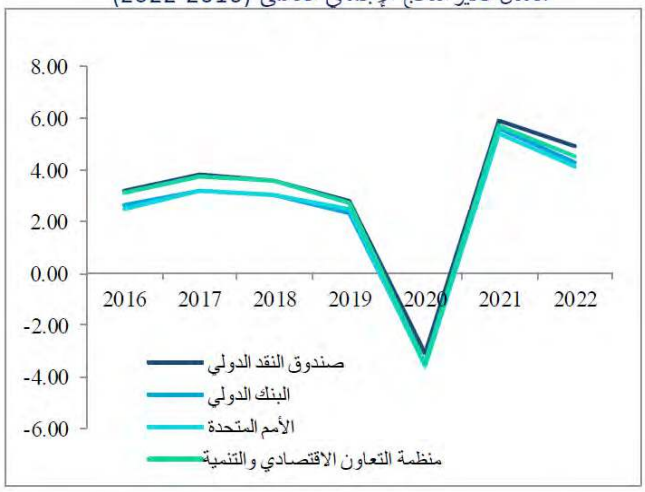


المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي.

**النمو الاقتصادي غير المتسق:** شهدت بعض الدول تحسنًا في معدلات النمو الاقتصادي، في حين عانت أخرى من تباطؤ في النمو أو حتى ركود اقتصادي. تُعَدُّ الجائحة التي أدت إلى إغلاق الأعمال والمؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي من أبرز الأسباب التي أثرت على النمو الاقتصادي العالمي.

**تحولات التجارة العالمية:** شهدت التجارة العالمية تحولات هامة، بما في ذلك توترات التجارة بين بعض الدول وتأثيرات السياسات الحمائية. هذه التطورات قد تؤثر على النمو الاقتصادي والاستقرار في العديد من الدول. على مستوى الاقتصادات الرئيسة في العالم والمناطق والتجمعات الاقتصادية، فقد تحسن نمو اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث نمت اقتصادات الدول المتقدمة خلال عام 2021 بحوالي 5.2 في المائة مقابل انكماش بنحو 4.5 في المئة عام 2020. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، فقد حققت نموا أعلى من المعدل العالمي، بلغ نحو 6.8 في المئة بعد أن تراجع ناتجها المحلي بنحو

معدل تغير الناتج الإجمالي لأهم الدول والمجموعات الاقتصادية
(2022-2020)

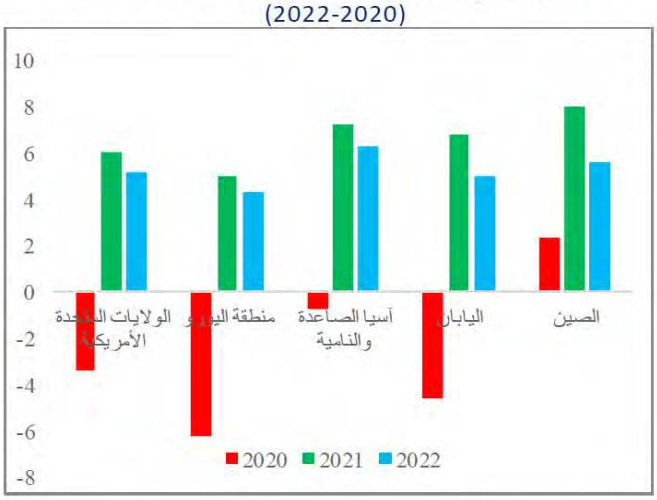


المصدر: صندوق النقد الدولي، (2021). "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر.

2 في المئة عام 2020.

أما في ما يخص تطورات معدل التضخم العالمي خلال عام 2021، فقد سجل ارتفاعا ملحوظا ليبلغ بالدول المتقدمة نحو 3.1 في المئة، مقارنة بحوالي 0.7 في المئة خلال عام 2020 على مستوى المناطق الاقتصادية والاقتصادات الكبرى. وكان ارتفاع معدل التضخم أكثر وضوحا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ارتفع من 1.2 في المئة عام 2020 إلى نحو 4.7 في المئة عام 2021، ثم جاءت كندا في المرتبة الثانية. كما شهد معدل التضخم ارتفاعا في كل من منطقة اليورو والمملكة المتحدة ولكن بمعدلات أقل، في حين شهد تراجعا في اليابان. في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع معدل التضخم لكن بمستوى أقل من 5.2 في المائة في عام 2020 لنحو 5.9 في المائة عام 2021، كما شهدت معظم المجموعات الفرعية ارتفاعا في معدل التضخم في عام 2021.

## 2. أسباب ومؤشرات الموجة التضخمية العالمية

وفقاً للإحصاءات العالمية في العام 2022، ارتفعت معدّلات التضخم حول العالم إلى أعلى مستوياتها منذ أوائل الثمانينيات في القرن الماضي، رغم عدم وجود سبب واحد لهذا الارتفاع السريع في الأسعار العالمية، فقد كانت هناك سلسلة من الأحداث التي عملت معاً لتحريكها.

### أسباب الموجة التضخمية العالمية

أدت جائحة كورونا مطلع عام 2020 إلى الإغلاق وغيرها من التدابير التقييدية التي عطّلت بشكل كبير سلاسل التوريد العالمية، بدءاً من إغلاق المصانع إلى الاختناقات في الموانئ البحرية. في الوقت نفسه، أصدرت الحكومات حزم تحفيز وزيادة الإعانات لمواجهة البطالة والمساعدة في تخفيف آثار الضرر على الأفراد والشركات الصغيرة جرّاء الإجراءات لمواجهة جائحة كورونا. مع إنتشار لقاحات «الكوفيد-19» وانتعاش الاقتصاد بسرعة، تزايد الطلب على السلع والخدمات مدفوعاً جزئياً بأموال التحفيز وأسعار الفائدة المنخفضة.

الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك
(نوفمبر 2020-أكتوبر 2021)

المصدر: منظمة الأوبك.

مؤشر الفاو الرئيس لأسعار الغذاء ومؤشراته الفرعية
(يناير 2020-سبتمبر 2021)

Source: FAO, (2021). « FAO Food Price Index", Sep.

كما وأدى الغزو الروسي لأوكرانيا في أوائل العام 2022 إلى سلسلة من العقوبات الاقتصادية والقيود التجارية على روسيا، مما حد من إمدادات العالم من النفط والغاز، علماً أن روسيا من أكبر الدول المنتجة للوقود. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بسبب تعذُّر تصدير محاصيل الحبوب الكبيرة في أوكرانيا. إن ارتفاع أسعار الوقود والغذاء، أدى أيضاً إلى زيادة تعطل سلاسل القيمة، إضافة إلى الضرر الناجم إثر جائحة كورونا.

وطالت الموجة التضخمية العديد من أسواق السلع وخاصة السلع الأساسية والمواد الخام. ففي أسواق النفط الدولية، وفي ظل التقديرات التي تشير إلى ارتفاع مستويات الطلب على النفط بنحو 6 ملايين برميل يوميا، ارتفعت الأسعار العالمية للنفط بنسبة تقارب 65 في المائة منذ بداية عام 2021 لتصل إلى نحو 68.3 دولارا للبرميل

كما امتدت الموجة التضخمية إلى أسواق السلع الغذائية التي شهدت ارتفاعات هي الأعلى منذ عقد كامل. فبحسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو(، فقد بلغ مؤشر أسعار الغذاء متوسط 130.0 نقطة في سبتمبر (أيلول) 2021 مرتفعا بحوالي 32.8 في المئة مقارنة بالمستوى المسجل في نفس الشهر من العام السابق مدفوعا إلى حد كبير بالزيادة في أسعار الحبوب والزيوت النباتية.

من جهة أخرى، شهدت أسعار السلع الأساسية ارتفاعات قياسية عام2021 ، فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار المعادن بنسبة 48 في المئة كما وصلت أسعار الغاز الطبيعي والفحم إلى مستويات قياسية وسط قيود العرض وانتعاش الطلب على الكهرباء.

وتأتي الموجة التضخمية الحالية في الوقت الذي تكافح فيه البنوك المركزية حول العالم لدعم النمو الاقتصادي الذي لا يزال متأثرا بالتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد19 ، وتحرص فيه على استمرار تقديم الدعم الكافي للاقتصادات المحلية لضمان خروجها من هذه الأزمة. إلا أن هذه الموجة التضخمية عقّدت من الخيارات المتاحة أمام البنوك المركزية وخاصة تلك التي تستهدف التضخم. في ظل المخاوف قد تضطر هذه البنوك إل تبني سياسات نقدية انكماشية في الوقت الذي لا يزال التعافي الاقتصادي معتمدا على التحفيز النقدي.

**مؤشرات التضخم:**

في ما يلي عرض موجز لمؤشرات الأسعار المختلفة المستخدمة في قياس التضخم:

مؤشر أسعار المستهلك (CPI Consumer Price Index) هو مقياس يفحص المتوسط المرجح لأسعار سلة من السلع والخدمات التي هي من إحتياجات المستهلك الأساسية. وهي تشمل

النقل والغذاء والرعاية الطبية. يتم حساب مؤشر أسعار المستهلك بأخذ تغيّرات الأسعار لكل عنصر في سلة السلع المحددة مسبقاً وإحتساب متوسطها بناءً على وزنها النسبي في السلة بأكملها. الأسعار المعتمدة هي أسعار البيع بالتجزئة لكل عنصر من عناصر سلة السلع، كما هو معروض للشراء من قبل المواطنين الأفراد.

مؤشر أسعار الجملة (Wholesale Price Index WPI) يُعدُّ مقياساً شائعاً آخر للتضخم، وهو يقيس ويتتبع التغيّرات في أسعار السلع في المراحل التي تسبق مستوى البيع بالتجزئة. بينما تختلف عناصر مؤشر أسعار الجملة (WPI) من بلد إلى آخر، إلا أنّها تتضمّن في الغالب عناصر على مستوى المنتج أو البيع بالجملة. على سبيل المثال، يشمل أسعار القطن: القطن الخام، والغزل القطني، والسلع القطنية، والملابس القطنية.

مؤشر أسعار المنتج (Producer Price Index PPI) هو مجموعة من المؤشرات التي تقيس متوسط التغير في أسعار البيع التي يعتمدها المنتجون المحليون للسلع والخدمات الوسيطة بمرور الوقت. يقيس مؤشر أسعار المنتج تغيّرات الأسعار من منظور البائع ويختلف عن مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس تغيّرات الأسعار من منظور المشتري.

بشكل عام، يُمثل كل من هذه المؤشرات متوسط تغيّر السعر المرجح لمكونات معينة والتي قد تنطبق على مستوى الإقتصاد أو القطاع أو السلع الأساسية.

صيغة قياس معدل التضخم: يُمكن إستخدام مؤشرات الأسعار لحساب نسبة التضخم بين شهرين أو عامين معينين. في حين أن الكثير من حاسبات التضخم متوافرة على مختلف البوابات المالية والمواقع الإلكترونية، من المفيد معرفة المنهجية الأساسية لضمان الدقة مع الفهم الواضح للحسابات المعتمدة.

يتم قياس معدل التضخم كالتالي:

نسبة للتضخم = (القيمة النهائية لمؤشر أسعار المستهلك / القيمة الأولية لمؤشر أسعار المستهلك) × 100

Initial/Value Index CPI Final) = Rate Inflation

100 x (Value CPI

## II. انعكاسات التضخم العالمي على الاقتصادات العربية

كغيرها من الاقتصادات العالمية المنفتحة على العالم، تأثرت بعض الدول العربية بالموجة التضخمية الحالية خاصة خلال الربع الثالث من عام 2021. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة للعديد من العوامل التي أدت إلى ارتفاعات المستوى العام للأسعار في هذه الدول مما أدى إلى انعكاسات مهمة على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة.

### 1. انعكاسات التضخم العالمي على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية

ارتفعت معدلات التضخم عام 2021 في معظم الدول العربية، مدفوعة بعدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف الطاقة، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، نتيجة التقلبات المستمرة خلال السنة في سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع الطلب على السلع نتيجة بدء التعافي الاقتصادي في عدة مناطق في العالم.

وباستثناء السودان ولبنان وسورية واليمن، التي شاهدت معدلات مرتفعة للتضخم عام 2020 في ظل التطورات الداخلية غير المواتية، فقد بلغ متوسط معدل التضخم في بقية الدول العربية حوالي 2.7 في المائة في عام 2021 مقابل متوسط بلغ نحو 1.5 في المائة في عام 2020.

يبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاع حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2021 بحوالي 6.0 في المائة ليصل إلى حوالي 22.9 في المائة بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وارتفاع كميات إنتاجه في إطار اتفاق «أوبك+» وهو ما أثر في الأداء الاقتصادي وفي الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث تراجعت مساهمة بقية القطاعات في الناتج.

| الدول | الناتج المحلي الإجمالي (مليار$) | إجمالي الناتج المحلي للفرد ($) | مؤشر أسعار المستهلك CPI | معدل الفقر | معدل البطالة |
|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 162,71 | 3642 | 9.27 | 19.77% | 11,63% |
| البحرين | 34,72 | 19642 | -0.61 | 7.4% | 1,42% |
| جزر القمر | 1,19 | 1351 | -4.29 | 47.53% | 8,88% |
| جيبوتي | 3,18 | 3222 | 1.78 | 41.04% | 27,95% |
| مصر | 423,14 | 4057 | 13.9 | 35.87% | 6,95% |
| العراق | 206,75 | 5015 | 4.99 | 32.12% | 15,69% |
| الاردن | 43,76 | 4261 | 4.23 | 26.52% | 17,66% |
| الكويت | 105,95 | 24347 | 3.42 | 1.4% | 2,5% |
| لبنان | 24,49 | 3608 | 154.76 | - | 12,76% |
| ليبيا | 39,01 | 5635 | 2.61 | - | 20,52% |
| موريتانيا | 9,89 | 2072 | 3.57 | 33.57% | 11,19% |
| المغرب | 142,87 | 3822 | 1.4 | 30.54% | 10,47% |
| عمان | 85,87 | 16482 | 2.81 | 10.1% | 2,54% |
| فلسطين | 18,04 | 3484 | 1.24 | 26.61% | 25.64% |
| قطر | 144,41 | 48919 | 5 | 0.38% | 0,09% |
| السعودية | 833,54 | 23614 | 2.47 | 13.37% | 5,6% |
| الصومال | 7,63 | 468 | 6.78 | 70.92% | 20,43% |
| السودان | 33,56 | 748 | 382.82 | 52.38% | 18,48% |
| سوريا | 60,04 | 3275 | - | - | 9,46% |
| تونس | 46,84 | 3939 | 8.31 | 22.91% | 16,14% |
| الامارات | 358,87 | 35854 | -2.08 | 2.97% | 2,74% |
| اليمن | 18,85 | 617 | 8.1 | - | 13,32% |

وما يزال الفقر يمثل أحد التحديات التي تواجه المنطقة العربية و الذي يزداد حدة بسبب التضخم، حيث قدّرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن 11.5 في المائة من سكان المنطقة كانوا تحت خط الفقر الدولي في عام 2019، وقدّرت نسبة الفقر متعدد الأبعاد )الذي يشمل الحرمان الحاد من الصحة والتعليم وانخفاض مستويات المعيشة) في الدول العربية بحوالي 14.5 في المائة في عام 2020 حسب أحدث تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تمثل المنطقة العربية ثالث أكبر نسبة من السكان الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد، ولكن تبيّن أن هناك انخفاضا واضحا بمرور الوقت.

### 2. القطاعات الهشة وتحدياتها في ظل ضغوط التضخم

تحليل القطاعات الهشة في المنطقة العربية وتحدياتها في ظل ضغوط التضخم يتطلب فهمًا دقيقًا للهيكل الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. على الرغم من تنوع الاقتصادات العربية، إلا أن هناك

بعض القطاعات التي تعاني من ضعف نسبي وتواجه تحديات عديدة نتيجة لضغوط التضخم والتغيرات الاقتصادية العالمية. يمكن تلخيص التحليل فيما يلي:

**قطاع الصناعات التحويلية والثقيلة**

- يعاني من تحديات الوصول إلى المواد الخام وتأثير زيادة التكاليف التي تنتج عن تضخم التكاليف العالمي.
- يؤثر التضخم في ارتفاع تكاليف الإنتاج والتصنيع، مما يجعل السلع المحلية أقل تنافسية في الأسواق العالمية.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل يؤدي إلى زيادة التكلفة الإجمالية للمنتجات المصنعة.
- انخفاض الطلب المحلي والعالمي يقلل من الإيرادات ويؤدي إلى انخفاض المبيعات والأرباح.

**قطاع الغذاء والزراعة:**

- يُعَتَبَرُ قطاع المشتقات الغذائية حيويًا للاقتصادات العربية، ولكنه يواجه تحديات متعددة نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج والتوترات التجارية العالمية.
- يرتفع الطلب على السلع الغذائية في ظل التغيرات الديموغرافية وتزايد السكان، مما يزيد الضغط على هذا القطاع لتلبية الاحتياجات المتزايدة.
- زيادة تكلفة الإنتاج والنقل تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يؤثر على الأسر المنخفضة الدخل بشكل خاص.
- العوامل المناخية وتغيرات الطقس تؤثر على الإنتاج الزراعي وتعوق الإمكانيات الإنتاجية.

**قطاع النقل والطاقة:**

- يتأثر قطاع النقل بارتفاع أسعار الوقود والمحروقات، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل للشركات والمستهلكين.
- ارتفاع تكاليف الطاقة يؤثر على القدرة التنافسية للصناعات الثقيلة والمشاريع الصناعية الكبيرة.

**قطاع السياحة:**

- يُعَتَبَرُ من أكثر القطاعات تضرراً في المنطقة العربية بسبب التضخم، حيث شهد انخفاضاً حاداً في الوافدين الأجانب والإيرادات السياحية.
- تعتمد العديد من الدول العربية على السياحة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة وتوفير فرص العمل.
- ارتفاع تكلفة السفر والإقامة يقلص الطلب على السياحة والسفر، مما يؤثر على عائدات القطاع ويؤدي إلى تراجع نموه.
- تضرر الفنادق والمطاعم بسبب تراجع الإقبال على السفر والنشاطات الترفيهية بسبب ارتفاع الاسعار.

**قطاع النفط والغاز:**

- يُعَتَبَرُ قطاع النفط والغاز العمود الفقري للاقتصاد في العديد من دول المنطقة العربية.
- انخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع الطلب العالمي على النفط خلال فترة الركود الاقتصادي قد يؤثر سلبًا على إيرادات هذا القطاع والميزانية العامة للدول.

**قطاع المناجم والمعادن:**

- تتمثل أهم التحديات في انخفاض أسعار السلع الأولية عالميًا، بما في ذلك الفوسفات والبوكسيت والفحم، وهو ما يؤثر على دخل الدول المعتمدة على الصادرات المعدنية.
- يعاني قطاع المناجم والمعادن من التحديات البيئية وضغوط التحول إلى أنظمة أكثر استدامة.

**قطاع التعليم والصحة:**

- زيادة تكاليف المواد الدراسية والأدوات التعليمية تؤثر على قدرة الأسر على تحمل تكاليف التعليم.
- ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية يؤثر على قدرة المواطنين على الحصول على الرعاية الصحية اللازمة.

يتطلب التصدي لتحديات القطاعات المتضررة في المنطقة العربية استراتيجيات شاملة تركز على تعزيز التنوع الاقتصادي، وتشجيع الابتكار والاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز التجارة الإقليمية والدولية. من خلال تبني سياسات مستدامة وتنموية، يمكن للمنطقة العربية تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام يواجه ضغوط التضخم ويعزز استقرار الاقتصادات.

## 3. الآثار الاقتصادية على القطاع الخاص والاستهلاك في المنطقة

يتأثر القطاع الخاص بالتضخم بشكل مباشر بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والاقتراض، بينما يتأثر الاستهلاك بزيادة أسعار السلع والخدمات التي تؤدي إلى تراجع قوة الشراء للأفراد والأسر.

**الآثار على القطاع الخاص:**

- **ارتفاع تكاليف التشغيل:** عندما يزيد معدل التضخم، يصبح لديه تأثير كبير على تكاليف الإنتاج والتشغيل للشركات في القطاع الخاص. ارتفاع أسعار السلع الأولية والمواد الخام والطاقة يزيد من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى ضغط على هوامش الأرباح ويقلل من القدرة التنافسية للشركات. في القطاع الخاص
- **ضعف الاستثمار:** عندما يزيد التضخم، قد يتردد القطاع الخاص في الاستثمار في مشاريع جديدة أو توسيع الإنتاج. يعتبر التضخم المرتفع مصدر قلق للمستثمرين، حيث يقلل من القيمة الحقيقية للأموال المستثمرة ويجعل عمليات الاستثمار أكثر مخاطرة بسبب عدم الثقة في القدرة على تحقيق عوائد إيجابية في ظل تضخم مرتفع.
- **زيادة التوترات المالية:** مع زيادة التضخم، يزداد التوتر على قروض الأعمال والفوائد المفروضة عليها. قد تجد الشركات صعوبة في سداد الديون وفوائد القروض بسبب تراكم التضخم، مما يزيد من المخاطر المالية وقد يؤدي إلى زيادة التأخير في تلبية التزاماتها المالية
- **تراجع قدرة الشراء:** عندما يزيد التضخم، تتراجع قدرة الأفراد على الشراء والإنفاق. ارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني أن الأفراد سيحتاجون إلى دفع مبالغ أكبر للحصول على السلع والخدمات نفسها، مما يجبرهم على القيام بتقليص الإنفاق على السلع غير الضرورية وتأجيل بعض الشراءات الكبيرة مما يساهم في تقليص أو تراجع أرباح الشركات.

**الآثار على الاستهلاك:** يؤثر غلاء الأسعار بشكلٍ مباشر على أنماطنا الاستهلاكية، فمن ناحية يدفع بعضنا للتفكير مائة مرة قبل شراء احتياجاته، وقد يدفع آخرين من جهة أخرى للشراء بجنون لتخزين السلع خوفًا من غلاء الغد.

- **تغير سلوك الاستهلاك:** قد يؤدي التضخم إلى تغيير سلوك الاستهلاك للأفراد، حيث يبحثون عن بدائل أرخص أو يقللون من شراء بعض السلع والخدمات غير الضرورية.
- **تأثير على الفقراء والمتوسطين:** يتأثر الأفراد ذوو الدخل المحدود بشكل أكبر من التضخم. ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود يمثل عبئًا أكبر عليهم، ويمكن أن يؤدي إلى تدهور مستوى معيشتهم.
- **تحفظ الإنفاق:** عندما يزيد التضخم، قد يصبح الأفراد

أكثر تحفظاً في الإنفاق على السلع والخدمات غير الأساسية. يمكن أن يؤدي هذا التحفظ إلى تراجع في الطلب على بعض السلع والخدمات الفاخرة والترفيهية.

- **تراجع قوة الشراء:** ترتفع أسعار السلع والخدمات مع ارتفاع التضخم، مما يؤدي إلى تراجع قوة الشراء للأفراد والأسر. الأفراد قد يشترون أقل سلع وخدمات بنفس مستوى الدخل، مما يعني تأثير سلبي على حياتهم المالية ونمط حياتهم اليومي
- **زيادة التوجه نحو الادخار:** قد يتجه بعض المستهلكين إلى زيادة معدلات الادخار لمواجهة احتمال زيادة التضخم المستقبلية ولتحسين قدرتهم على التعامل مع التحديات الاقتصادية.

**حصة المواد الغذائية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مُعدّلة بحسب مؤشر أسعار المستهلكين)**

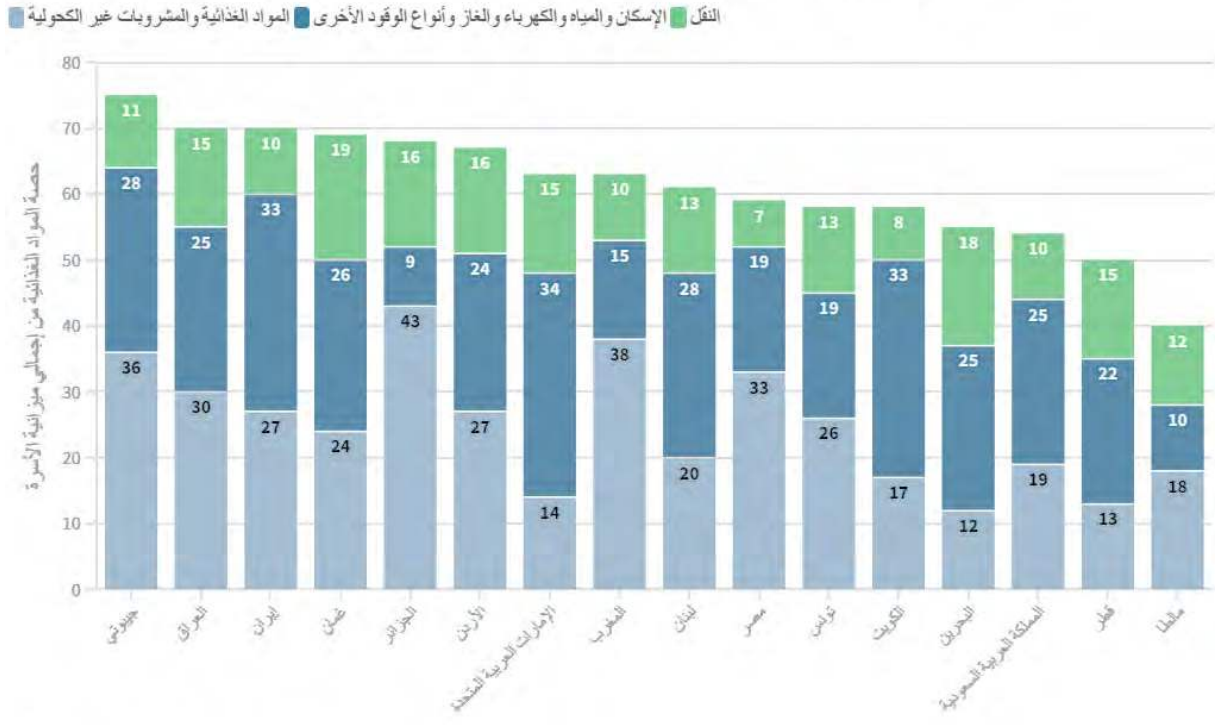


المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي -آخر سنة تتوافر بيانات بشأنها (أبريل/نيسان 2022)

رصدت نماذج محاكاة للبنك الدولي في بعض البلدان العربية الاتجاهات التالية فيما يتعلق بزيادة أسعار المواد الغذائية ومعدلات الفقر الناتجة عن التضخم:

- جيبوتي: أدت زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة 10% وزيادة أسعار المواد غير الغذائية بنسبة 3.4% إلى ارتفاع معدل الفقر إلى 17.6% في 2022، وهو ما يُنذِر بضياع مكاسب عدة سنوات من جهود الحد من الفقر.
- تونس: تشير التقديرات إلى أن زيادة الأسعار العالمية أدت إلى ارتفاع معدل الفقر بمقدار 1.1 نقطة مئوية، وقد تم التخفيف من أثر ذلك على الأسر المعيشية من خلال دعم المواد الغذائية ومنتجات الطاقة. وإذا استمر ارتفاع الأسعار بنفس الوتيرة فإن معدل الفقر سيزداد بمقدار 2.2 نقطة مئوية وستتفاقم مستويات التفاوت وعدم المساواة إلى حد ما.
- مصر: خلص تحليل انعكاسات التضخم بين فبراير/شباط ومارس/آذار 2022 إلى أن زيادة معدل التضخم نتيجة لارتفاع أسعار الخبز والحبوب أدت إلى زيادة قصيرة الأجل في معدل الفقر لتتراوح من نقطتين إلى 3.8 نقاط مئوية. وتجدر الإشارة إلى أن تحليل دور التدابير التعويضية التي أعلنتها الحكومة في مارس/آذار 2022 وجد أن هذه التدابير ستُخفِّف جزئياً من الزيادة في معدل الفقر بنحو 0.4 نقطة مئوية.

تلخص هذه التحليلات الآثار الاقتصادية للتضخم على القطاع الخاص والاستهلاك في المنطقة العربية. يجب أن تعتمد الدول العربية سياسات مالية ونقدية حكيمة للتحكم في معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الذي يُشجع على تحفيز الاستثمارات في القطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة للأعمال لتعزيز النمو الاقتصادي ودعم الاستهلاك الداخلي. كما يجب تنفيذ سياسات اجتماعية تستهدف دعم الفئات المحتاجة وتحسين مستوى معيشتهم وتعزيز المرونة الاقتصادية في ظل ضغوط التضخم.

## III. الاستجابة السياسية والتعاون الإقليمي

تعاني أغلب الدول العربية من تداعيات التضخم الذي ضرب الاقتصاد العالمي. وتتزايد التحذيرات من احتمال حدوث توترات اجتماعية بسبب الأزمة الاقتصادية، ما دفع بعدة دول لوضع برامج لحماية اقتصاداتها والفئات الأضعف من مواطنيها.

### 1. الإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول العربية لمواجهة التحديات التضخمية

من المؤسف أن آثار التضخم تظهر بشكل أوضح وأكثر تأثيراً على الأسر محدودة الدخل التي أصبحت تعاني من ارتفاع قيمة فواتير المياه والكهرباء والبنزين والغاز، إضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء، ويمتد ذلك التأثير حتى لأفراد الطبقة المتوسطة والمتوسطة العليا والتي تجد يومياً أن قيمة مدخراتها تتراجع نظراً لانخفاض القوة الشرائية لتلك المدخرات في البنوك. فكيف تحاول الدول العربية التعامل مع الأمر؟

- **السعودية:** رغم كونها أكبر مصدّر للنفط في العالم، عانت السعودية من التضخّم لكن بدرجة أقلّ بكثير من دول عديدة أخرى، بل إنّ المملكة ربما استفادت من الارتفاع الهائل الذي سجّلته أسعار النفط منذ بدأ الجيش الروسي غزو أوكرانيا. رغم ذلك، ارتفعت في المملكة – ولا سيّما عبر الفضاء الإلكتروني – أصوات الكثير من المحتجّين على ارتفاع الأسعار، وقد دعا بعض من هؤلاء إلى مقاطعة البيض ومنتجات شركة شهيرة لإنتاج الدواجن والألبان مع ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المملكة بنسبة 2.2% بعدما سجّلت أسعار الأغذية والمشروبات ارتفاعاً بنسبة 4.4% وأسعار خدمات النقل ارتفاعاً بنسبة 4%.

ونتيجة لذلك، أمر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز بتخصيص 20 مليار ريال (5.1 مليار يورو) لتقديم معونات نقدية مباشرة للأسر والمواطنين من ذوي الدخل المحدود لمساعدتهم على مواجهة تداعيات التضخّم بالإضافة إلى زيادة مخزونات المملكة من المواد الأساسية. ينصّ الأمر الملكي على تخصيص دعم مالي بمبلغ 20 مليار ريال لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار عالمياً، منها 10.4 مليارات ريال كتحويلات نقدية مباشرة لدعم مستفيدي الضمان الاجتماعي، وبرنامج حساب المواطن، وبرنامج دعم صغار مربي الماشية، على أن يخصّص بقية المبلغ لزيادة المخزونات الاستراتيجية للمواد الأساسية والتأكّد من توفّرها.

- **مصر:** تم الإعلان عن سلسلة إجراءات لمواجهة موجة التضخم، من بينها رفع سعر الفائدة البنكية وإعداد حزمة من إجراءات الحماية الاجتماعية بقيمة 130 مليار جنيه، وحزمة أخرى للحفاظ على النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار. وأكد وزير المالية المصري محمد معيط أن «حزمة الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية تم إعدادها للتعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية وتخفيف آثارها على المواطنين.

وبحسب الوزير، سيتم ضم 450 ألف أسرة جديدة لبرنامج «تكافل وكرامة» الخاص بالدعم النقدي، وصرف كل من الزيادة السنوية في قيمة المعاشات بنسبة 13%، والعلاوة الدورية للمخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية بنسبة 8 % من الأجر الوظيفي، وعلاوة خاصة للعاملين بالدولة من غير المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية بنسبة 15 % من الأجر الأساسي اعتباراً من الشهر القادم.

وضمت الإجراءات أيضاً مجموعة حوافز للحفاظ على النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، من بينها "تحمل الخزانة العامة

للدولة قيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة 3 سنوات"، و"إعفاء صناديق الاستثمار والأوعية المستثمرة في البورصة من الضريبة"، و"إعفاء نسبة من الربح المحقق لحملة الأسهم تعادل معدل الائتمان والخصم الصادر من البنك المركزي في بداية كل سنة ميلادية.

كما تم "تحديد الدولار الجمركي بقيمة 16 جنيها للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج بنهاية الشهر المقبل". في غضون ذلك، حددت الحكومة سعر الخبز الحر، لمواجهة ظاهرة ارتفاع سعره بشكل مبالغ خلال الفترة الماضية. وأفاد بيان حكومي بأن رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي أصدر قرارا "يحدد سعر بيع الخبز الحر، وتلتزم كافة المتاجر والأفران السياحية وغيرها من منافذ البيع بالإعلان عن الأسعار في أماكن ظاهرة لروادها من المشترين، على أن يستمر العمل بأحكام هذا القرار لمدة ثلاثة أشهر.

- **المغرب:** يتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 5.3 بالمئة هذا العام في المغرب (في حين لم تتجاوز هذه النسبة 1.4 بالمئة العام الماضي) بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة والمنتجات الغذائية، وفق ما أعلن المصرف المركزي، مؤكداً أيضاً تراجع توقعات النمو إلى 1 بالمئة فقط. وعزا بنك المغرب الأمر إلى "الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الطاقية والغذائية، وتسارع التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين". وأوضح أن أسعار الاستهلاك شهدت "ارتفاعاً ملموساً خلال الشهور الأربعة الأولى من السنة الحالية.

وفي مواجهة هذه المطالب أعلنت الحكومة مضاعفة مخصصات دعم غاز البوتان والدقيق والسكر، لتبلغ حوالي 32 مليار درهم (نحو 3 مليارات دولار)، كما أعلنت صرف دعم بنحو 1.4 مليارات درهم (حوالي 140 مليون دولار) منذ نيسان/أبريل لمهنيي نقل البضائع والمسافرين. في المقابل تم استبعاد أي عودة لدعم أسعار الوقود الذي كان معمولاً به، حين تم إلغاؤه بسبب كلفته الباهظة على الميزانية العامة. وجدّد نواب مغاربة الدعوة لوضع سقف لأسعار الوقود، منتقدين أرباحاً "فاحشة" تحقّقها شركات التوزيع.

- **الإمارات:** أعلنت الدولة الخليجية أيضاً عن مضاعفة برنامجها المخصص لمساعدة الأسر الإماراتية محدودة الدخل مع ارتفاع الأسعار، بحسب ما أعلنت وكالة أنباء الإمارات حيث أن رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وجه بإعادة هيكلة «برنامج الدعم الاجتماعي لمحدودي الدخل» ومضاعفة ميزانيته من 14 مليار درهم إلى 28 مليار درهم (7.6 مليار دولار)، وذلك «لتوفير سبل العيش الكريم لأبناء الوطن من ذوي الدخل المحدود في كل أرجاء الدولة.

وهذا البرنامج الذي يأتي عبر وزارة تنمية المجتمع يشمل دعم الاحتياجات الأساسية مثل المواد الغذائية والماء والكهرباء والوقود. وبحسب الوكالة، فإن البرنامج استحدث أربع مخصصات جديدة وسيقدم أيضا علاوات بدل تضخم الوقود والكهرباء.

وفي ما يتعلق بالوقود، فإن البرنامج سيقدم دعما "للحد من تأثير التقلبات التي تشهدها أسعار الوقود عالمياً" عبر تقديم دعم شهري بنسبة 85% من زيادة سعر الوقود عن 2.1 درهم للتر. وستتحمل الحكومة أيضاً "75% من تضخم أسعار المواد الغذائية وذلك التزاماً منها بتوفير المساعدة اللازمة للأسر الإماراتية لتمكينهم من الإيفاء بمتطلبات المعيشة وتوفير حياة كريمة لهم"، حسب الوكالة.

- **تونس: تشهد** البلاد نسباً عالية للتضخم حيث توقع المعهد الوطني للإحصاء أن تصل في نهاية 2022 الى 7.3 بالمئة و8.3 بالمئة في نهاية 2023، وهي مستويات وصفت بـ»المقلقة جداً». ونبه تقرير نشرته «مجموعة الأزمات الدولية» في كانون الثاني/يناير الماضي إلى أن تونس «بالكاد تتمكن من دفع رواتب الموظفين وسداد ديونها الخارجية.

طلبت تونس –التي تشهد أزمة سياسية عميقة –مساعدة دولية بنحو أربعة مليارات دولار هي الثالثة خلال 10 سنوات. وقد حذر الاتحاد العام التونسي للشغل، النقابة الأكبر في البلاد، من انفجار اجتماعي إذا ما تواصلت أزمة الأسعار وانهيار القدرة الشرائية للمواطنين، بحسب دراسة أعدها مكتب منظمة «فريدريش ايبيرت» الألمانية في تونس.

وتتبع الدولة التونسية سياسة دعم المواد عبر الضغط على موازنتها لكي تتفادى تداعيات ارتفاع الأسعار على المواطنين في بلد يناهز فيه الحد الأدنى للأجور 125 يورو. ولكن تونس تواجه ارتفاعاً غير مسبوق لديونها في مستوى 100%، ولم تتمكن إلى اليوم من الاقتراض من المؤسسات الدولية. ومؤخراً، أعلنت الحكومة التونسية عن عدة إجراءات بهدف إنعاش الاقتصاد، من أهمها دعم السيولة للمؤسسات المالية، وتيسير النفاذ إلى التمويل من أجل المحافظة على النشاط والتشغيل، بالتوازي مع خلق خطوط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورقمنة الخدمات، والسعي إلى تحسين خدمات النقل البحري.

وإذا كانت بعض الدول العربية قد اتجهت مؤخرا إلى وجود مؤسسات معنية بتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، فإن أثرها لم يلمسه المواطن العادي بعد. وما لم تتم معالجة أسباب التضخم في العالم العربي ستظل تداعياتها السلبية اقتصاديا واجتماعيا، حيث لا يشعر الأفراد بأي تحسن في مداخيلهم الحقيقية، وبالتالي تقل مدخراتهم. والمعروف أن معدلات التضخم تمثل جانبا سلبيا من ناحية على مدخرات القطاع العائلي في العالم العربي، لأن معدلات التضخم في الغالب أعلى من معدلات سعر الفائدة في الجهاز المصرفي، ومن هنا يشعر الأفراد أن مدخراتهم تتعرض للانخفاض من حيث قيمتها.

### 2. فعالية السياسات المتبعة وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي

فعالية السياسات المتبعة وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي هو موضوع مهم يجب دراسته بعناية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة العربية، بما في ذلك ضغوط التضخم. تتأثر فعالية السياسات الاقتصادية بعدة عوامل، ومنها سياق الاقتصاد الدولي والظروف الاقتصادية المحلية. فيما يلي بعض النقاط التي يجب التركيز عليها لتحليل فعالية السياسات وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية:

- **سياسات التحفيز المالي:** تعتبر سياسات التحفيز المالي من الأدوات المهمة للتحكم في التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي. يمكن أن تشمل هذه السياسات خفض الضرائب، زيادة الإنفاق الحكومي على المشروعات التنموية، وتوجيه الدعم المالي للفئات الأكثر ضعفًا. تحتاج السياسات المالية إلى التوازن بين التحفيز الاقتصادي وضمان استدامة المالية العامة للدولة.
- **السياسات النقدية:** تعتبر السياسات النقدية من أدوات التحكم في المعروض النقدي وسعر الفائدة. يمكن أن تؤثر سياسات الفائدة على التضخم من خلال تحفيز الاستثمار أو تحفيز الادخار ويجب أن تكون متوازنة وملائمة لظروف الاقتصاد المحلي والأهداف الاقتصادية.
- **إدارة الميزانية الحكومية:** تتأثر الاستقرارية الاقتصادية بكيفية إدارة الحكومات للميزانية. إذا تم تنفيذ سياسات مالية محافظة تهدف إلى تحقيق التوازن في الميزانية، فقد يؤدي ذلك إلى استقرار

اقتصادي أكبر. على الجانب الآخر، إن كان هناك تجاوزات في الإنفاق الحكومي قد تزيد فرص التضخم وتؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

- **السياسات الاستثمارية:** تتضمن هذه السياسات التحفيزية والداعمة للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات في البنية التحتية والصناعات الحيوية. يمكن أن تساهم السياسات الاستثمارية الفعالة في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة خصوصا السياسات الداعمة للقطاع الخاص التي تعزز من الاستثمارات وتدفع باتجاه النمو الاقتصادي.
- **الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية:** تشمل الإصلاحات الاقتصادية مجموعة من التدابير الهادفة إلى تحسين البنية الاقتصادية وتعزيز الفاعلية والكفاءة وزيادة المرونة والتنافسية في القطاعات المختلفة. يمكن أن تشمل الإصلاحات الاقتصادية تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وتحسين نظم الضرائب والجمارك وتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات الاقتصادية الدولية.
- **السياسات التجارية:** تؤثر السياسات التجارية مثل الرسوم الجمركية والحواجز التجارية على حركة التجارة الخارجية والصادرات والواردات. قد تزيد سياسات التجارة المفتوحة من فرص النمو الاقتصادي وتعزز الاستقرار في المنطقة، في حين أن التجارة المحدودة قد تزيد من اعتماد الاقتصاد على موردين محدودين وتزيد من التباين في أسعار السلع.
- **سياسات الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير:** يمكن أن تلعب سياسات الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير دوراً حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين قدرات القوى العاملة. من خلال توجيه الاستثمارات نحو تحسين المهارات وتعزيز الابتكار، يمكن أن تتمتع الدول العربية بقوة عاملة أكثر تنافسية وقادرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية لمواجهة التضخم.
- **السياسات الاجتماعية:** تلعب السياسات الاجتماعية دوراً مهمًا في تحسين مستوى المعيشة للفئات الضعيفة والمحتاجة. تتعلق هذه السياسات بدعم الفقراء والطبقات الضعيفة من المجتمع وتحسين مستوى المعيشة وقد تشمل توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية وتعزيز حماية الشبكة الاجتماعية للفئات المحتاجة.

عند تحليل فعالية السياسات وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي، يجب اعتبار العوامل المحلية والدولية التي قد تؤثر على النتائج. قد تكون هناك تحديات متعددة تؤثر على تنفيذ السياسات وتحقيق أهدافها. لذلك، يتطلب تقييم فعالية السياسات تحليلاً شاملاً ومتوازنًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. تعتبر الشفافية والمشاركة الفعّالة لجميع الأطراف المعنية مهمة لتحقيق نجاح السياسات وتحسين الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية.

## 3. الآليات القائمة للتعاون الإقليمي في مواجهة التضخم وفرص التعاون البيني

يمثل التعاون الإقليمي العربي أداة هامة لمواجهة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. يمكن أن تساهم الآليات القائمة للتعاون الإقليمي في تحسين السياسات الاقتصادية وتعزيز التبادل المشترك للخبرات والمعرفة بين الدول العربية فيما يلي بعض الآليات التي يمكن استخدامها لتحقيق التعاون الإقليمي ومواجهة التضخم:

**تبادل المعلومات والبيانات الاقتصادية:** يمكن للدول العربية تطوير آلية لتبادل المعلومات والبيانات الاقتصادية بانتظام. هذا يتضمن مشاركة المعطيات حول التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات البطالة والتجارة الخارجية. يمكن لهذه المعلومات أن تساهم في تقديم صورة أوضح للوضع الاقتصادي في المنطقة وتمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة. تبادل المعلومات والبيانات الاقتصادية بين الدول العربية يمكن أن يساعد على تحسين فهم التحديات الاقتصادية المشتركة وتحديد أفضل السياسات لمواجهة التضخم. يمكن إنشاء منصات للتبادل الدوري للبيانات والمؤشرات الاقتصادية للتعاون الفعال بين الدول العربية.

**تنسيق السياسات النقدية والمالية:** إن تعاون البنوك المركزية ووزارات المالية في الدول العربية يمكن أن يسهم في تنسيق السياسات النقدية والمالية وتحقيق توازن في التضخم والنمو الاقتصادي. ويمكن للدول العربية تبادل الخبرات في إدارة السياسات النقدية والمالية وتحديد أفضل الممارسات لمواجهة ضغوط التضخم.

**الاستفادة من البنية التحتية الإقليمية:** تعتبر البنية التحتية الإقليمية مثل الشبكات الكهربائية والنقل والاتصالات والموانئ منصات هامة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية. إن تحسين وتطوير البنية التحتية الإقليمية يمكن أن يسهم في تحسين التجارة الداخلية وتدفق السلع والخدمات بين الدول العربية، مما يساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والحد من الأسعار.

**إنشاء صناديق احتياطية إقليمية:** يمكن أن تشكل الدول العربية صناديق احتياطية إقليمية لمواجهة تضخم الأسعار وتقلبات الأسواق العالمية. يمكن أن تستخدم تلك الصناديق لتخفيف الضغوط المالية عند وقوع أزمات وتحسين القدرة على التصدي للصدمات الاقتصادية.

**تعزيز التجارة الداخلية وتبسيط الإجراءات التجارية:** تعزيز التجارة الداخلية بين الدول العربية من شأنه أن يقلل من اعتماد الدول على الواردات وتحسين توازن التجارة. أما تبسيط الإجراءات التجارية وتحسين بيئة الأعمال فقد يعزز الاستثمارات والنمو الاقتصادي في المنطقة.

يُؤكد التعاون الإقليمي العربي على أهمية العمل المشترك بين الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية المشتركة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. الاستفادة من الفرص البينية وتبادل الخبرات والمعرفة يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو المستدام والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

## IV. المتطلبات والتدابير لمواجهة التضخم

مواجهة التحديات المستقبلية للتضخم تتطلب تبني سياسات وتدابير فعالة تساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار والحد من تأثير التضخم السلبي على الاقتصاد.

### 1. السياسات والتدابير لمواجهة التحديات المستقبلية للتضخم

يمكن أن يكون للتضخم آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد، مثل تآكل القوة الشرائية، وزيادة تكاليف الإنتاج، وخلق عدم الاستقرار الاقتصادي. من أجل مواجهة التحديات المستقبلية للتضخم في المنطقة العربية، يلزم وجود مجموعة شاملة ومنسقة جيدًا من السياسات والتدابير. فيما يلي بعض المتطلبات والتدابير التي يمكن تنفيذها لمواجهة تحديات التضخم المستقبلية في المنطقة العربية.

**سياسة نقدية مرنة:**

استهداف التضخم: يمكن للبنوك المركزية في الدول العربية اعتماد استهداف التضخم كإطار رئيسي للسياسة النقدية. من خلال تحديد هدف تضخم واضح وشفاف، يمكن للبنوك المركزية التركيز على استخدام أسعار الفائدة والأدوات النقدية الأخرى لتحقيق استقرار الأسعار والحفاظ عليه. يساعد هذا النهج في تثبيت توقعات التضخم ويساهم في الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

إدارة سعر الصرف: سعر الصرف المستقر والتنافسي ضروري للتحكم في تكاليف الاستيراد وإدارة التضخم. يجب على البنوك المركزية التدخل عند الضرورة لمنع التقلبات المفرطة في أسعار الصرف التي قد تؤدي إلى التضخم المستورد. يمكن النظر في نظام سعر الصرف العائم المُدار للسماح بالمرونة مع الحفاظ على الاستقرار.

عمليات السوق المفتوحة: يمكن استخدام عمليات السوق المفتوحة لإدارة السيولة في النظام المالي والتأثير على أسعار الفائدة. عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية، يمكنهم التحكم في المعروض النقدي وتثبيت أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

**سياسة مالية مستدامة:**

الإدارة المالية الحكيمة: يجب على الحكومات الحفاظ على الانضباط المالي وتجنب الإنفاق المفرط بالعجز. يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من الدين العام إلى زيادة المعروض النقدي وإلى ضغوط تضخمية. يمكن أن يساهم ضمان السياسات المالية المستدامة في استقرار الاقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم.

الاستثمار في القطاعات الإنتاجية: يمكن للحكومات أن تعزز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، مثل البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا، لتعزيز الإنتاجية والقدرة على جانب العرض. سيؤدي ذلك إلى تقليل اختناقات الإنتاج والمساعدة في التخفيف من تضخم دفع التكلفة.

شبكات الأمان الاجتماعي: يمكن أن يؤدي تنفيذ برامج شبكات الأمان الاجتماعي الفعالة إلى حماية الفئات الضعيفة من الآثار السلبية للتضخم. يمكن أن تساعد التحويلات النقدية المستهدفة، وإعانات الغذاء، وإعانات البطالة في التخفيف من تأثير التضخم على الأسر ذات الدخل المنخفض.

**إصلاحات هيكلية لزيادة مستويات الاكتفاء الذاتي**

تعزيز الإنتاجية: يمكن أن يؤدي تشجيع البحث والتطوير والابتكار واعتماد التكنولوجيا إلى تعزيز الإنتاجية في مختلف القطاعات. يمكن أن تؤدي مستويات الإنتاجية المرتفعة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتقليل تضخم الطلب والجذب.

معالجة اضطرابات سلسلة التوريد: يمكن للبلدان العربية العمل على الحد من نقاط الضعف في سلسلة التوريد وتعزيز شبكات الإنتاج الإقليمية. من خلال تنويع مصادر الواردات وتعزيز التجارة البينية، يمكن للمنطقة أن تخفف من تأثير صدمات العرض العالمية على الأسعار المحلية.

زيادة القيمة المضافة المحلية: أصبح من الضروري للدول العربية تنفيذ إصلاحات هيكلية هادفة إل تعزيز المقومات الاقتصادية الذاتية من خلال التركيز على زيادة القيمة المضافة لقطاعات الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأساسية وتحويل مسار الاقتصاد العربي إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية من خلال التركيز على زيادة الوزن النسبي لقطاعات الصناعات التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتقنية المعلومات، ورفع نسب مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي.

**تنظيم ورقابة القطاع المالي:**

الاستقرار المالي: التنظيم السليم والإشراف على القطاع المالي أمران حاسمان للحفاظ على الاستقرار المالي. يمكن للنظام المالي المستقر أن يمنع فقاعات المضاربة والسيولة الزائدة التي قد تساهم في تضخم أسعار الأصول.

سياسة سعر الفائدة: تلعب البنوك التجارية دوراً مهمًا في نقل السياسة النقدية. يجب على البنوك المركزية أن تراقب عن كثب وتنظم ممارسات الإقراض للبنوك التجارية لضمان انتقال تغيرات أسعار الفائدة بشكل فعال إلى المقترضين والمودعين.

**التعاون الإقليمي:**

تبادل المعلومات: يمكن أن يؤدي تعزيز تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية إلى فهم السياسات وتنسيقها بشكل أفضل. يمكن أن يؤدي تبادل البيانات الاقتصادية وتوقعات التضخم وأفضل الممارسات بانتظام إلى تعزيز التعاون في مواجهة تحديات التضخم المشتركة.

مواءمة السياسات: يمكن لمواءمة السياسات النقدية والمالية والتجارية بين الدول العربية أن تخلق نهجًا أكثر توحيدًا لمكافحة التضخم. يمكن أن يؤدي التعاون الإقليمي إلى اعتماد أهداف مشتركة وإجراءات منسقة.

**إدارة توقعات التضخم:**

استراتيجيات الاتصال: يجب على البنوك المركزية الإعلان عن أهداف التضخم وإجراءات السياسة والتوقعات الاقتصادية بشكل أكثر فعالية للتأثير على توقعات التضخم. يمكن أن يقلل التواصل الواضح من عدم اليقين ويدعم استقرار الأسعار على المدى الطويل.

ترسيخ التوقعات: يمكن للبنوك المركزية والحكومات العمل معًا لترسيخ توقعات التضخم من خلال سياسات والتزامات موثوقة. إن إرساء المصداقية وثقة الجمهور أمر ضروري للسيطرة على توقعات التضخم ومنع آثار الجولة الثانية.

تتطلب مواجهة التحديات المستقبلية للتضخم في المنطقة العربية إذا نهجًا متعدد الأوجه يجمع بين السياسات النقدية والمالية والعرضية، جنبًا إلى جنب مع تنظيم القطاع المالي والتعاون

الإقليمي. من خلال تنفيذ سياسات حكيمة ومستدامة، وتعزيز الإنتاجية، وإدارة توقعات التضخم، يمكن للبلدان العربية تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي والقدرة على الصمود في مواجهة الضغوط التضخمية.

### 2. توصيات للمصارف العربية

حافظت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على الموقف التيسيري للسياسة النقدية لدعم التعافي الاقتصادي، سواءً من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة أو تبني العديد من التدخلات التي من شأنها تيسير النفاذ للتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات والقطاعات ذات الأولوية. وشهد عام 2021 استمرار التنسيق ما بين السياسات النقدية والمالية والاحترازية الكلية بهدف ضمان أوضاع ملائمة للسيولة وحفز النشاط الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي. في المجمل، لعبت حزم التحفيز دورا مهما في دعم التعافي النقدي الاقتصادي في الدول العربية خلال عامي 2020 و2021 لاسيما في ظل الضغوطات التي واجهت أوضاع المالية العامة في العديد من تلك الدول نتيجة ضيق الحيز المالي.

سعر فائدة السياسة النقدية (2018-2021)

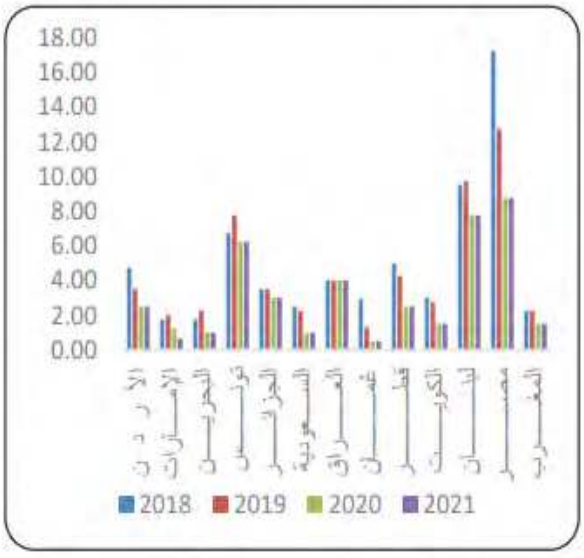


المصدر: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

بالعودة إلى الأساسيات وراء ارتفاع معدّلات التضخم العالمية، وبناءً على توقعات الخبراء المستقبلية لاستمرار ارتفاع التضخم وتقلّب الأسعار، نُوصي المصارف والسلطات العربية بمعالجة مشكلة التضخم وحلّها من جذورها الأساسية وذلك من خلال:

– **وضع إطار سياسة نقدية مرنة:** يجب على البنوك المركزية في الدول العربية أن تتبنى إطاراً مرناً للسياسة النقدية يُمكن أن يساعد في خفض التضخم تدريجاً بمرور الوقت وتقليل تأثيره الضار.

– **إبتكار أدوات التحوط المالية:** يجب على المصارف العربية بما في ذلك البنوك الإسلامية تطوير أدوات مالية للتحوط من التضخم.

– **إعتماد الذكاء الإصطناعي** لتطوير أدوات مراقبة التضخم ودعم القرار: يجب على البنوك المركزية والمؤسسات المالية والمصارف العربية، كذلك شركات التكنولوجيا المالية أن تُطور أدوات وتقنيات الذكاء الإصطناعي لمراقبة التضخم والسيطرة عليه والتحوط ضده.

– **تطوير العملات الرقمية للبنك المركزي:** يجب أن تتعاون البنوك المركزية في الدول العربية لتطوير عملة رقمية قوية للبنك المركزي، يُمكن أن تساعد في الحفاظ على معدّلات تضخم مستقرة.

### 3. الخطوات المستقبلية وأهمية النهج المتوازن

تتطلب الخطوات المستقبلية لمواجهة التضخم في المنطقة العربية اتخاذ إجراءات شاملة وتنسيقية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخفيف من آثار التضخم السلبية. يعتبر النهج المتوازن ضروريًا للتوفيق بين أهداف مكافحة التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للمواطنين. وفيما يلي الخطوات المستقبلية وأهمية النهج المتوازن في مواجهة التضخم في المنطقة العربية:

**تعزيز الشفافية والتواصل:** يجب على البنوك المركزية والسلطات المالية أن تكون شفافة في إعلان السياسات والإجراءات المتخذة لمواجهة التضخم. يسهم التواصل المستمر والواضح في بناء الثقة بين الحكومة والجمهور ويساهم في تشكيل توقعات مستقرة بشأن التضخم.

**التحكم في النمو النقدي:** يعتبر الحفاظ على نمو النقد ضمن مستويات مقبولة ضروريًا للحد من التضخم. يمكن للبنوك المركزية استخدام أدوات السياسة النقدية، مثل سعر الفائدة والسيطرة على الكمية النقدية، لتحقيق هذا الهدف.

**تنمية القطاع الصناعي والزراعي:** يمكن للمنطقة العربية الاعتماد على التنمية المستدامة للقطاع الصناعي والزراعي. دعم هذين القطاعين يسهم في توفير فرص عمل وتحسين الإنتاج المحلي، مما يقلل من اعتماد المنطقة على الواردات ويساعد في الحد من التضخم.

**تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:** يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً مهمًا في تحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات الإنتاجية. يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا التكنولوجيا ويساهم في نقل المعرفة والممارسات الإدارية الفعالة.

**تحسين سياسات التجارة الخارجية:** يمكن للمنطقة العربية تعزيز التجارة الإقليمية والتجارة الحرة مع الدول الأخرى. يمكن للتجارة الإقليمية أن تساهم في تحسين التوازن التجاري وتحقيق استفادة اقتصادية للدول الأعضاء.

**مراجعة الدعم المالي والسلع الأساسية:** يجب على الحكومات أن تقوم بمراجعة الدعم المالي وتحديد المستفيدين الفعليين. يمكن أن تكون بعض السلع الأساسية المدعومة هي سبب لتزايد الطلب وبالتالي زيادة التضخم.

**تقوية شبكات الأمان الاجتماعي:** تفرض التطورات الأخيرة تبعات كبيرة على صناع القرار على صعيد تقوية شبكات الأمان الاجتماعي وخاصة في ظل تأثيراتها على معدلات الفقر في الدول العربية. وهو ما يستلزم السعي إلى تبني سياسات من شأنها تقوية شبكات الأمان الاجتماعي من خلال زيادة مستويات كفاءة استهداف المستحقين للدعم وتوسيع نطاق شمولية هذه الشبكات بما يشمل الفئات الأكثر عرضة للتأثر سلبا بالارتفاعات الأخيرة المسجلة بمعدلات التضخم.

**تشجيع تأسيس بورصات السلع العربية:** من شأن اتجاه الدول العربية إل تأسيس بورصات للسلع أن يسهم بشكل كبير بتحفيز مستويات الإنتاج من السلع الأساسية ولعل من أهمها السلع الزراعية، وتوفير مجال أكبر للاستفادة من التخطيط الاستراتيجي للمخزونات الاستراتيجية للدول العربية من السلع الأساسية ووجود سوق واسعة تستفيد من تكامل حلقات الإنتاج والتوريد والتسويق للسلع الأساسية. ولبعض الدول العربية تجارب في هذا المجال، ولعل من أهمها بورصة السلع في مصر التي أطلقت في مدينة الاسكندرية قبل 140 عاما فيما يعرف ببورصة القطن والتي كانت من أبرز أسواق العقود الآجلة على مستوى العالم. كذلك اتجهت مصر خلال الربع الأول من عام 2022 إل إطلاق بورصة تتضمن تداولات أربع سلع أساسية بما يشمل القمح والسكر والرز والزيت بهدف زيادة مستويات كفاءة الأسواق وتعزيز الإنتاج من هذه السلع الاستراتيجية.

**تعزيز التكامل العربي:** حيث تتبنى الدول العربية آليات عديدة لتشجيع التكامل العربي سواء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو من خلال العديد من المشروعات العربية المشتركة في الكثير من القطاعات الاقتصادية. وهناك عدد من الأمثلة على هذه المشروعات العربية المشتركة التي تم تأسيسها لدعم مستويات الاكتفاء الذاتي العربي من السلع الأساسية. فعلى سبيل المثال اهتمت مؤسسات التنمية العربية بتمويل المشاريع الكبرى في القطاع الزراعي بإجمالي بلغ حتى عام 2020 حوالي 11.5 مليار دولار أمريكي تمثل حوالي 9 في المائة من إجمالي تمويلها للمشاريع الانمائية في الدول العربية. وقد كان لهذه المؤسسات دور رئيسي في تنمية القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية.

باستخدام نهج متوازن يجمع بين السياسات النقدية والمالية والإجراءات الهيكلية، يمكن للمنطقة العربية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ومواجهة التحديات المستقبلية للتضخم بفعالية. النهج المتوازن يساهم في تحقيق التوازن بين مكافحة التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

# مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية بدورته (134) ينعقد في البحرين:
# إطلاق "إعلان البحرين للقطاع الخاص العربي" للارتقاء بالتعاون العربي في "المدفوعات الرقمية" و "الأمن الغذائي" و "اللوجستيات"

**عقدت اجتماعات الدورة (134) لمجلس اتحاد الغرف العربية في مدينة المنامة، مملكة البحرين، بتاريخ 11 ايلول (سبتمبر) 2023، برئاسة سعادة الاستاذ سمير عبد الله ناس، رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية، وشارك في الاجتماع رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الغرف واتحادات الغرف العربية.**

افتتح الاجتماع رئيس اتحاد الغرف العربية سعادة الاستاذ سمير عبد الله ناس، مرحباً بجميع الحضور والزملاء، رؤساء وأعضاء اتحادات الغرف العربية المشاركين في الاجتماع.

وتوجه باسمه وباسم المجلس بخالص العزاء والمواساة لحكومة وشعب المملكة المغربية الشقيقة ولأسر ضحايا الزلزال المروع معرباً عن التضامن مع الأشقاء في المغرب ووقف الجميع دقيقة حداد على الارواح. كما توجه بالتعزية إلى الحكومة والشعب الليبي بضحايا الاعصار الذي ضرب العديد من المدن الليبية. وكذلك قدم التعازي لرئيس غرفة تجارة وصناعة فلسطين على وفاة والده.

ورحّب بعودة الزميل أحمد الوكيل للمشاركة في اجتماعات مجلس الاتحاد بعد إعادة انتخابه رئيسا لاتحاد الغرف التجارية المصرية. وكذلك بعودة رئيس اتحاد أصحاب العمل السوداني سعود مأمون البرير، كما رحّب بالزملاء الجدد الذين يشاركون للمرة الأولى في اجتماعات مجلس إدارة الاتحاد، وهم السادة: رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، ورئيس اتحاد الغرف السعودية حسن بن معجب الحويزي، ورئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية عبده حمزة ادريس، ورئيس غرفة تجارة وصناعة عُمان الشيخ فيصل عبد الله الرواس، ورئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية الشيخ العافية بن محمد خونا.

وأشاد بانضمام المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية

المتحدة وجمهورية مصر العربية إلى مجموعة «بريكس» بما يعزز من الشراكات العربية مع المؤسسات الاقتصادية الدولية. وأكد على أهمية تبني القطاع الخاص العربي رؤى اقتصادية موحدة في سياق التحولات العالمية الراهنة بما يسهم في تعزيز فرص التعاون الاقتصادي والتجاري وإحياء فرص التكامل التنموي.

كما شدد في كلمته على ضرورة تقوية دور القطاع الخاص من خلال مساعدته في تأسيس شراكات تجارية واستثمارية وصناعية وزراعية تكاملية تولد فرص العمل وتدعم اقتصادات الدول العربية.

**محاضرة التفكير الاستراتيجي في غرفة البحرين:**

قدمت عضو مجلس إدارة غرفة البحرين، عضو منظمة العمل الدولية، خبيرة في تطوير قطاع الأعمال سعادة السيدة سونيا جناحي، عرضاً تحت عنوان: «فجوات تنسيقية»، بهدف تناغم قوة العمل مع تحديات المستقبل الاقتصادي محلياً وإقليمياً ودولياً لخلق حضور استراتيجي نافذ لرأي الغرف المتوازن في الملفات الاقتصادية. وأوضحت أن العالم العربي أمامه فرصة لهندسة الوجود الاقتصادي في ظل تغير موازين القوة الدولية، من خلال تعزيز التنسيق والتكامل بين الغرف العربية حيث القدرة على رسم توجهات العمل في القطاع الخاص كرافد رئيسي للتنمية والاستقرار.

ودعت إلى مزيد من تنسيق المواقف والقرارات بين الحكومات والغرف العربية للعب دور مؤثر في قرارات منظمة العمل الدولية ومجابهة أي قرارات منافية لعادات وتقاليد المجتمعات العربية والإسلامية، وأشارت إلى أهمية تشكيل تكتلات وتحالفات عربية وإسلامية، والعمل مع الدول الصديقة والمنظمات العمالية لكسب دورٍ أقوى داخل منظمة العمل الدولية.

**انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية**

قرر مجلس الاتحاد التمديد للجنة التنفيذية الحالية لمدة عام ولغاية شهر أيلول (سبتمبر) 2024، وذلك تزامناً مع الرئاسة الجديدة للاتحاد، وذلك على الشكل التالي:

- **رئيس غرفة البحرين، رئيس اتحاد الغرف العربية.**
- **رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، نائبا أولا للرئيس.**
- **رئيس اتحاد الغرف اللبنانية، نائبا ثانيا للرئيس.**
- **رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، أميناً للمال.**
- **رئيس غرفة تجارة الاردن، عضوا.**
- **رئيس اتحاد الغرف السعودية، عضوا.**
- **رئيس اتحاد الغرف العراقية، عضوا.**

**مقترح إنشاء غرفة تجارية عربية اسبانية مشتركة**

أخذ المجلس علماً بالزيارة التي قام بها الأمين العام لاتحاد الغرف العربية الى اسبانيا واللقاءات التي اجراها مع المسؤولين الرسميين ورجال الاعمال المهتمين بإقامة غرفة عربية اسبانية، وأوصى المجلس بمتابعة الامانة العامة لإستيفاء كافة الاجراءات لإنشاء الغرفة العربية الاسبانية بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، وبما يخدم المصالح العربية وذلك وفقاً للمبادئ المعتمدة من اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية وللقوانين المتبعة في اسبانيا.

ووافق على اقتراح توقيع بروتوكول تعاون بين اتحاد الغرف العربية واتحاد غرف دول البحر الابيض المتوسط مما يساعد الغرف المشتركة في بناء علاقات مع اسكامي (ASCAME) التي تضم 523 غرفة، ويتيح لها الاستفادة من الاموال التي تمنح لدعم القطاع الخاص والغرف.

**تفعيل الغرفة التجارية العربية الهندية**

1- وافق مجلس الاتحاد على أن تباشر الغرفة التجارية العربية الهندية أعمالها، وذلك بتمويل من الجانب الهندي، لحين تشكيل مجلس إدارة من الجانبين العربي والهندي، ليتم بعد ذلك اختيار رئيس للغرفة من الجانب الهندي وترشيح أمين عام عربي، كما هو منصوص عليه ومتبع في باقي الغرف العربية الأجنبية المشتركة.

2- وأوصى المجلس الامانة العامة للاتحاد بدراسة إمكانية إنشاء غرفة عربية باكستانية مشتركة أو مجلس أعمال باكستاني عربي. والبحث في إمكانية التوسع في إقامة غرف عربية مشتركة جديدة مع دول ذات علاقات تجارية واستثمارية وطيدة.

3- ورحب المجلس بدراسة اقتراح الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بإنشاء غرفة بريكس – عربية مشتركة يكون مقرها مدينة القاهرة.

**منصب الأمين العام للغرفة العربية – اليونانية للتجارة والتنمية**

قرر المجلس إعادة ترشيح الأمين العام للغرفة العربية – اليونانية للتجارة والتنمية الأستاذ رشاد مبجر، لدورة جديدة مدتها 4 سنوات تبدأ في أوائل عام 2024.

**رغبة الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، الانتساب الى عضوية الاتحاد**

وافق مجلس الاتحاد على طلب غرفة التجارة والصناعة الموريتانية، بترشيح الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، للانتساب الى عضوية اتحاد الغرف العربية (بصفة عضو منتسب).

**اقتراح اتحاد غرف التجارة السورية، بتبنّي مجلس الاتحاد توصية تتضمن المطالبة برفع العقوبات الجائرة المفروضة على سورية**

وافق مجلس الاتحاد على تبني توصية اتحاد غرف التجارة السورية بالمطالبة برفع العقوبات الجائرة المفروضة على سورية، والتي أثرت بشكل مباشر على الواقع المعيشي للمواطن السوري الذي يعاني من صعوبات وتحديات اقتصادية كبيرة بسبب العقوبات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية، ليصار الى رفع هذه التوصية الى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، ومطالبتها بالعمل على رفع العقوبات.

**مكان وموعد الدورة (135) لمجلس الاتحاد**

وافق مجلس الاتحاد على طلب اتحاد الغرف السعودية باستضافة الدورة (135) للمجلس في مدينة أبها، بالمملكة العربية السعودية، خلال الربع الثاني من عام 2024.

**بنود استراتيجية**

أشاد المجلس بأهمية قيام الأمانة العامة في استحداث قسم مخصص للبنود الاستراتيجية في جدول أعمال مجلس الاتحاد، تُعنى بالأمور الاقتصادية الحيوية لبحثها وكتابة تقرير بشأنها من قبل السادة أعضاء مجلس الاتحاد وإيصال رأي القطاع الخاص العربي الى المسؤولين وصنّاع القرار في الدول العربية.

بحث المجلس البنود الاستراتيجية المدرجة على جدول أعمال الدوره 134، وهي:

**(1) مذكرة القطاع الخاص العربي الى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بعنوان: نحو استراتيجية لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك في ضوء التطورات العربية، والتي ستعقد في مدينة نواكشوط، موريتانيا، في مطلع عام 2024.**

**(2) "تنشيط الاقتصاد العربي وإحياء بيئة الأعمال: خارطة طريق للابتكار والاستدامة والتحول الرقمي»**

**(3) مستجدات الأمن الغذائي والآثار البيئية على المجتمعات العربية"**

**(4) الرقمنة في البلدان العربية.. الأثر الإيجابي والواقع**

**منتدى القطاع الخاص العربي**

تحضيراً للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، سيعقد اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية، منتدى القطاع الخاص العربي، وذلك في مدينة نواكشوط، في مطلع عام 2024، وقد وافق مجلس الاتحاد على المذكرة.

**الاجتماع الثالث عشر لمجلس الاعمال العربي الروسي، ومعرض أرابيا أكسبو**

من المزمع عقد الاجتماع الثالث عشر لمجلس الأعمال العربي – الروسي والمعرض المصاحب له «أرابيا أكسبو» في سلطنة عُمان، يومي 22–23 كانون الثاني (يناير) 2024، باستضافة كريمة من غرفة تجارة وصناعة عُمان.

**وفي ضوء المناقشات التي جرت خلال اجتماع الدورة (134)، قرر مجلس الاتحاد إصدار إعلان المنامة للقطاع الخاص العربي، تضمن ما يلي:**

**«إعلان البحرين للقطاع الخاص العربي»**

صدر عن مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية، بدورته (134) التي عقدت بتاريخ 10–11 أيلول (سبتمبر) 2023 في المنامة عاصمة مملكة البحرين «إعلان البحرين للقطاع الخاص العربي»، الذي سوف يتم رفعه إلى القادة والملوك والرؤساء العرب، في القمة العربية: الاقتصادية التنموية والاجتماعية المقرر عقدها في نواكشوط عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتضمّن «إعلان البحرين» المقررات التالية:

1- مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، باعتباره ركيزة أساسية لدفع العمل والتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، بما يجعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأكثر مرونة في التعامل مع التحديات الدولية.

2 - تحسين الأوضاع الاجتماعية عبر دعم شبكات الأمن الاجتماعي في الدول العربية على أسس وطنية وعربية مشتركة لتدارك تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية.

3- تحقيق الحريات الأربعة التي تعزز التكامل الاقتصادي العربي:

– حرية انتقال الافراد: بمنح تأشيرات متعددة طويلة الأجل لرجال الأعمال من خلال الغرف العربية.

– حرية انتقال رؤوس الاموال وسهولة التحويلات.

– حرية انتقال السلع بإزالة المعوقات غير الجمركية: توحيد المواصفات والمقاييس وتوحيد إجراءات التسجيل.

– حرية انتقال الخدمات من خلال الاسراع بإقرار اتفاقية تحرير التجارة والخدمات.

4 - وضع استراتيجية عربية للتحول الرقمي والاقتصاد الدائري والتشاركي استنادا على الثورة الصناعية الرابعة تستهدف تطوير البنية التحتية الرقمية التشريعية والتكنولوجية.

5 - تنفيذ مشروعات الربط في الطاقة بين الدول العربية، ووضع استراتيجية عربية للطاقة المتجددة.

6 - معالجة العقبات التي تواجه قطاع النقل وتطوير النقل البري الطرقي والسككي والبحري، وتحقيق ربط شبكات النقل البري والبحري والجوي بين الدول العربية، باعتبارها شرايين أساسية لحركة التجارة والسياحة والاستثمار والعمالة داخل المنطقة العربية.

7 - الاستثمار العام والخاص في تجهيز موانئ محورية عربية وربطها بشبكة خطوط بحرية بين الدول العربية ومع العالم، وبناء مناطق لوجستية مرتبطة بمجمعات إنتاجية صناعية وزراعية تحقق قيمة مضافة، مع دعمها ببورصة عربية سلعية.

8 - اعتماد سياسة عربية مشتركة للتعليم، تستهدف إصلاح مناهج التعليم ومخرجاتها بما يتناسب وحاجات سوق العمل ومتطلبات السوق الحديث، وتشجيع القطاع الخاص العربي على اتخاذ المبادرات لبناء الصروح العلمية والبحثية المتميزة، وإقامة آلية عربية مشتركة لدعم البحث العلمي.

9 - تنسيق طاقات مؤسسات العمل العربي المشترك والحكومات العربية والقطاع الخاص من أجل حماية الأمن الغذائي والمائي العربي ارتكازا على تعزيز مرونة القطاع الزراعي وترشيد الاستهلاك المائي، واعتماد التكنولوجيا الزراعية الحديثة والزراعة الذكية، وتطوير مناطق لوجستية للتجارة والاستثمار الغذائي، وإطلاق مبادرات جديدة لتشجيع الشباب العربي على ريادة الأعمال في الابتكارات الزراعية الرقمية وفي تنمية الموارد المائية.

10 - وضع استراتيجية واقعية ومتدرجة ذات جدول زمني لتحقيق التكامل الاقتصادي بدءاً من مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى مرحلة الاتحاد الجمركي ثم الى السوق المشتركة.

# منتدى الأعمال العربي – البلجيكي ينعقد في بروكسيل:
# المنطقة العربية في وضع مثالي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة

**اعتبر أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في "منتدى الأعمال السنوي العربي –البلجيكي– لوكسمبورغ"، الذي عقد في العاصمة البلجيكية بروكسيل بتاريخ 21 سبتمبر 2023، تحت عنوان: "بناء شراكات قوية لمواجهة التحديات وفرص التنمية المستدامة"، حيث استعرض في كلمته "واقع وتوجه الدول العربية نحو تحقيق التنمية المستدامة"، أنّ "العالم العربي يواجه تحديات كبيرة في مجال الاستدامة وتحقيق الأهداف الاجتماعية، والأهداف الاقتصادية والبيئية مثل: فجوة الفقر المرتفعة، والمناخ الجاف للغاية، وندرة المياه الحادة وارتفاع استهلاك الطاقة وتلويث النفط والغاز للبيئة".**

وأوضح د. خالد حنفي أنّه "على الرغم من التحديات التي يواجهها العالم العربي في مجال الاستدامة، تمكنت عشر دول من تحقيق مجموع 66 فما فوق في مؤشّر عام 2023، وهذا تحسن طفيف مقارنة بـ 6 دول فقط في العام السابق 2022. وهذه الدول هي تونس، المغرب، الجزائر، الأردن، الإمارات، مصر، عمان، السعودية لبنان وقطر".

ونوّه إلى أنّه "على الرغم من حصول العديد أو معظم الدول العربية الـ 22 على الدرجة "الحمراء" في إطار تنفيذ أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة، يظل الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) هو التحدي الأكثر أهمية في جميع أنحاء العالم. كما أنّ المنطقة معنية بشكل كبير بتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) والهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق وتوفير الغذاء). في حين لا تزال هناك تحديات أيضًا في ما يتعلق بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاهية)، والهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة والصرف الصحي)، والهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة، الابتكار والبنية التحتية)، والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء) والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)".

وقال: "أهداف التنمية المستدامة الخمسة الأكثر تحديًا لدول شمال

إفريقيا هي الهدف 2 (صفر الجوع)، الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية)، الهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء). فضلاً عن ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة في ما يتعلق بمؤشر الابتكار (نفقات البحث والتطوير). أما بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي فتواجه تحديات كبيرة في ما يتعلق بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) والهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، الهدف 12 (الاستهلاك المسؤول والصرف الصحي)، والهدف 13 (التغيّر المناخي). ولا تزال هناك تحديات كبيرة متعلقة بالصحة (انتشار السمنة)، وندرة المياه، والطاقة النظيفة، وجودة الهواء. بينما بالنسبة إلى بلاد الشام فهي المجموعة الوحيدة التي تمتلك هدفين أخضرين في لوحة أهداف التنمية المستدامة حيث حصل لبنان على اللون الأخضر في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، بينما حصلت فلسطين على اللون الأخضر على الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة على الأرض). في حين حصلت بلاد الشام على درجات حمراء في أهداف التنمية المستدامة 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي). وتتعلق التحديات الأخرى المتبقية بالصحة (انتشار السمنة والرفاهية الذاتية)، والابتكار (البحث ونفقات التنمية)، والتلوث".

ورأى د. خالد حنفي أنّ "العديد من أهداف التنمية المستدامة، من المياه النظيفة والصرف الصحي الجيد إلى التعليم الجيد، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستويات الفقر والتقدم الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة التي لا تزال تواجه صعوبة في القضاء على الفقر بسبب الاختلافات في توزيع الثروة، وخاصة في دول شمال أفريقيا التي لم تحقق بعد الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع"، بينما استطاعت الإمارات العربية المتحدة تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، وكذلك تحقيق التنمية الاجتماعية (الحد من عدم المساواة المتعلقة بالجنس والدخل والطاقة)".

وشدد على أنّه "بالنسبة إلى أهداف التنمية البيئية، فإنّه في ما يتعلق بالطاقة المتجددة، فتتمتع الدول العربية بإمكانيات عالية لمشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية، حيث أن الظروف الطبيعية ملائمة لها لزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة حيث أنّ معظمها جزء من الحزام الشمسي"، لافتا إلى أنّ "وفرة احتياطات الغاز الطبيعي تمهد الطريق للدول العربية لتقود مشاريع الهيدروجين وأن تصبح من كبار مصدري الهيدروجين".

ونوّه الأمين العام للاتحاد إلى أنّه "مع انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف cop في مصر، والتحضير لانعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الإمارات العربية المتحدة، فإن المنطقة في وضع مثالي لمعالجة مشكلة تغير المناخ من خلال اتخاذ إجراءات شاملة ومتماسكة".

## "معرض الصين والدول العربية" في نينغشيا

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة له في أعمال الدورة السادسة لمعرض الصين والدول العربية، الذي استضافته في مدينة ينتشوان، حاضرة منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي بشمال غربي الصين، خلال الفترة 24-21 أيلول (سبتمبر) 2023، تحت عنوان: "عصر جديد وفرص جديدة ومستقبل جديد"، أنّ "المعرض بمثابة جسر ومنصة مهمة لخلق الظروف المؤاتية لتسهيل النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري والاستثماري والتعاون بين الشركات الصينية والعربية على طول الحزام والطريق، مما يساهم في مواصلة توسيع مجالات التعاون في القطاعات الجديدة والواعدة".

وأوضح الأمين العام للاتحاد أنّ "حجم التجارة بين الصين والدول

العربية تضاعف تقريبًا عن مستوى عام 2012 ليصل إلى 431.4 مليار دولار في العام الماضي"، لافتا إلى أنّ "الصين ظلت الشريك التجاري الأول للمنطقة العربية في النصف الأول من عام 2023، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية 199.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من هذا العام. وتعد المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري للصين في الشرق الأوسط، مع تجارة ثنائية وصلت إلى 116 مليار دولار في عام 2022".

وقال: "لقد عززت الصين التعاون مع الدول العربية في العقد الماضي، في مجال التقنيات المتطورة، مثل الجيل الخامس والبيانات الضخمة والمعلومات المكانية والطاقة الجديدة. وبالتالي فإنّ ما يجعل الصين دولة مصدّرة مرنة هو تنوع المنتجات التي تصنعها من الزراعة والملابس والمنسوجات إلى الإلكترونيات والآلات وأجهزة الكمبيوتر. حيث أنّه في عام 2021، فإنّ ما يقرب من نصف (47%) إجمالي صادرات الصين إلى العالم العربي، تتكون من الآلات ومعدات النقل".

ونوّه إلى "ارتفاع قيمة الاستثمارات الجديدة بين الصين والدول العربية إلى 1.44 مليار دولار، بزيادة سنوية قدرها 7 في المئة. وقد عززت مبادرة الحزام والطريق التعاون بين الصين والدول العربية، مما أدى إلى ازدهاره التجارة والاستثمار وتعزيز التعاون في البنية التحتية، حيث يمرّ ثلثا صادرات الصين إلى الدول العربية الآن عبر البنية التحتية المبنية من قبل دول الخليج".

ورأى أنّه "نظراً لموقعها الاستراتيجي على الطريق البحري، تخدم دول مجلس التعاون الخليجي كمركز يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، المشاريع على طول مبادرة الحزام والطريق، حيث استثمرت بكين 10.5 مليار دولار في عام 2021 في مشاريع متعلقة بمبادرة الحزام والطريق والطاقة في العراق، ثالث أكبر مورد للنفط إلى الصين بعد السعودية وروسيا".

ونوّه إلى أنّ "مصر تعدّ أيضًا محطة مهمة لمبادرة الحزام والطريق، حيث تشارك بكين في مختلف مشاريع البنية التحتية في مصر، ومن بينها العاصمة الإدارية الجديدة بالقاهرة ومنطقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر".

وشدد على أنّه "يتعيّن على الصين والعالم العربي تعميق تعاونهما من أجل الدفع قدما بتنفيذ مشاريع الحزام والطريق بشكل مشترك، وتقديم المزيد من المساهمات للحفاظ على السلام والأمن الإقليميين، وكذلك التصدي بشكل مشترك للتحديات العالمية مثل الأوبئة وتغير المناخ. كما أنّه يتعيّن على الجانبين مواصلة الدفع بصداقتهما التقليدية وإثرائها وتعميقها وتعزيز تعاونهم المتعدد والواسع النطاق نحو تحقيق التنمية المستدامة والسليمة لعلاقات التعاون الاستراتيجية بينهما، وإثراء وتحسين التعاون بشكل مستمر عبر تعزيز آليات التجارة والثقافة والإعلام والتبادلات غير الحكومية وغيرها من المجالات".

## "اقتصاديات التبغ وضرائب التبغ في مصر"

واستعرض أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي خلال جلسة حوارية استضافها معهد التخطيط القومي في القاهرة، نتائج تقرير "اقتصاديات التبغ وضرائب التبغ في مصر"، حيث جرى التطرق الى أهم النتائج والتوصيات التي انتهى إليها التقرير الذي يأتي في إطار مشروع أطلقه معهد البحوث والسياسات الصحية التابع لجامعة إلينوي في شيكاغو (UIC) الشريكة في مبادرة بلومبرج للحد من استخدام التبغ، وذلك بالتعاون مع مركز السياسات الاجتماعية والتنمية (SPDC)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO).

وقد قام بإعداد التقرير فريق بحثي مصري بقيادة الأستاذ الدكتور/ خالد حنفي امين عام اتحاد الغرف العربية. وقد تم عرض النتائج النهائية للدراسة في اجتماع شركاء UIC Think Tank في بالي– إندونيسيا، في الفترة من 28 إلى 29 نوفمبر 2022. وتم الانتهاء من إعداد التقرير النهائي في يوليو 2023.

وأدار الجلسة الحوارية، الدكتور أشرف العربي، رئيس معهد التخطيط القومي، بمشاركة مستشارة رئيسة الوزراء في مصر جيهان صالح وخبراء من منظمة الصحة العالمية بمصر وخبراء اقتصاديين بمركز الصحة العامة جامعة إلينوي شيكاغو والأستاذة الدكتورة هبة نصار– أستاذ بكلية الاقتصاد ونائب رئيس جامعة القاهرة الأسبق ورئيس الشبكة العربية للاقتصاد الصحي. كما حضر الجلسة الحوارية عدد كبير من الباحثين والأكاديميين والخبراء والعاملين وصانعي القرار في مجال اقتصاديات التبغ من الجهات المختلفة، حيث حضرت الدكتورة نعيمة القصير كممثل عن منظمة الصحة العالمية في مصر، ودكتور فخري الفقي رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، بالإضافة الى عدد من الخبراء من وزارة الصحة والبيئة ووزارة المالية ومصلحة الضرائب، وذلك لتبادل الأفكار والخبرات والتعرف على أحدث التطورات في هذا المجال.

وأوضح الدكتور خالد حنفي، أنّ "متوسط نصيب استهلاك الفرد من السجائر في مصر يصل إلى 6 آلاف سيجارة سنويا، بينما المتوسط العالمي يبلغ 1150 سيجارة سنويا. وتصل مبيعات التبغ في مصر إلى نحو 135 مليار جنيه سنويا"، لافتا إلى أنّ "المرونة

السعرية للسجائر تبلغ 0.55".

وأكد حنفي، على "ضرورة الاهتمام بحماية وتقليل أعداد المدخنين الجدد، من خلال العمل على خفض الطلب على السجائر".

ونوه الدكتور خالد حنفي إلى "ضرورة توجيه الضرائب على التبغ لدعم منظومة الرعاية الصحية" لافتا إلى أنّ "التقرير أوصى بضرورة وضع حوافز أكثر فاعلية خاصة في بعض المناطق الفقيرة للحد من معدلات المدخنين الجدد والعمل على زيادة معدلات الإقلاع عن التدخين. بجانب رفع عمر الاشخاص المسموح لهم بشراء السجائر من 18 سنة إلى 21 سنة، وضرورة تنظيم حملات توعية إعلامية بشكل أكبر".

وثمن الدكتور خالد حنفي دور المعهد القومي للتخطيط بقيادة الدكتور أشرف العربي، مؤكدا على أنّ "المعهد هو أعرق مؤسسة بحثية في المنطقة وله بصمات على مر التاريخ في دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مصر". ووجه حنفي الشكر لجميع أفراد الفريق البحثي المشاركين معه في إنتاج التقرير، مؤكدا على أنهم بصدد مشروع بحثي جديد في هذا المجال يستهدف المشارك الإيجابية في آثار التدخين اجتماعيا وصحيا واقتصاديا.

## "إعلان عمان" الخاص بالقمة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص العربي

وكان التقى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال زيارته إلى العاصمة الأردنيّة عمّان خلال الفترة 27 و 28 أغسطس (آب) 2023، وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل يوسف الشمالي، ووزيرة الاستثمار خلود السقاف، بحضور رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق.

وتمحورت اللقاءات حول التحضيرات الجارية، لانعقاد المؤتمر العشرين لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، الذي ستستضيفه العاصمة عمّان في الثامن عشر من شهر أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، بالإضافة إلى آخر الترتيبات والتحضيرات الجارية والشخصيات المدعوة لحضوره وبرنامج وجلسات العمل والمحاور التي سيناقشها، بالإضافة إلى عقد القمّة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص العربي التي ستؤسس لقيام وحدة اقتصادية عربية، وإزالة اية معوقات أمام حركة الاستثمار والتجارة البينية.

وعبّر الأمين العام الدكتور خالد حنفي، خلال اللقاءات، عن تقديره لجلالة الملك عبدالله الثاني لرعايته المؤتمر، ولغرفة تجارة الأردن لاستضافتها أعماله، مؤكدا أنّ "المؤتمر سيكون فرصة قوية للمملكة لعرض الفرص والمشاريع الاستثمارية المتوفرة لديها على المستثمرين العرب".

وبيّن حنفي أنّ المؤتمر سيركّز على التعريف بمناخ وبيئة الاستثمار والسياسات والحوافز والتشريعات الحديثة في الأردن والدول العربية لاستقطاب الاستثمارات، والمساهمة في توليد فرص عمل للشباب وتشغيلهم بما ينعكس على مستوى معيشة المواطن العربي.

وأشار إلى أنّ "الأردن، سيشهد إطلاق "إعلان عمان" الخاص بالقمة الاقتصادية الأولى للقطاع الخاص العربي، والتي سيتم عرضها أمام القادة العرب خلال القمة الاقتصادية التنموية العربية التي ستعقد قبل نهاية العام الحالي في موريتانيا".

ولفت حنفي إلى أنّ "الأردن والبلدان العربية تمتلك مقومات مهمة لاستقطاب المشاريع الاستثمارية الضخمة في مختلف القطاعات سواء في القطاعات التكنولوجية، أو في قطاعات الطاقة والزراعة والطاقة المتجددة والقطاع السياحي وغيرها من القطاعات الاستراتيجية الحيوية".

وأبدى الوزيران الشمالي والسقّاف حرص الحكومة الأردنية على نجاح المؤتمر، وأكدا أنّ المشاركة الحكومية بالمؤتمر الذي ينظمه اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية وغرفة تجارة الأردن ستكون قوية، وسيتم من خلال الوزارات المعنية توجيه دعوات لوزراء الاستثمار والصناعة والتجارة والاقتصاد العرب لحضور فعالياته كونه يمثل فرصة قوية لمناقشة الكثير من التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي.

من جانبه أكد رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، أهمية استضافة الأردن للمؤتمر كونه يُشكّل تجمعاً كبيراً لأصحاب الأعمال والمستثمرين وقيادة القطاع الخاص العربي، ومسؤولين ووزراء بالحكومات العربية ما سيوفر الفرصة للاطلاع على مناخ وبيئة الاستثمار والسياسات والحوافز والتشريعات الحديثة بالدول العربية لاستقطاب الاستثمارات، من خلال انشاء منصة استثمارية موحدة.

وأوضح أن المؤتمر يُشكّل كذلك فرصة للأردن لطرح والترويج والتعريف برؤية التحديث الاقتصادي والفرص الاستثمارية العديدة المتوفرة بالمملكة والتي اعدتها وزارة الاستثمار، بالإضافة للاطلاع على آخر التطورات التي طرأت على مسار الاستثمار ولا سيما بعد انجاز قانون البيئة الاستثمارية والتعليمات والانظمة الخاصة به لاستقطاب المستثمرين.

# مؤتمر ومعرض الامن الغذائي العربي يفتتح أعماله في مراكش- المغرب:
# دعوات لإنشاء بورصة سلعيّة وصندوق عربي للازمات
# واعتماد الزراعة الذكية لتحصين الامن الغذائي

**عقدت فعاليات مؤتمر ومعرض الأمن الغذائي العربي 2023 "الصناعات الغذائية ودورها في تحقيق الامن الغذائي العربي"، على مدى يومي 3-2 تشرين الأول (أكتوبر) تحت رعاية ملك المغرب محمد بن الحسن السادس في مدينة مراكش- المملكة المغربية، وبحضور الرئيس المنتدب لدى رئيس الحكومة والمكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة السيد مصطفى بايتاس، ووزير الصناعة والتجارة رياض مزور، ورئيس اتحاد الغرف العربية سمير عبدالله ناس، ورئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات الحسين عليوي، بالإضافة الى وفود من 13 دول عربية واجنبية.**

اعتبر رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبد الله ناس، خلال كلمة له في افتتاح أعمال المؤتمر، أنّه "على الرغم من الكارثة التي ضربت المغرب بشكل عام ومدينة مراكش بشكل خاص، إلا أنّه لا يمكننا أن نغفل أو نتغاضى عن واقع النهضة التنموية والاقتصادية التي تشهدها المملكة المغربية، وما أحرزته من تقدم كبير في المجالات الزراعية وخاصة الغذائية منها حيث تمتاز المملكة المغربية بمقومات هامة في الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والتصنيع الغذائي بفضل تربتها الزراعية الخصبة وقاعدتها الصناعية المتطورة وموقعها الاستراتيجي وشبكة مواصلاتها المتطورة، مما يؤهلها للعب دور هام في تنويع الإنتاج والتسويق، فضلا عن أهميتها كمحور لوجستي أساسي للتصنيع والتصدير على المستويين العربي والأجنبي.

وقال: "يأتي انعقاد مؤتمرنا اليوم في ظل تحديات مصيرية تواجهها بلداننا العربية، إلى جانب ما يواجهه العالم بأسره والعالم العربي من تحديات في الأمن الغذائي بسبب اثار جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا والتغير المناخي، ما أدى إلى تدهور مستويات الأمن الغذائي العالمي. إذ تشير آخر الاحصائيات أن هناك 868 مليون شخص لا يملكون ما يكفيهم من الغذاء، فيما تم اعتبار 25 دولة حول العالم في

أوضاع متدهورة وشديدة الخطورة. بينما يعتبر سكان الدول النامية من الأكثر معاناة من ارتفاع أسعار الغذاء، خصوصا في إفريقيا والعالم العربي، حيث قسم كبير من الدخل ينفق على الأغذية".

واعتبر أنّ "التغيرات المناخية في العالم تنذر بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتعرض لتغيرات كبرى في معدلات هطول الأمطار، مما أدى إلى ندرة الموارد المائية المتاحة، وهذا الأمر يترك أثرا على القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO. وأمام هذا الواقع فإنّه لا بدّ على البلدان العربية سرعة تدارك خطورة الأزمة ومدى أهمية تحقيق الأمن الغذائي بمختلف أبعاده ومكوناته، من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات على المديين القريب والبعيد. فعلى المدى القريب لا بدّ على البلدان العربية تنويع مصادر الحصول على السلع والمواد الغذائية، وترشيد الاستهلاك، وتوفير مخزون استراتيجي لأوقات الأزمات. أما على المدى البعيد فعلى البلدان العربية إعادة دعم الاستثمار في قطاع الإنتاج الزراعي، وتقديم الدعم إلى مجال البحث العلمي في هذا القطاع. كما المطلوب من قادة البلدان العربية إعادة ترتيب الأوراق والنظر في السياسات الحالية والمستقبلية لإدراج مفهوم الأمن الغذائي في الاستراتيجيات الأمنية بوصفه أحد مكونات الأمن القومي التي لا تقل أهمية عن كل مكونات الأمن القومي من أمنية، وعسكرية، واقتصادية. فضلا عن ذلك يجب على البلدان العربية دعم سُبل البحث العلمي في مجال إنتاج الغذاء، وإعداد الدراسات المستقبلية لمواكبة التطور العلمي لتعزيز دور التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي عبر تعزيز واقع الزراعة الذكية، وتدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء لاستخدام أحدث الطرق والآليات في عملية الإنتاج".

## خالد حنفي

من جهته دعا أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، الذي ألقى رسالة المؤتمر، إلى "إنشاء بورصة عربية سلعية وإنشاء صندوق عربي للأزمات للمساعدة في مواجهة الأعباء المترتبة عن تلك الأزمات، مع ضرورة إقامة البرنامج العربي للغذاء لمساعدة ضحايا الكوارث والأزمات الغذائية الطارئة وخاصة في الدول العربية الأكثر تضررًا. وكذلك تعزيز شبكات الأمن الغذائي والاحتياجات من السلع الغذائية الأساسية. إلى جانب إنشاء منصة عربية لطلبات وعروض المنتجات الزراعية".

وتحدث الدكتور خالد حنفي عن التحديات الكبيرة التي يواجهها عالمنا العربي في موضوع الأمن الغذائي "حيث ارتفع الجوع بنسبة 90 في المئة، كما أن هناك 141 مليونا يعانون من انعدام الغذاء المعتدل أو الشديد ويمثلون تقريبا ثلث سكان المنطقة العربية. في حين تستورد الدول العربية 55 في المئة من احتياجاتها الأساسية من المواد الغذائية بفاتورة بلغت نحو 61 مليار دولار عام 2020، وهناك إحصاءات تشير إلى أنّه من المتوقّع أن تصل فاتورة استيراد الغذاء في المنطقة إلى 90 مليار دولار بحلول السنوات الـ 10 القادمة".

وتابع: "تعيش البلدان العربية هذا الواقع الصعب رغم أن مساحة أراضيها الصالحة للزراعة تقدر بنحو 220 مليون هكتار، يتم استغلال ثلثها فقط. ومع أن العالم العربي يستحوذ على نحو 25 في المئة من إنتاج الحبوب العالمي، فإنه لا ينتج إلا 2.5 في المئة.. أضف إلى كل ذلك فإنّ المساحة المقدرة للزراعة في العالم العربي لا تتجاوز نسبة 30.5 في المئة، والتي تعادل المساحة الكلية لدول تصنف معظمها ضمن أكبر 15 بلدا مصدرا للقمح في العالم مثل أوكرانيا ورومانيا. كما أن متوسط الإنتاج الزراعي العربي يمثل نحو 4 في المئة فقط من الإنتاج العالمي".

ورأى أنّ "التصحّر في المنطقة العربية لم يعد مجرد ظاهرة بيئية عابرة، بل أصبح خطرا يهدد بابتلاع دول عربية بأكملها، حيث نحو 35.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية العربية، أي ما يعادل 18 في المئة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة، واقعا تحت تأثير التصحر، خاصة في المناطق المحاذية للصحراء الأفريقية الكبرى. ويؤكد الواقع الذي تعيشه المنطقة أن 68.4 في المئة من أراضيها متصحّرة، و20 في المئة منها مهددة بالتصحر، بينما لا تتعدى الأراضي غير المتصحرة 11.6 في المئة من إجمالي مساحتها". ورأى أنّ "هناك ضرورة لتطوير وتعزيز التجارة البينية العربية للسلع

الزراعية لتقليل الاستيراد من الخارج، وتعزيز التعاون بين الدول العربية المصدرة للغذاء، مع بلورة آليات مبتكرة لتقديم نموذج مبسط للعمل التكاملي العربي في مجال الأمن الغذائي العربي".

وشدد على أنه "ينبغي تطوير التشريعات في المجال الزراعي لضمان توفير المدخلات واقتناء التقنيات الحديثة، وعمل التسهيلات اللازمة لضخ المزيد من الاستثمارات العربية للمشاريع الزراعية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، والاستفادة من مزايا منطقة التجارة الحرة العربية لإقامة المشاريع الزراعية المشتركة التي تهدف إلى تصدير السلع الغذائية في ما بين الدول العربية".

وقال: يجب تحسين مناخ الاستثمار الزراعي في الدول العربية من خلال تشجيع القطاع الخاص والعام على الاستثمار فيه، مع أهمية تبني مجموعة من السياسات التجارية للعمل على ترقية التجارة البينية العربية للسلع الغذائية. وتبسيط إجراءات استيراد الغذاء سواء على مستوى تخفيف القيود الإدارية والجمركية وتسهيل التحويلات المصرفية ومراقبة الأسواق ووضع سقف سعري للسلع الغذائية الرئيسية لحماية الطبقات الهشة والتأكد من وصول الغذاء لها".

واعتبر أنّ "هناك ضرورة بتبني برامج خاصة لدعم القطاع الزراعي لاسيما صغار المنتجين، وأخرى إرشادية لمواجهة هدر الغذاء، وكذلك تطوير الإنتاج الزراعي العربي والتحول إلى الحديث بدلاً من التقليدي وذلك بإدخال الوسائل التقنية الحديثة وخاصة الزراعة الذكية، مع ضرورة الاهتمام بالدراسات والبحث العلمي التقني في مختلف المجالات وخاصة القطاع الزراعي، مع الاستفادة من مخرجات البحوث والدراسات العلمية لتحسين وتوفير وزيادة إنتاج المنتجات الزراعية الأساسية".

وحثّ أمين عام الاتحاد الحكومات في الدول العربية على تنفيذ مشاريع البنى التحتية التي تخدم القطاع الزراعي مع أهمية تعاون الدول العربية في إنشاء نظام تبادل المعرفة الإلكتروني والابتكارات الزراعية بهدف تسهيل التعاون والتعامل في مثل هذه الأزمات وتطوير أداء القطاع الزراعي.

## مصطفى بايتاس

من ناحيته، أكد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، أنّ "المملكة المغربية تولي اهتماما خاصا للقطاع الفلاحي وبدوره المركزي في تحقيق الأمن الغذائي"، لافتا إلى أنّ "هذا الاهتمام يأتي من منطلق النظرة الاستباقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لما لهذا القطاع من دور مركزي في تحقيق الأمن الغذائي وتثبيت الاستقرار الاجتماعي وترسيخ السيادة الوطنية"، مؤكدا أنّ "توفير الغذاء يشكل إحدى الانشغالات الأساسية التي يجب أن ينبني عليها كل نموذج تنموي يسعى إلى الاستجابة الفعلية لمتطلبات المواطنين"، مشيرا في هذا الصدد إلى "اعتماد المملكة لمخطط المغرب الأخضر ومخطط الجيل الأخضر كاستراتيجيات فلاحية طموحة وآليات ناجحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية المستدامة".

وشدد الوزير بايتاس على أنّ "أي سياسة فلاحية تستهدف تحقيق الوفرة الغذائية والأمن الغذائي تظل رهينة بوجود بيئة مشجعة على الاستثمار في القطاع الفلاحي، مذكرا في هذا السياق بالميثاق الجديد للاستثمار الذي يروم تشجيع وتنمية الاستثمار وتوجيهه نحو قطاعات الأنشطة ذات الأولوية"، معتبرا أن "الاستثمارات المرتبطة بتحقيق الأمن الطاقي والغذائي والمائي والصحي تقع في صلب هذا الميثاق، إذ يشكل هذا النوع من الاستثمارات أحد الغايات التي يستهدفها نظام الدعم الاستراتيجي الذي يعتبر أحد ركائز مربع دعم الاستثمار"، مشيرا إلى أنّ "قيمة الأمن والسيادة الغذائية ظهرت بكل وضوح خلال الظرفية العالمية التي لازمت جائحة "كورونا" والتغيرات المناخية والتوترات العالمية الراهنة، إذ تبين أن توفير الغذاء لا يعد مجرد نشاط اقتصادي منتج للقيمة المضافة أو محركا للتنمية البشرية بل جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية".

## رياض مزوّر

ودعا وزير التجارة والصناعة المغربي، رياض مزور، إلى "ضرورة خلق التكامل التجاري بين الدول العربية، حيث أنّ الاندماج التجاري العربي يستوجب جوانب مؤسسة أبرزها خلق التقارب على مستوى المعايير"، لافتا إلى أنّه "من الضروري العمل المشترك على ضبط الأسعار وبحث سبل الاستثمار والتعاون المشترك لتحقيق المرونة اللازمة على مستوى سلاسل التوزيع بالمنطقة، وكذا تقوية الابتكار والبحث العلمي"، مشددا على "أهمية تقارب سلاسل التوزيع والتعاون في الصناعة والتحويل"، داعيا إلى "العمل معا للخروج بخلاصات ومقترحات ملموسة تهم مجالات التعاون لتعزيز الأمن والسيادة الغذائيين في الوطن العربي".

## الحسين عليوي

وأكد رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات الحسين عليوي، أنّ "الأمن الغذائي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه الوطن العربي"، مبرزا أنّه "على الرغم من توفر كافة العوامل التي تتيح البلدان العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي سواء الطبيعية منها والبشرية إلا أنها مازالت تعاني نقصا في إنتاج الغذاء".

وأضاف عليوي أنّ "تحقيق الأمن الغذائي يستلزم بالضرورة تنمية الزراعة والارتقاء بالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية"، مشيرا إلى أنّ "المملكة المغربية تولي قطاع الصناعة الغذائية أهمية كبيرة، باعتباره من أهم القطاعات الرئيسية للصناعات الوطنية وركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، ويشغّل أكثر من 150 ألف شخص بنسبة 25 في المائة من عدد العاملين في المجال الصناعي، ويمثل 15 في المائة من رقم المعاملات الخاص بالتصدير في الميدان الصناعي".

وأوضح أنّ "قطاع الصناعة الغذائية بالمملكة، سجل تطورا ملحوظا في إطار البرنامج التعاقدي 2017-2021، حيث تعمل الحكومة من خلال مخطط الجيل الأخضر 2020- 2030 على إعادة هيكلة القطاع وتعزيزه، مما أدى إلى انبثاق تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وهو ما مكن القطاع من لعب دور حيوي الاستجابة السريعة لمواجهة جائحة "كوفيد 19" بمساهمته في ضمان الأمن الغذائي في مختلف ربوع المملكة".

وخلص إلى أنّه "على الرغم من التطور الذي عرفه قطاع الصناعة الغذائية بالمغرب خلال السنوات الأخيرة، فإن القطاع لازال يواجه عدة تحديات ورهانات من أبرزها تعزيز السيادة الصناعية للمملكة، وتقوية الإسهام في تحسين مستوى الأمن الغذائي والتي تعتبر من أبرز التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في هذا المجال".

## إبراهيم آل خليفة

من جانبه أوضح الرئيس الفخري لمجلس أمناء المركز العربي الدولي لريادة الاعمال والاستثمار التابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، أنّ "المنطقة العربية تواجه تحديات هيكلية متعددة تتصل بالأمن الغذائي والتغذية أهمها: محدودية الأراضي والموارد المائية مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الأساسية دولياً بنسبة تصل الى خمسين بالمئة من احتياجاتها الغذائية، وقد أدت هذا الاعتماد على الواردات إلى جعل المنطقة عرضة لصدمات أهمها جائحة كوفيد- 19 والأزمة في أوكرانيا مما أدى الى الانقطاع المفاجئ لسلاسل التوريد والإمدادات. إضافة إلى ذلك فإنّ 52 في المئة من إجمالي السكان في المنطقة العربية غير قادرين على تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي، مما يشير إلى أنّ المنطقة ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني المتمثل بالقضاء على الجوع، لذلك لا بد من العمل على اربعة محاور أساسية".

ودعا إلى "الاستثمار في الزراعة المستدامة والذكية والاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجالات الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار. إضافة إلى تبني الآليات الحديثة في إدارة المياه وصقل

مقدرات المزارعين عن كيفية مواجهة التصحر. فضلا عن العمل الجاد لتحقيق التكامل الاقتصادي والزراعي مع القارة الأفريقية. كما لا بدّ من إيجاد صناديق استثمارية عربية لتمويل الابتكارات في المجال الزراعي وتمويل رواد الاعمال المزارعين خاصة للمشروعات ذات القيمة المضافة العالية".

## النتائج والتوصيات

توجه المؤتمرون في ختام أعمال المؤتمر، بالشكر والتقدير والثناء إلى مملكة المغرب ملكا وحكومة وشعبا، على حسن الضيافة والوفادة وعلى التنظيم المميّز والجهود الجبّارة التي بذلت في سبيل نجاح المؤتمر وانعقاده في توقيته المحدد، على الرغم من الظروف المأساوية التي أصابت مملكة المغرب وخصوصا مدينة مراكش، جراء الزلزال المدمّر الذي ضرب مدنا عزيزة من المغرب الشقيق.

وتوجّه المؤتمرون بالشكر والتقدير إلى جامعة الغرف المغربية للصناعة والتجارة والخدمات بشخص رئيسها السيّد الحسين عليوي، وإلى جهاز جامعة الغرف التنفيذي، وسائر فريق العمل، على كل ما بذلوه في سبيل أن يخرج هذا المؤتمر بهذا النجاح البارز.

ويؤكد المؤتمرون، من خلال حرص القطاع الخاص ورجال الأعمال والمستثمرين العرب، على انعقاد هذا المؤتمر في موعده ومكانه تحت رعاية سامية من لدن جلالة ملك المغرب محمد السادس بن الحسن الثاني العلوي حفظه الله، على أنّ إرادة الحياة أقوى من إرادة الموت، ولتجديد التضامن والوقوف مع الشعب المغربي الشقيق، لتجاوز المحنة التي ألمّت به، والسعي والعمل معا يدا بيد من أجل البدء بورشة البناء والعمران والنهوض من جديد.

وشدد المؤتمرون على أهميّة دور الحكومات بالتعاضد مع القطاع الخاص في دعم مبادرات الامن الغذائي العربي، من خلال ما يلي:

1- وجود إرادة سياسية واضحة سواء على المستوى القومي في جميع الدول العربية أو على مستوى الدول العربية بالكامل.

2- لا بد من تحول الدول بمختلف هيئاتها من المشغّل الرئيسي إلى المنظم والداعم وممهد الطريق للقطاع الخاص.

3- تحول القطاع الخاص من المشاهد والمتفرج إلى المنفّذ والمشغّل.

وبناء على العروض التي قدمت والمناقشات التي جرت بشأنها يوصي المؤتمر بما يلي:

أولاً: لا بد من تفعيل الاستفادة من كافة المبادرات والدراسات التي تمّ عرض العديد منها في المؤتمر من كافة الهيئات التابعة لجامعة الدول العربية والهيئات المتخصصة في مجال الزراعة والمبادرات التي تهدف إلى زيادة الرقعة الزراعية على المستوى الوطن العربي وتحقيق الأمن الغذائي.

ثانياً: لا بد من تيسير تخصيص الأراضي خاصة وأن كافة الدول العربية غير مستغل فيها أكثر من 10% من الأراضي ولا يوجد أي منطق في تأخير تخصيص هذه الأراضي.

ثالثاً: لا بد من التكامل بين الدول العربية بناء على المميزات النسبية لكل دولة خاصة مع اختلاف التربة واختلاف المواسم واختلاف الموارد المائية.

رابعاً: لا بد من إزالة كافة المعوقات غير الجمركية لتنمية التبادل التجاري خاصة في الصناعة الزراعية وتوحيد المواصفات.

خامساً: لا بد من التركيز على البحث العلمي والابتكار ودعم رواد الأعمال الزراعيين وخلق تعاونيات للجمع بين رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والتميز الزراعي في مجال الزراعة والصناعات الغذائية لتعظيم القيمة المضافة.

سادساً: تسهيل التمويل للحصول على التكنولوجيا الذكية للزراعة والتصنيع الزراعي.

سابعاً: على المستوى الكلي لا بد من خلق سوق عمل منظم حيث أن مفردات التعليم في الوطن العربي لا علاقة لها باحتياجات السوق ولا بد من الربط بين الاحتياجات الفعلية ومخرجات التعليم.

ثامناً: لا بد من انشاء بورصة زراعية عربية لتنمية التبادل التجاري في السلع الزراعية بين مختلف الدول العربية.

تاسعاً: لا بد من تطوير سلاسل الامداد والنقل واللوجستيات والفرز والتعبئة والتخزين في كل دولة عربية والاهتمام بموضوع المواصفات والمقاييس لصالح توريد الإنتاج الزراعي إلى دول العالم عربياً وعالمياً.

عاشراً: دعوة الشركات المعنية بالزراعة والصناعات الغذائية للدخول في منصة "سوق الغذاء العربي" للاستفادة من شراكات واسعة مع جميع الشركات العربية.

حادي عشر: الاستفادة من تجربة المكتب العربي لرواد الأعمال الزراعيين "لبنان".

ويوصي المؤتمر برفع هذه التوصيات إلى القمة العربية التي ستعقد في الربع الأول من عام 2024 في مملكة البحرين.

# الاقتصاد العالمي بين الأزمات والإصلاحات

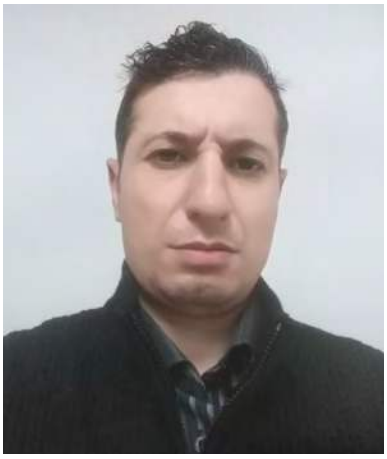

إعداد: فؤاد الصباغ – كاتب تونسي وباحث اقتصادي دولي

**يشهد الاقتصاد العالمي ركودا حادا نتيجة عدة عوامل نذكر أهمها نتائج تداعيات كوفيد19- والذي مازالت تأثيراته إلى غاية يومنا هذا تعصف بمعظم الاقتصادات الوطنية العالمية. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الحرب الأوكرانية الروسية التي اندلعت في فبراير 2022 وتسببت في أزمة غذاء وطاقة عالمية، فإنّ أضرارها انعكست بشكل جلي على الاقتصادات الوطنية للدول النامية والتي تعتبر بطبعها هشة وتعاني من حساسيات جمة لأبسط التقلبات أو الاضطرابات في الأسواق العالمية.**

إذا تحدثنا عن الاقتصاد يجب أن نتحدث عن الأرقام والمؤشرات، ففي هذا الإطار يقدم تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي" تشخيصا معمّقا لحالة الاقتصاد العالمي الراهنة وتحليل لمجمل التوقعات الاستشرافية القادمة. إذ سجلت التوقعات للنمو الاقتصادي العالمي انخفاضا ملحوظا من 3.4 في المئة سنة 2022 إلى حدود نسبة 2.8 في المئة سنة 2023. وبلغت توقعات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2023 نسبة 1.6 في المئة مقارنة مع سنة 2022 بنسبة 2.1 في المئة. أما منطقة اليورو (الاتحاد الأوروبي)، فيلاحظ انخفاض كبير لنسبة النمو ويعود ذلك لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد الأوروبي بحيث سجل معدل توقعات النمو الاقتصادي سنة 2023 نسبة 0.8 في المئة بعدما كان سنة 2022 بنسبة 3.5 في المئة. كما كانت معدلات التضخم المالي الوسيط مرتفعة جدا سنة 2022 بحيث سجلت الاقتصادات المتقدمة نسبة 8.1 في المئة سنة 2022 مع توقع بانخفاض بسيط سنة 2023 بنسبة 5 في المئة.

أما بخصوص اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فسجلت نسبة 8.1 في المئة سنة 2022 مع توقع بانخفاض سنة 2023 إلى حدود نسبة 6.3 في المئة. أما متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير في الصادرات والواردات العالمية بقصد تقييم حجم التجارة العالمية فقد انخفضت التوقعات بشكل ملحوظ من نسبة 5.1 في المئة سنة 2022 إلى حدود نسبة 2.4 في المئة سنة 2023. فعلي سبيل الذكر لا الحصر نؤكد على أن بداية هذه العشرية وتحديدا مع مطلع سنة 2020 إلى غاية الآن كانت الأحداث الاقتصادية خلالها سيئة علي شتى المقاييس وخاصة على مستوى المعاملات المالية والمبادلات التجارية نظرا لظهور عوامل عديدة منها الأحداث الصحية، الاجتماعية، الأمنية والعسكرية المعقدة و المتشعبة أصلا. إذ بعد أن شهد العالم جرعة أمل للنهوض مجددا من كبوته خلال سنة 2021 وذلك من خلال اكتشاف اللقاحات وتطعيم أغلب سكان العالم لمواجهة تلك الجائحة، برزت كارثة جديدة لتصدم الاقتصاد العالمي من جديد وتشل الحركة الدولية والمتمثلة حديثا في الحرب الأوكرانية الروسية. بالنتيجة تسببت تلك الحرب في أزمة اجتماعية دولية انحصرت حول التزود بالمواد الغذائية الأساسية منها الحبوب وخاصة التزود بالطاقة للتدفئة وتشغيل المحركات والمصانع. فإلى جانب اعتبار أوكرانيا وروسيا مصدر تصدير الجزء الأكبر من تلك الحبوب إلى بقية دول العالم، تعتبر روسيا أيضا الشريان الحيوي لتزويد أوروبا بالطاقة خاصة منها الغاز الطبيعي عبر أنابيبها التي تمتد على كافة الأراضي الأوروبية.

إذا كل تلك العوامل تسببت في ركود عالمي حاد مما أدى إلى تخفيض مجمل التوقعات للمؤشرات الاقتصادية العالمية مع رؤية استشرافية سلبية للسنوات القادمة. ولمواجهة تلك الأزمات المتراكمة والمتتالية سعت أغلب دول العالم لوضع إستراتيجيات وخطط تنموية وإنقاذ لمواجهة تلك التداعيات مع الإسراع في تنفيذ برامج إصلاحاتها الهيكلية ورسم الرؤى الاستشرافية حتى سنة 2030 منها بالأساس نذكر دول الخليج العربي وأيضا دول شمال إفريقيا.

## تداعيات نتائج أزمة كوفيد- 19

بالعودة إلى سنة 2019 حيث ظهرت نوعية جديدة من الفيروسات التاجية المصنفة ضمن سلالة الفيروسات القاتلة والتي تسببت في أزمة صحية عالمية أضرت بالإنسان وشلت الأوطان. ففي ظل هذا الحدث الصحي العالمي تغيرت المنظومة العالمية برمتها بحيث تضررت قطاعات اقتصادية حيوية وأغلقت أخرى وبرزت في المقابل قطاعات تجارية حديثة منها بالأساس التي تعتمد على التكنولوجيا والرقمنة الإلكترونية. فتداعيات أزمة كوفيد19- كانت كارثية دوليا ومن أهم القطاعات المتضررة كانت قطاعات السياحة والصناعات التقليدية وأيضا الشركات العالمية الخاصة التي تضررت بدورها في جزء كبير من جانب صادراتها أو فقدان بعض المنتجات اللازمة للتصنيع على غرار الرقاقة الإلكترونية وغيرها.

فتلك النتائج سببت لتلك الشركات خسائر مالية فادحة أضرت بميزانيتها خاصة من جانب صرف رواتب عمالها العاطلين عن العمل أو انهيار قيمة أسهمها في البورصة العالمية. والأهم من ذلك تراكم ديونها وعجزها على تسديد مستحقاتها. فمن الجانب الاجتماعي فقد واجهت العديد من العائلات مشاكل معيشية صعبة فمنهم من خسر وظيفته خاصة في قطاع السياحة أو أحيل على التقاعد المبكر، ومنهم من تعطل لسنوات إضافية دون إيجاد عمل. أما بخصوص الاقتصاد العالمي ككل فظلّ يعاني من انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وخاصة الركود على مستوى المبادلات التجارية والحركة الملاحية بحيث لم يتعاف منها إلى حد الآن في ظل اشتداد الصراع العسكري الروسي الأوكراني في القارة الأوروبية وانعكاساته على بقية دول العالم.

## أزمة الطاقة والغذاء العالمي

تسببت الحرب الأوكرانية الروسية في العديد من النتائج الاقتصادية الوخيمة، بحيث انهارت أغلب المؤشرات الاقتصادية وانخفضت بالنتيجة أغلب التوقعات الاستشرافية للاقتصاد العالمي. فمن أبرز تلك المؤشرات الأكثر تضررا نذكر نسبة النمو الاقتصادي العالمي ونسبة التضخم خاصة ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. إلى جانب ذلك تسببت تلك الحرب في انكماش سلاسل التوريد بسبب الضغوطات على الحركة التجارية العالمية في ظل تواجد الأساطيل الحربية في المياه الدولية بالجزء الشرقي من القارة الأوروبية. فتعتبر منطقة البوسفور والدردنيل مجال استراتيجي وتجاري حيوي وخاصة البحر الأسود الذي يصنف ضمن نطاق الأمن القومي الروسي والرابط بين ضفتي القارتين الأوروبية والآسيوية. فبالنتيجة كان الصراع شديد في تلك الدائرة العسكرية بين قطبي العالم عبر الحرب بالوكالة من أجل السيطرة على النفوذ الإقليمي الدولي، مما عطّل بدوره سهولة الحركة التجارية البحرية وأضر بالمبادلات التجارية الخاصة بالحبوب كالقمح والشعير والذرة والأعلاف وأيضا الطاقة خاصة منها الغاز الطبيعي. فكل تلك العوامل السلبية على مستوى التجارة العالمية شكلت اليوم أزمة حادة للغذاء وللطاقة لدى معظم الدول المستوردة لها على غرار الدول الإفريقية والأوروبية. فارتفاع أسعار المحروقات والحبوب وصعوبة التزود بهما تسبب في اضطرابات اجتماعية هائلة وأيضا إلى عجز بعض الدول على استيرادها بالعملة الصعبة (الدولار واليورو).

في المقابل لجأت بعض الدول إلى المزيد من الدين لتغطية عجز ميزانيتها نتيجة إثقال ميزان مدفوعاتها بأعباء مالية إضافية في ظل ارتفاع أسعار المواد الأساسية الغذائية والطاقية في الأسواق العالمية وصعوبة الإمدادات بها. بالنتيجة تسببت تلك العوامل في تراكم المديونية والعجز في الميزانية في جل تلك الدول، مما انعكس سلبا على الدخل الفردي الخام للأفراد، وزادت من نسبة الفقر والبطالة وتقليص فرص الأولويات في التشغيل والتغطية الاجتماعية والدعم الحكومي في ظل نسبة نمو اقتصادي محلي وعالمي منخفض.

## الرؤية الاستشرافية والإصلاحات الهيكلية

تلتجأ أغلب دول العالم مرحليا لوضع خطط تنموية استراتيجية واستشرافية لمجابهة الأزمات الراهنة المتراكمة، وذلك من أجل تحسين المردودية الإنتاجية والتنمية الاقتصادية ككل، وذلك خلال فترة زمنية معينة تضع خلالها الأهداف المرجوة وتقييم بعدها النتائج المحققة. فللنهوض بالصادرات والواردات تحفز بعض الدول القطاعات الإنتاجية الخاصة وتوفر لهم الإمكانيات اللوجستية وخاصة الحوافز المالية عبر تخفيض سعر صرف العملة من جانب البنك المركزي. فتحفيز المبادلات التجارية له تأثيرات إيجابية على عوائد خزينة الدولة بالعملة الصعبة كالدولار واليورو بحيث يكون بمثابة المضاد الحيوي عبر العوائد المالية إلى الاحتياطي

النقدي لتغطية أيام التوريد بالعملة وبالأساس لاستيراد المواد الأساسية كالغذاء والطاقة. بالإضافة إلى ذلك يساهم ذلك التحفيز في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بحيث يكون فائض الميزان التجاري داعم للاستثمار وتحسين الدخل القومي الحقيقي الخام. فإلي جانب اهتمام تلك الدول بدعم القطاع الخاص والمزيد من التحرر المالي و للأسعار ككل بأسواقها وتعزيز القدرة التنافسية بالأسواق العالمية، نجد اهتماما متزايدا لبعض الدول بأنواع جديدة من الاقتصاد على غرار الاقتصاد الأخضر الموازي بين حماية البيئة والمحيط والمحافظ على إنتاجية مستمرة دون المساس بمخزون ثروات الأجيال القادمة. أيضا هناك اهتمام بالاقتصاد الأزرق والذي تضاعف الاهتمام به مؤخرا في بعض الدول خاصة منها الدول الساحلية وهذا النوع يوازي بين الثروات البحرية والتنمية والتشغيل وتطوير المنتجات. إلى جانب تعزيز الاهتمام بالاقتصاد الرقمي عبر ربط شراكة إستراتيجية مع الدول التكنولوجية العظمي لتسهيل نقل تلك التكنولوجيات لها وتطويرها من خلال خلق مشاريع رقمية ذات مردودية عالية تساهم إيجابيا في الدخل القومي الخام وتسد من الفجوة الرقمية وتسرّع من نسبة التنمية الاقتصادية المنشودة. فمجمل هذه الإصلاحات الجوهرية للاقتصادات الوطنية تواكبها رؤى استشرافية حتى سنة 2030، تهتم بالأساس بمجال الابتكار والإنجاز والتطوير والاستدامة من أجل خلق نظام مالي دولي جديد ومستدام.

- قيادة حكيمة Wise Leadership
- التعايش الديني المميز Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level
  Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

## الرؤيا Vision

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

# إصلاح شامل للاقتصادات العالم العربي

إعداد: صندوق النقد الدولي

**طالب صندوق النقد الدولي في تقرير له حول واقع اقتصادات الدول العربية، بضرورة إعادة النظر في محركات النمو الاقتصادي عبر مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.**

**وبحسب صندوق النقد فإنّه في عالم يتسم بسرعة التغيّر، هناك فرص غير مسبوقة أمام بلدان المنطقة لتأمين النمو الشامل للجميع، وخلق وظائف عالية الجودة، وتحسين الاستجابة لطموحات مواطنيها البالغ عددهم 600 مليون نسمة.**

وفق صندوق النقد الدولي تمتد المنطقة على مساحة واسعة (أربعة آلاف ميل) وأربع مناطق زمنية تمتد من المحيط إلى الخليج. وتضم بعض أغنى بلدان العالم (قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) وبعض أفقر البلدان (الصومال والسودان واليمن).

ويبيّن الصندوق أنّه على الرغم من أن بلدان العالم العربي تتسم بتنوع اقتصاداتها وسكانها، فإنها تشترك في العديد من الخصائص، منها وحدة التاريخ واللغة والروابط الثقافية العميقة.

وعلى مدار العقدين الماضيين، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تغيرات هائلة، بما فيها ثورات الربيع العربي بين عامي 2010 و2011، إلى جانب تحولات غير كافية لاستشراف المستقبل. في حين تتعرض بعض البلدان العربية لضغوط متزايدة الحدة مرتبطة بالديون، والتضخم المرتفع، بالإضافة إلى العوامل الديمغرافية، والمساواة.

ومع ذلك، في خضم هذه التحديات تكمن فرص جديدة لتأمين النمو الشامل للجميع وخلق الوظائف المستدامة على خلفية تطورات

الجائحة والتغير المناخي والثورة الرقمية. ويشمل ذلك التحول الرقمي، والاستثمار الأخضر، والأسواق الاقتصادية الجديدة، وتحول نظام الطاقة، وطبيعة العمل المتغيرة.

وبالفعل بدأت بلدان مثل مصر وموريتانيا والمغرب والإمارات العربية المتحدة في الاستفادة من فرص الطاقة الخضراء. وبإمكان المنطقة كذلك اقتناص فرصة الاستفادة من توسع التجارة البينية ريثما تجري إعادة مواءمة سلاسل الإمداد العالمية.

وسوف يتعذر الاستمرار في الوضع الراهن لهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، وخاصة في البلدان المثقلة بالديون التي تعاني من ارتفاع تكاليف التمويل. فلن يكون بوسع هذه البلدان، الغارقة بالفعل في مشكلات بطالة الشباب المرتفعة وعدم المساواة بين الجنسين، أن تستوعب أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل المتوقع أن تبلغ أكثر من 100 مليون شخص خلال السنوات العشر القادمة إلا إذا قامت بتغيير نموذج النمو فيها. وستؤدي سياسة عدم التغيير إلى احتدام المخاطر المحيطة بالتماسك الاجتماعي الضعيف بالفعل – فضلا على الضغوط الناجمة عن سرعة "احترار" الكوكب والتطورات الجذرية في الاقتصاد العالمي.

ومن شأن عقد "صفقة جديدة" للمنطقة أن يحقق الأهداف المعروفة تماما والتي طال انتظارها لتلبية تطلعات شعوب المنطقة، ألا وهي: زيادة فرص العمل، وتحسين التعليم، وتعزيز كرامة المواطن، وتحسين نظم الحوكمة، وتوزيع الفرص والموارد الاقتصادية على نحو أوسع نطاقا وأكثر عدالة. فكيف يمكن إذن لبلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط تحقيق التحول والحد من مواطن الضعف وبناء الصلابة في مواجهة الصدمات المستقبلية؟ وكيف يمكنها دفع عملية التغيير مع تشجيع زيادة التعاون العالمي؟

## الاستقرار الاقتصادي

لا شك أن التركيز على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي هو نقطة الانطلاق. فمع قيام العديد من الحكومات بزيادة الإنفاق وتقديم الدعم الاجتماعي لمواجهة جائحة كوفيد 19 وأزمة غلاء المعيشة، وهو عين الصواب، لم تأت مثل هذه التدابير بدون تكلفة واستدعت غالبا الاقتراض. ومع ارتفاع تكاليف خدمة الدين يضيق الحيز المتاح للتصرف من المالية العامة مع استمرار الحكومات في مواجهة المخاطر من الصدمات المستقبلية، والالتزامات الاحتمالية، وتفاقم الضغوط المناخية.

ومع قيام الحكومات بسداد ديونها، ينبغي أن تعكف على تعبئة الإيرادات، عن طريق إلغاء الإعفاءات غير الفعالة وتعزيز العدالة الضريبية؛ والحد من الإنفاق على الدعم غير الموجه؛ والسيطرة على فاتورة أجور القطاع العام. فمثل هذه المصروفات تتسم بالجمود وتقيد قدرة الحكومات على الاستجابة للصدمات أو تمويل التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. وفي تونس، على سبيل المثال، يلاحظ أن هذا النوع من الإنفاق يمثل أربعة أخماس الإيرادات.

وعلى صعيد السياسة النقدية، ينبغي أن تواصل البنوك المركزية تنفيذ سياساتها الاستشرافية، من خلال التركيز بوضوح على استقرار الأسعار مع المحافظة على الاستقرار المالي حسب الحاجة. ويتعين تعديل السياسات لكي تواكب البيانات الجديدة والتطورات في الأوضاع العالمية بالإضافة إلى أوضاع السياسات في كبرى البنوك المركزية.

غير أن مجرد المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي لن يتحقق معها التغير التحولي المطلوب. فالاستقرار يمثل الأساس وليس البناية. والإصلاحات الهيكلية ستكون ضرورية أيضا لتحقيق النمو الشامل لجميع شرائح المجتمع.

وتشكل شبكة الأمان الاجتماعي القوية وجيدة التصميم عاملا ضروريا للحفاظ على التماسك الاجتماعي. فمعظم الإنفاق الاجتماعي في المنطقة يذهب إلى الدعم العام غير الموجه للمستحقين. ورغم أن هذا الدعم العام يساعد على ضمان سهولة حصول الفقراء على الغذاء والوقود، فإنه يقترن بقدر هائل من الهدر، حيث يعود الجانب الأكبر من المنافع على الأثرياء، كما أنه يحد من قدرة الحكومات على الاستثمار في البرامج الموجهة بصورة أفضل للمستحقين.

ومن شأن إحلال الدعم الموجه محل إعانات الدعم المعممة للأسعار أن يتيح لمن هم أشد احتياجا استشعار التحسن الفوري والملحوظ. وعلى هذا النهج ذاته، قامت المغرب بإلغاء دعم الوقود في عام 2016، واستحدثت مصر آلية مؤشر تسعير الوقود التلقائي في عام 2019، وخفضت موريتانيا دعم الوقود غير الموجه بدرجة كبيرة مع زيادة التحويلات النقدية على أساس تصاعدي إلى الفئات الأشد تأثرا.

ويمكن كذلك التعجيل بتنفيذ آليات أعلى كفاءة لتوجيه المساعدات للمستحقين. ففي خلال فترة الجائحة، استطاع المغرب أن يصل

بسرعة إلى العمالة في القطاع غير الرسمي باعتماد برنامج للتحويلات النقدية يستخدم نظام المدفوعات الرقمية. وبالمثل، قام الأردن بتحسين استهداف المستحقين من خلال نظام التحويلات النقدية، لا سيما بتوسيع نطاق تغطيته.

## توسيع نطاق القطاع الخاص

من شأن ضمان اضطلاع القطاع الخاص بدور أكثر شمولا أن يكون عاملا أساسيّا لخلق فرص العمل. فالقطاع الخاص يوفر أكثر من 90% من الوظائف في البلدان النامية. ومع اضطلاع القطاع العام بالعمل على خلق بيئة تمكينية، ينبغي أن تضطلع مؤسسات القطاع الخاص بمسؤولية زيادة الاستثمار والإنتاجية والقدرة التنافسية مع تدريب القوى العاملة للاستفادة من عالمنا التكنولوجي المتغير.

وبالتالي، ينبغي أن يمسك القطاع الخاص بعجلة القيادة لزيادة النشاط الاقتصادي، بدعم من قطاع عام قوي وعلى درجة عالية من الكفاءة. وفي المقابل، فإنّ دور الحكومات في إنشاء المؤسسات وتصحيح إخفاقات السوق وتوفير السلع العامة يشكل عاملا رئيسيا. وسوف تكون إصلاحات التعليم ضرورية لضمان إدخال القوى العاملة في القطاع الرسمي مما يعزز أمن الدخل للمواطنين وسهولة حصولهم على أشكال الحماية الاجتماعية – ولتطوير المهارات الكافية للمواطنين للالتحاق بالقطاع الخاص. ومن شأن إزالة الحواجز القانونية وإنهاء الممارسات التمييزية أن يساعدا على تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة.

كما من شأن إحلال الدعم الموجه محل إعانات الدعم المعممة للأسعار أن يتيح لمن هم أشد احتياجا استشعار التحسن الفوري والملحوظ.

وفي الوقت الراهن، تنتشر المؤسسات المملوكة للدولة في المنطقة عبر الطيف الاقتصادي، بحيث تتراوح من مؤسسات الصناعات التحويلية للتبغ والمنسوجات والمواد الغذائية والأثاث إلى مؤسسات الاتصالات وإنتاج الكهرباء. وهذا التواجد الكبير للقطاع العام في الأنشطة التجارية وبصفته الملاذ الأول للتوظيف يخلق أوجه عدم كفاءة وتشوهات، مما يشكل عبئا كبيرا على نمو الإنتاجية الكلي.

وتشكل الحوكمة الاقتصادية القوية والسياسات الحاسمة لمكافحة الفساد عاملين رئيسيين لتشجيع النمو الأسرع والأكثر شمولا للجميع وضمان إتاحة فرصة إبداء الرأي للجميع. فالمشاركة السياسية والاقتصادية توفر الحماية لمبدأ المساءلة بشأن استخدام الموارد العامة وتقديم الخدمات، كما تعزز التماسك الاجتماعي والثقة، وتضمن إمكانية توزيع منافع النمو عبر مختلف فئات المجتمع. ومع التقدم في تنفيذ الإصلاحات، سوف يكون من الضروري أن تقدم الحكومات أدلة مؤيدة لما اتخذته من قرارات ونتائجها وتتحمل مسؤوليتها. فالمؤسسات التي تتمتع بالشفافية وقوة المساءلة تضمن قيام قواعد العمل على العدالة والوضوح.

## التأكيد على الصلابة

أصبح تحول الطاقة والصلابة في مواجهة تغير المناخ من الضروريات الأكثر إلحاحا. ففي منطقة ذات احتياجات كبيرة للمياه والغذاء، سوف يتسبب تغير المناخ في تفاقم مستويات الجوع المرتفعة أكثر من أي وقت مضى. وسوف يسفر ذلك عن تعميق الاضطرابات الاقتصادية، والصراع، والنزوح البشري. ففي تونس، يواجه قطاعا السياحة وصيد الأسماك مخاطر تآكل الشواطئ، مع ما لذلك من انعكاسات خطيرة على النشاط الاقتصادي والتوظيف. وفي موريتانيا، يمكن أن ينخفض النمو بنسبة تصل إلى نقطة مئوية مع ازدياد موجات الجفاف، ولكن زيادة فرص الحصول على الكهرباء يمكن أن يخفض الخسائر إلى النصف.

ومن هنا يتضح أن الجهود الاستباقية لتعزيز الصلابة في مواجهة تغير المناخ تشكل أولوية ملحة. فقد بدأت بعض بلدان المنطقة بالفعل في الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ، مع اتخاذ تدابير من شأنها زيادة التكلفة الفعلية لانبعاثات الكربون، بما في ذلك إلغاء الدعم على استهلاك الطاقة بالتدريج. وقام المغرب في السنوات الأخيرة ببناء أكبر محطة في العالم للطاقة الشمسية المركزة، تستخدم الحرارة المنعكسة لدفع عملية توليد الكهرباء حتى بعد غروب الشمس. وجاءت مصر في طليعة بلدان المنطقة في إصدار السندات الخضراء وسارعت وتيرة إدماج الطاقة المتجددة في منظومة الطاقة على مدار العقد الماضي.

وينبغي أن تولي الحكومات الأولوية للتدابير النافعة في إطار كل سيناريوهات تغير المناخ المعقولة والعمل على بناء قدرات

التكيف. فمن خلال نماذج المحاكاة التي أعدها البنك الدولي لتجربة المغرب يتبين أن الاستثمار في البنية التحتية للمياه يمكن أن يعزز القدرة على تحمل موجات الجفاف، مما يقلل خسائر إجمالي الناتج المحلي بما يقرب من 60% ويحد من ارتفاع الدين العام. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل والهشة والمتأثرة بالصراعات، ينبغي أن تتمثل أولويتها الآنية في تعزيز ممارسات التأهب للكوارث، وإدارة الموارد المائية، وضمان قدرة البنية التحتية على التكيف. وينبغي لهذه البلدان أيضا تنمية قدراتها المؤسسية للتصدي لتغير المناخ مع تعزيز قدرة مجتمعاتها على الاستجابة لمواجهة الصدمات.

ومن شأن اعتماد التكنولوجيا الحديثة أن يعزز فرص التحول الجذري. ووفقا لدراسة أعدها البنك الدولي، يمكن أن يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بأكثر من 40% في ظل التحول الرقمي الذي يؤدي إلى رفع مستويات الكفاءة والإدماج والصلابة. غير أنه لا تزال هناك إمكانات كبيرة غير مستغلة بعد. فالهواتف الذكية مستخدمة على نطاق واسع، ولكن التجارة الإلكترونية لا تزال حديثة العهد. ولا تزال أوجه التفاوت قائمة في اعتماد التقنيات الرقمية بين البلدان منخفضة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل في المنطقة.

ولتشجيع التحول الرقمي، يتعين على الحكومات خلق بيئة تمكينية قوية. وهذا يعني تقوية البنية التحتية الرقمية، والنهوض بالثقافة الرقمية، وتنمية مهارات القوة العاملة. فمثل هذه التدابير يمكن أن تقلل تكاليف اعتماد التقنيات الرقمية، وخاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد بدأت تونس، على سبيل المثال، مسيرة هذا التحول في عام 2018 بوضع "قانون الشركات الناشئة"، الذي يبسط الإجراءات الإدارية لتشجيع ريادة الأعمال والابتكار في القطاع الرقمي.

## التغيير رحلة طويلة

رغم أن الإصلاحات ستستغرق وقتا طويلا لكي تؤتي ثمارها، فإن ضمان نجاحها يقتضي توافر بعض المكوّنات الأساسية بل الحيوية. واستنادا إلى التجارب السابقة عبر بلدان المنطقة، فإن شعور الحكومات بملكيتها التامة لبرامج الإصلاح هو عامل رئيسي لنجاح الإصلاحات واستمرارها. ومثل هذا الشعور بالملكية سيساعد الحكومات في التغلب على مقاومة التغيير. والمكوّن الثاني هو شفافية التواصل لضمان إبلاغ الجمهور بضرورة التغيير وبناء

التأييد اللازم للاختيارات العسيرة. وسيتطلب ذلك إقامة حوار حقيقي في اتجاهين، تقوم الحكومات من خلاله بتلقي الآراء التقييمية من الأطراف المعنية الرئيسية وإدراجها في برامج الإصلاح. فمن الضروري أن يشعر الناس بقدرتهم على التأثير على النتائج وليس مجرد الخضوع لسياسات لن تعود بالنفع إلا على القليلين منهم.

والتحول الهيكلي ليس بالعملية الخطية. فقد سعت حكومات كثيرة لتنفيذ تغيير دائم واسع النطاق لكنها وجدت نفسها بدلا من ذلك تواجه صدمات خارجية غير مواتية، وأوضاعا داخلية صعبة، وصراعات داخلية وخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي تصور بأن "الإصلاحات" مزورة لتنتفع منها فئة صغيرة من ذوي الصفوة يمكن أن يعرقل زخم الإصلاح. ولهذه الأسباب يعد تسلسل الإصلاحات مطلبا رئيسيا، بحيث تبدأ بتدابير تحقق مكاسب واسعة النطاق واستثمار المكاسب السريعة في التغلب على التشكك وبناء سجل للأداء. فسوف تكون هناك فترات من التقدم السريع وفترات أخرى تتعطل فيها عجلة التغيير. وينبغي أن تتسم الخطط الأصلية بالطموح والمرونة الكافية التي تسمح بالتعديل لمواكبة الظروف المتغيرة.

من دروس الماضي التي لا يمكن إغفالها أن أي إصلاح يتم فرضه على بلد ما من الخارج لن يفلح ما لم يحظ بالتأييد من داخل البلد. وفي المجمل، بينما يمثل الاستقرار الاقتصادي الكلية نتيجة مهمة، فإنه ليس كافيا في حد ذاته. ومثلما اتضح من الثورات العربية والاحتجاجات في أمريكا اللاتينية، فإن هناك حدودا لما يمكن أن يحققه الاستقرار بدون توفير فرص العمل، وتحقيق الرفاهية للجميع، وإتاحة التعبير عن الرأي. فالاستقرار مهم لأنه يسمح للحكومات بإجراء التحولات الهيكلية، التي تعزز بدورها صلابة البلاد وقدرتها على المحافظة على الاستقرار.

## شراكة إقليمية مجددة

إنّ تشرذم المشهد العالمي في الوقت الراهن يدعو إلى انطلاقة جديدة للشراكات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فالتراجع في وتيرة التكامل التجاري سيلحق أكبر الضرر بالبلدان منخفضة الدخل في منطقة تتسم بدرجة عالية من الهشاشة، كما أن تخفيض التدفقات الرأسمالية والاستثمار الأجنبي المباشر سيفرض المزيد من القيود على حصول هذه البلدان على التمويل، ونشر التكنولوجيا، وتحسين آفاق النمو. ومع ضعف الروابط العالمية، سيكون من الضروري تقوية الروابط الإقليمية في التجارة والاستثمار أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا السياق، قامت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس منذ 42 عاما، وهي البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، باتخاذ خطوات لدعم الاستثمارات الإقليمية. ولكن على الرغم من الاتفاقات التجارية المتعددة في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فلا تزال التجارة البينية في المنطقة ضعيفة.

ومع ازدياد عدد الاقتصادات المتقدمة المنخرطة في ممارسات "التوريد من الدول الصديقة"، سوف يتعين على بلدان المنطقة تنويع اقتصاداتها ووضع الخطط لزيادة الاكتفاء الذاتي الإقليمي. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق.

ومع ما يشهده العالم من تحول، سوف يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يستخلص الدروس من التجارب التي تحقق لها النجاح في السابق والتجارب التي لم تنجح. وبينما تمر هذه المنطقة بمرحلة إعادة نظر في الأساسيات، ينبغي لبقية العالم كذلك إعادة النظر في كيفية التصدي للمخاطر الوجودية العالمية مثل تغير المناخ والجوائح وكيفية تجنب التشتت الجامح. وينبغي أن تقوم المؤسسات متعددة الأطراف بتحديث قواعدها التنظيمية لضمان تحقيق التعاون بشأن السلع العامة العالمية، والمنافسة العادلة، وتوفير الحماية الكافية للفئات الأشد تعرضا للمخاطر.

ومن دروس الماضي التي لا يمكن إغفالها أن أي إصلاح يتم فرضه على بلد ما من الخارج لن يفلح ما لم يحظ بالتأييد من داخل البلد. فالسلطات الأردنية التي سعت للحصول على الدعم من صندوق النقد الدولي في 2019 ظلت مثابرة على إبداء شعورها القوي بالملكية في سياق تنفيذ برنامجها الاقتصادي الوطني الذي يدعمه الصندوق. وكان التحول الناجح الذي حققه المغرب على مدار العقد الماضي مدعوما من تسهيلات الصندوق الائتمانية. وهذان البلدان هما خير شاهد على فعالية البرامج الوطنية للإصلاح الاقتصادي الشامل في نجاح التحول في البُلدان. ومن ثم، لا بد أن تضطلع المؤسسات متعددة الأطراف بدورها في فتح باب الحوار بشأن برامج الإصلاح، والسعي لتحقيق توافق الآراء، وتشجيع توخي الدقة والاتساق في تنفيذها.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

# الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
# الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
# غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

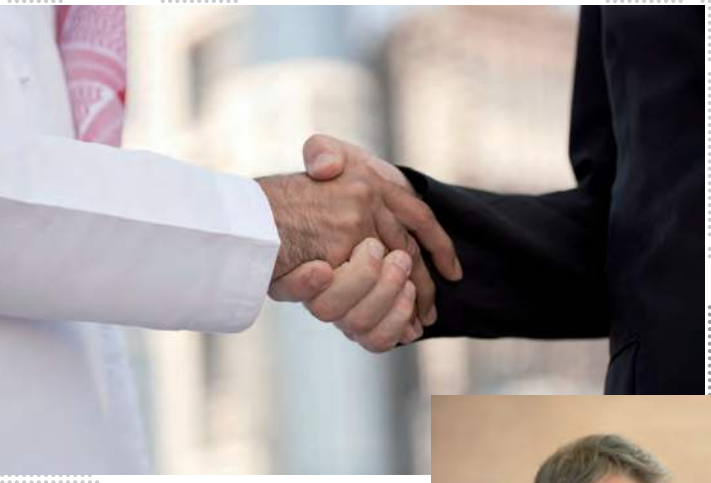

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

*Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry*
*Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49*
*E-Mail: ghorfa@ghorfa.de*

# الاقتصاد الألماني: تراجع طفيف لمناخ الاعمال وتزايد التوقعات بانكماش الناتج المحلي الإجمالي

**أظهر التقرير الدوري الصادر عن الغرفة العربية – الألمانية للتجارة والصناعة، تراجع مؤشرifo لمناخ الاعمال للشركات الألمانية خلال شهر سبتمبر2023، بشكل طفيف حيث سجل مستوى 85.7 نقطة، بعد أن كان قد سجل مستوى 85.8 نقطة في أغسطس الماضي.**

**وعلى الرغم من ان الشركات كانت غير راضية بشكل أكبر عن وضع أعمالها الحالي، إلا ان توقعاتها لمستوى الاعمال في الأشهر المقبلة كانت أقل سلبية في مؤشر على قناعة الشركات بأن الاقتصاد الألماني لن يتراجع الى مستوى أقل مما وصل اليه في الوقت الحاضر.**

يبيّن تقرير الغرفة العربية – الألمانية، ارتفاع مؤشر مناخ الأعمال في قطاع الصناعة بشكل طفيف في شـــهر ســبتمبر ليصل إلى مستوى (– 4.61 نقطة) بعد أن كان عند مستوى (– 6.61 نقطة) في الشهر السابق. وكانت الشركات الصناعية أكثر رضا إلى حد ما عن مستوى أعمالها الحالية، إلا ان توقعاتها للأعمال في الأشهر القادمة تراجعت قليلاً وظلت سلبية خصوصًا مع استمرار تقلص مستوى الطلبات المتراكمة وإن كان ليس بنفس القدر كما كان من قبل.

وفي قطاع الخدمات، انخفض مناخ الأعمال للمرة السادسة على التوالي حيث وصل المؤشر في سبتمبر إلى مستوى (– 5 نقطة)

متراجعًا من مستوى (– 1.4 نقطة) المسجل في أغسطس، وكان السبب في ذلك هو تراجع رضا الشركات عن مستوى الاعمال الحالي، إذ كان نمو الإيرادات أضعف مما كان عليه في الأشهر السابقة. وبالرغم من تحسن التوقعات بخصوص الاعمال خلال الفترة القادمة قليلاً، لكنها لا تزال تتسم بحالة عدم اليقين.

وارتفع مؤشر مناخ الاعمال في قطاع التجارة الى مستوى (– 52 نقطة) في سبتمبر بعد أن كان في شهر أغسطس عند مستوى (– 6.52 نقطة)، ويرجع هذا التحسن في المؤشر الى التوقعات الأقل سلبية بخصوص الاعمال خلال الأشهر القادمة وبالرغم ايضًا من الشركات كانت أقل رضا عن وضع أعمالها الحالي. أما في قطاع البناء فانخفض مؤشر مناخ الأعمال إلى أدنى مستوى له منذ يناير 9002، حيث سجل في سبتمبر مستوى (– 3.13 نقطة) منخفضا من مستوى (– 8.92 نقطة) المسجل في الشهر السابق. ومرة أخرى، صنفت الشركات وضعها الحالي على أنه أسوأ ولا تزال التوقعات للأشهر المقبلة سلبية للغاية.

أما في ما يتعلق بالاقتصاد الكلي لألمانيا، فما تزال أغلب التوقعات تشير إلى ترجيح انكماش الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 3202، حيث ما تزال معدلات التضخم العالية وارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع أسعار الفائدة البنكية بالإضافة إلى انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الصناعية الألمانية نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي تؤثر بشدة على نمو الاقتصاد، حيث يتوقع معهد ofi أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا العام 3202، بنحو 4.0 في المئة بينما يبدو معهد لايبنتز للأبحاث الاقتصادية (IWR)، أكثر تشاؤماً، حيث يتوقع انكماش الاقتصاد بنسبة 6.0 في المئة.

من جهتها تتوقع المفوضية الأوروبية ان ينكمش الاقتصاد الألماني، أكبر اقتصاد أوروبي، هذا العام بنسبة 4.0 في المئة، بينما ستحقق منطقة اليورو التي تضم 02 دولة نموا بواقع 8.0 في المئة. وتقود اسبانيا وفرنسا النمو في منطقة اليورو حيث تتوقع المفوضية ان يحقق الاقتصاد الاسباني نموًا خلال العام الحالي بنسبة 2.2 في المئة، فيما سيحقق الاقتصاد الفرنسي نموًا بواقع 1 في المئة.

وستكون ألمانيا الدولة الصناعية الوحيدة التي ستعاني من الركود هذا العام، حيث يتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2.0 في المئة. في حين يتوقع أن يعود الاقتصاد الألماني إلى النمو في العام 4202، وأن يسجّل نموًا بنسبة 9.0 في المئة. أما بالنسبة للاقتصاد العالمي فتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي أن يسجل نموا في العام 3202، بنسبة 3 في المئة فيما سيكون النمو أضعف في العام 4202، بنسبة 7.2 في المئة بسبب استمرار معدلات التضخم العالية. كما يتوقع أن ينمو اقتصاد اليورو هذا العام بنسبة 6.0 في المئة وأن يصل النمو عام 4202 إلى 1.1 في المئة. بينما سيحقق الاقتصاد الأمريكي نموا بواقع 2.2 في المئة. ومع معدلات نمو متوقعة تبلغ 1.5 في المئة عام 3202 و6.4 في المئة عام 4202، لا تزال الصين تنمو فوق المتوسط.

ومع ذلك، خفض الاقتصاديون توقعاتهم بشكل كبير لثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث أنّ احتمال حدوث تباطؤ أكبر في الصين يشكل خطرا رئيسيا على الاقتصاد العالمي، حيث أن ارتفاع الديون وضعف القطاع العقاري يمثلان تحديات كبيرة. إضافة إلى ذلك، فإن الاستهلاك هناك لا يتعافى إلا بشكل تدريجي على الرغم من إعادة فتح الاقتصاد بعد سياسة كورونا الصارمة.

## سوق العمل

استمر عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا في الارتفاع بسبب تراجع الأداء الاقتصادي حيث ارتفع عدد العاطلين في شهر أغسطس 3202، بنحو 97 ألف شخص مقارنة بالشهر السابق ليصل إجمالي عددهم إلى 696.2 مليون شخص، وهو ما يعد أيضًا أعلى بنحو 841 ألف شخص مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. وارتفع معدل البطالة 1.0 نقطة مئوية مقارنة بالشهر الذي سبق ليصل الى 8.5 في المئة وبالمقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، ارتفع المعدل بنسبة 2.0 نقطة مئوية.

ففي برنامج العمل بدوام مختصر الحكومي بلغ عدد الموظفين الجدد الذين تم تسجيلهم في البرنامج خلال الفترة 1–72 أغسطس نحو 82 ألف شخص. وبحسب أحدث بيانات وكالة العمل الاتحادية فقد بلغ اجمالي عدد الموظفين الذين تلقوا تعويضات من البرنامج خلال شهر يونيو 3202، حوالي 361 ألف شخص بعد أن كان عددهم قد بلغ 051 ألف شخص في شهر مايو وما يقرب من 441 ألف شخص في شهر أبريل الماضي في مؤشر لعودة عدد المسجلين في البرنامج الى الارتفاع.

كما بلغ عدد الوظائف الشاغرة المسجلة لدي وكالة العمل الاتحادية في شهر أغسطس 3202، نحو 177 ألف وظيفة، أي أقل بمقدار

611 ألف وظيفة عن نفس الشهر من العام الماضي، حيث أصبحت الشركات أكثر حذراً في الطلب على الموظفين الجدد ومع ذلك ما يزال عدد الوظائف الشاغرة عند مستوى مرتفع نسبيًا.

وأظهرت دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DCEO)، تراجع عدد الشباب البالغين في الشريحة العمرية 52–43 عامًا الحاصلين على تدريب مهني في ألمانيا، حيث بلغت نسبة الحاصلين على تدريب مهني من هؤلاء الشباب في العام 2202، نحو 83 في المئة بعد أن كانت عند 15 في المئة في العام 5102. وبحسب دراسة المنظمة فإن 49 في المئة من الأشخاص ذوي التدريب المهني يجدون عملاً في ألمانيا في غضون عامين، وهو أعلى معدل في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص المؤهلين مهنيًا يكسبون في المتوسط 76 في المئة أكثر من الأشخاص ذوي المستوى التعليمي الأدنى. من جانب أخر ارتفعت نسبة الشباب البالغين الحاصلين على مؤهل مدرسي متوسط دون إتمام شهادة الثانوية ودون الحصول على تدريب مهني من نسبة 31 في المئة الى 61 في المئة، وهو ما يدعوا الى القلق حيث أنّ نسبة 61 في المئة تعني 7.1 مليون شاب تقريبًا، لا يملكون مؤهلا مهنيًا والذين يحتاجهم سوق العمل بصورة عاجلة.

وأظهرت دراسة منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية أن هنالك ميل متزايد في ألمانيا للدراسات الجامعية، فبينما يرتفع عدد الشباب غير الحاصلين على تأهيل مهني أو شهادة أخرى مكافئة بعد الشهادة المتوسطة، يميل المزيد من الشباب في الشريحة العمرية 52–43 عامًا للحصول على شهادة جامعية او شهادة معادلة لها، إذ كانت نسبة الحاصلين على شهادة جامعية من هذه الشريحة العمرية في العام 5102، لا تتجاوز 03 في المئة، لكنها وصلت في العام 2202، إلى نسبة 5.73 في المئة. وفي نفس السياق لاحظت الدراسة ايضًا ان ألمانيا تستثمر اموالاً أقل في نظام التعليم بالمقارنة مع حجم ناتجها المحلي الإجمالي وبنسبة أدنى من متوسط استثمار دول المنظمة.

## إجراءات للتخفيف من ازمة قطاع البناء والإسكان

قررت الحكومة الاتحادية الألمانية اتخاذ العديد من الخطوات في هذا الاتجاه من أهمها: تعليق العمل بمعايير الطاقة الجديدة للمباني والذي يعرف باسم HE 04 والذي يشترط أن لا تقل نسبة الطاقة المستخدمة في المباني الجديدة عن 04 في المئة للحصول على تمويل بنكي. وهو ما كانت شركات البناء قد انتقدته بسبب رفعة لتكاليف البناء بشكل كبير.

كما سيتم منح مزايا ضريبية لمشاريع البناء وزيادة "مكافأة المناخ"، التي تشجع أصحاب المساكن على استبدال أنظمة التدفئة القديمة التي تعمل بالوقود الأحفوري بأنظمة التدفئة الجديدة الصديقة للمناخ. كما ينبغي أن تمنح هذه المكافأة ايضًا إلى شركات الإسكان. وينبغي منح الولايات الفيدرالية مرونة أكبر في تصميم ضريبة نقل الملكية. كما تم تخصيص أكثر من 81 مليار يورو حتى العام 7202، لتمويل بناء الإسكان الاجتماعي. وفي المدن والبلديات التي تعاني من ازمة في توفير المساكن ذات الأسعار المناسبة سيتم تبسيط وتسريع منح تصاريح بناء المساكن. ومن المقرر ايضًا توسيع برامج دعم وتمويل البناء التابعة لبنك إعادة الاعمار والتنمية wfk وجعلها أكثر جاذبية. بالإضافة الى ذلك أقرت الحكومة تعديلات على برنامج " تشجيع ملكية المنزل"، حيث سيتم رفع الحد الأقصى لدخل العائلات المستحقة لقروض البرنامج من 06 ألف يورو في السنة الى 09 ألف يورو. كما تم رفع مبلغ القرض بنحو 03 ألف يورو ليبلغ اجمالي قيمة القرض 071 ألف يورو وبمعدل فائدة سنوي 5.0 في المئة فقط.

وتأتي إجراءات الحكومة الاتحادية في محاولة للتخفيف من الازمة التي تعاني منها الشركات العاملة في قطاع البناء والإسكان في ألمانيا والتي تفاقمت بعد ارتفاع نسبة المشاريع التي تم الغائها او ايقافها بالإضافة الى تراجع مستوى الطلبات الجديدة. حيث أظهرت أحدث بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي استمرار التراجع في عدد تصاريح بناء المساكن الجديدة، اذ بلغ عدد تصاريح البناء الصادرة في شهر يوليو 3202م، نحو 12 ألف تصريح، ويمثل هذا انخفاضًا بنسبة 5.13 في المئة أو ما يساوي 0069 تصريح بناء مقارنة بالعام السابق. وفي الأشهر السبعة الأولى من العام انخفض عدد تصاريح البناء بنسبة 8.72 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويرجع الخبراء هذا التراجع الكبير في مشاريع البناء الى سببين أساسيين هما ارتفاع تكاليف البناء المتزايدة الى جانب شروط التمويل الغير مناسبة بعد ارتفاع أسعار الفائدة البنكية.

## ارتفاع زوار قطر 157% في 2023 إلى 2.56 مليون زائر

كشف جهاز "قطر للسياحة" عن استقبال قطر أكثر من 2.56 مليون زائر منذ بداية العام ولغاية نهاية أغسطس/ آب الماضي، متجاوزا عدد زوار البلاد خلال الفترة المذكورة خلال عام 2022 بأكمله. وسجّل عدد الزوار الدوليين زيادة بنسبة 157 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وكانت جنسية الزوار من السعودية، والهند، وألمانيا، والولايات المتحدة الأميركية، والكويت، وعُمان، والبحرين، والمملكة المتحدة، والإمارات، وباكستان.

وحظي القطاع السياحي القطري بدفعة قوية بفضل تمديد صلاحية بطاقة "هيّا" لحامليها الحاليين، وإعادة إطلاق منصة "هيّا" لتصبح

بوابة موحدة لإصدار التأشيرات السياحية للزوار القادمين إلى قطر.

## فائض الميزانية العمانية يعزز التنمية

سجلت ميزانية سلطنة عمان العامة، بنهاية النصف الأول من العام الجاري، فائضا ماليا بنحو 656 مليون ريال عُماني (1.71 مليار دولار). وذلك نتيجة استفادة عمان والدول الخليجية المنتجة للنفط العام الماضي من ارتفاع كبير في أسعار النفط الخام، بعد أن فاقم اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية المخاوف من اضطراب إمدادات الطاقة العالمية.

وانخفض حجم الدين العام إلى 16.3 مليار ريال عماني (42.28 مليار دولار)، ما يعني أن الفائض يمثل حوالي 42 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، متراجعاً من مستوى 65 في المئة في أقصى حالته قبل عامين. ورغم أن المستوى الحالي للدين العام

لا يزال مرتفعا، لكن انخفاضه يسير بوتيرة أسرع من المتوقع، ما ينعكس إيجابا على تكلفة الدين. علما أنّ الفائض المالي سيظل متاحا أيضا للإنفاق في مشروعات بنيوية، أو في الإنفاق التحفيزي نحو مردودات اقتصادية واجتماعية مستدامة.

## صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد السعودي إيجابية والوضع المالي قوي

أظهر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، بأنّ آفاق الاقتصاد السعودي تبدو إيجابية في ظل التوقعات باستمرار قوة زخم نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة، وذلك على الرغم من الغموض الذي يكتنف البيئة الخارجية.

وتوقع الصندوق في تقريره حول مشاورات المادة الرابعة مع السعودية أن يتسنى للمملكة دعم النمو بفضل ارتفاع أسعار النفط في ظل استمرار توقعات قوة الطلب على الخام خلال الفترة المتبقية من العام وخفض الإنتاج المتفق عليه ضمن تحالف أوبك+.

ويتوقع الصندوق نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للمملكة 1.9% في 2023 و2.8% في 2024، ونمو إجمالي الناتج

المحلي الحقيقي غير النفطي 4.9% في 2023 و4.4% في 2024.

## غرفة قطر تدعو لتشجيع الاستثمارات الخليجية

شاركتْ غرفةُ قطر في اللقاء التشاوريّ بين وزراء التِّجارة بدول مجلس التعاون الخليجيّ ورؤساء مجالس اتحادات وغرف التجارة والصناعة بدول المجلس، الذي عُقد في مدينة صلالة بسلطنة عُمان.

وأكّد النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة الغرفة راشد بن حمد العذبة، أنّ "الغرفة تقترح مشاركة القطاع الخاص في إبداء الرأي عن مخرجات الدراسات الاستشارية والقوانين المطروحة المتعلقة بالقطاع الخاص، والمشاركة ضمن الفريق الفني بلجنة الأمن الغذائي واللجان ذات العلاقة".

وداعا إلى "تشجيع الاستثمارات المشتركة وتبنّي شعار "صنع في الخليج" لتشجيع الاستثمارات المشتركة، والعمل نحو توحيد –إلى حدّ ما– السياسات الاقتصادية، والترويج لمشاريع مشتركة عن طريق شراكة القطاعَين: العام والقطاع الخاص، مثل الربط المائي والربط الكهربائي والنقل البري، ومشاريع السكك الحديد، والمشاريع الصناعية القائمة على التكنولوجيا والابتكاراتِ".

## البريطانيون معرّضون لأسوأ انخفاض في مستويات المعيشة منذ الخمسينات

شارك اتحاد الغرف العربية، في ورشة العمل التي جرى تنظيمها بين "المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة" و "مؤسسة فريدريتش إيبرت"، حول التحول المستدام لنظام الطاقة خلال الفترة 24-27 يوليوز/تموز بمدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية، وذلك بحضور ممثلين وخبراء من المؤسسات المنظمة، وبمشاركة مجموعة من المختصين والباحثين بمجال الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.

افتتحت أعمال الورشة بكلمة الدكتور جواد الخراز المدير التنفيذي للمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة أشاد فيها بأهمية الاستثمار بمشاريع الطاقات المتجددة. وعبّر عن ضرورة تكاثف جهود الدول العربية لحل أزمة الطاقة في العالم العربي.

وتمحورت المداخلات والنقاشات على مدار أربعة أيام حول مبادئ الانتقال الطاقي ومدى ترابط الطاقة مع الماء والغذاء مع التركيز على موضوع تمويل المشاريع الطاقية وأهمية الابتكار مع الأخذ بعين الاعتبار الملابسات البيئية والاجتماعية. في الختام تم تقديم بعض المبادرات الرائدة والناجحة في المنطقة العربية وتمت الإشادة بالدور الكبير الذي تلعبه السياسات والقوانين في توجيه وتطوير مشاريع الطاقات المتجددة.

## 4 شخصيات عربية تدير 3 تريليونات دولار من الأصول

وسط طفرة النفط في العام الماضي، أنفقت الصناديق الاستثمارية مليارات الدولارات على كل شيء من التكنولوجيا والتمويل إلى الرياضة، في عدد كبير من بلدان العالم.

ويوجد 4 شخصيات عربية يديرون هذه الثروة الضخمة، ويحاولون توسيع مروحة الاستثمارات لزيادة المردود المتوخى لهذه الصناديق.

وفي تقرير نشرته وكالة "بلومبيرغ"، فإنّ أمير أبو ظبي طحنون بن زايد آل نهيان، يدير إمبراطورية بقيمة 1.5 تريليون دولار. كما أنّ منصور بن زايد، وهو شقيق محمد بن زايد، رئيس دولة الإمارات، يعدّ أحد رجال الأعمال الأكثر نفوذاً في الإمارة. ويُعَدّ محافظ

صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية، ياسر الرميان، من بين الأشخاص الذين يديرون أصولا مالية ضخمة.

أما منصور إبراهيم آل محمود وبصفته الرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار القطرية، فيشرف على أصول قيمتها 450 مليار دولار.

## تباطؤ النمو يؤجل تفوق الاقتصاد الصيني على نظيره الأميركي

أظهرت الدلائل أن الصين لن تتمكن من جعل اقتصادها الأكبر عالميا بعد أن تراجعت الثقة فيه بدرجة كبيرة، مما يؤجل تفوقها على الولايات المتحدة في الموعد المستهدف، أي قبل نهاية هذا العقد.

ووفق "بلومبرغ إيكونوميكس" فإنّ الصينيين لن يتمكنوا من تحقيق هدفهم بالتربع على عرش اقتصاد العالم قبل منتصف أربعينات هذا القرن على أقرب تقدير.

ووفق خبراء الوكالة فإنّه إذا حدث ذلك سيكون التفوق بهامش محدود، قبل أن يتراجع الاقتصاد الصيني إلى المركز الثاني مجددا.

## "الممر الاقتصادي".. طموحات كبيرة ومشروع سيغير الشرق الأوسط

شكّل كشف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن مشروع الممر الاقتصادي الذي يربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا، خلال قمة مجموعة العشرين التي عقدت في الهند، دفعة هامة حيث من المرتقب أن يغيذر هذا المشروع المشهد في منطقة الشرق الأوسط لما يحمله من طموحات كبيرة وواعدة.

وحظي المشروع بدعم كبير من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذي سيتضمن تطوير ممر جديد للسفن والسكة الحديد.

وبحجم الطموحات الكبيرة المعلقة على المشروع، جاءت كلمات القادة والزعماء خلال قمة العشرين معبرة عن ذلك.

ونوّه الأمير محمد بن سلمان إلى أنّ "المشروع سوف يسهم في تطوير وتأهيل البنى التحتية التي تشمل سككاً حديدية، وربط الموانئ، وزيادة مرور السلع والخدمات، وتعزيز التبادل التجاري بين الأطراف المعنية".

## "ميتا" تطور نظاما جديدا أكثر قوة للذكاء الاصطناعي

تعمل شركة "ميتا بلاتفورمز" على تطوير نظام جديد للذكاء الاصطناعي يهدف إلى أن يكون بنفس قوة النموذج الأكثر تقدما الذي تقدمه شركة "أوبن إيه آي"، وهي منظمة غير ربحية لأبحاث الذكاء الاصطناعي.

وتهدف الشركة الأم لـ "فيسبوك" إلى أن يكون نموذج الذكاء الاصطناعي الجديد جاهزا العام المقبل، حيث سيكون أقوى عدة مرات من نسختها التجارية التي يطلق عليها اسم "لاما 2".

ويعدّ "لاما 2" نموذج لغوي كبير للذكاء الاصطناعي وفق نظام

المصدر المفتوح أطلقته ميتا في يوليو/تموز الماضي.

## منظمة التجارة العالمية تحذر من تغير السلوك الاستثماري حول العالم

حذرت المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، نجوزي أوكونجو إيويالا، من العواقب السلبية للتراجع عن التجارة العالمية الحرة.

وأشارت إلى أنه "ليس من الصواب أن يتم إنتاج منتج بنسبة 90 في المئة في مكان واحد، وأن يعتمد الجميع على هذا بل يجب أن نقلل التركيز في بعض الأماكن؛ لكننا لا نريد أن نرى تغييراً في السلوك الاستثماري يُظْهِر أن التجارة لم تعد مترابطة بشكل وثيق".

وأكّدت أوكونجو إيويالا أنّ "العواقب قد لا تكون واضحة للغاية في البداية، مع عودة الأنشطة الصناعية في بعض الدول، لكن مع

مرور الزمن سيتم الشعور بفقدان المنافسة بسبب ارتفاع الأسعار والتكاليف".

## "ستاندرد آند بورز" تثبّت تصنيفها للأردن مع نظرة مستقبلية مستقرة

ثبتت وكالة «ستاندرد آند بورز» العالمية التصنيف الائتماني للأردن عند "ب/ب+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، مبيّنة أنّ الآفاق الاقتصادية للأردن بدأت في التحسن بفضل جهود الإصلاح الهيكلي التي تبذلها الحكومة. وتوقعت الوكالة أن يستمر دخل الفرد الحقيقي في الأردن في الارتفاع اعتباراً من 2023 فصاعداً بعد انخفاض مستمر خلال العقد الماضي.

وحذّرت الوكالة من أنّه لا تزال البطالة ورصيد الديون الحكومية في الأردن مرتفعين للغاية وأعلى من مستويات ما قبل جائحة "كورونا".

ونوّهت "ستاندرد آند بورز" إلى أنه بإمكانها رفع تصنيفات الأردن إذا تسارع النمو الاقتصادي إلى مستوى أعلى بشكل مستدام، مما يؤدي إلى زيادة في الوظائف في القطاع الخاص وفي الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

## مجموعة العشرين توسع قدراتها بضم الاقتصاد الأفريقي

عمدت مجموعة العشرين إلى توسيع قدراتها الاقتصادية بشكل أكبر بعدما وافق أعضاؤها على ضم الاتحاد الأفريقي كعضو دائم، كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي.

ووفق وكالة "بلومبرغ" فقد اتخذت المجموعة هذه الخطوة فعليا، حيث أعلن القادة عن القرار رسمياً خلال القمة التي عقدت يومي 9 و10 سبتمبر الجاري في الهند.

ومن شأن هذه الخطوة أن تمنح الاتحاد الأفريقي المؤلف من 55 عضواً، والمصنف حالياً على أنه "منظمة دولية مدعوة"، نفس الوضع الذي يتمتع به الاتحاد الأوروبي.

## توقعات بانخفاض نمو الاقتصاد الصيني مع معاناة سوق العقارات

أظهر استطلاع لـ "رويترز" عن أنّ الاقتصاد الصيني سينمو هذا العام والعام المقبل بشكل أقل مما كان يتوقع في السابق في ظل استمرار معاناة سوق العقارات التي كانت ذات يوم محركا أساسيا لنمو الاقتصاد المحلي.

وبحسب استطلاع "رويترز"، من المتوقّع أن ينمو الاقتصاد الصيني 5 في المئة هذا العام وهو ما يقل عن توقعات 5.5 في المئة في استطلاع يوليو/تموز. في حين كانت تراوحت التوقعات بأن ينمو بين 4.5 في المئة و5.5 في المئة.

ويكافح ثاني أكبر اقتصاد في العالم المثقل بالديون الضخمة بسبب سنوات من الاستثمار الحكومي في البنية التحتية وانكماش العقارات، مما يشكل مخاطر ليس فقط على نفسه ولكن أيضا على الاقتصاد العالمي.

## "علي بابا" تعلن تركيزها الاستراتيجي على الذكاء الاصطناعي

كشف الرئيس التنفيذي الجديد لمجموعة "علي بابا" إيدي وو، عن أنّ التركيز الاستراتيجي الرئيسي لشركة التكنولوجيا في المستقبل سيكون "المستخدم أولاً" و"الاعتماد على الذكاء الاصطناعي ثانيا".

ونوّه وو، في رسالته التي أرسلها إلى الموظفين في ثالث يوم له في المنصب الجديد، إلى أنّ "علي بابا" ستركّز أيضًا على ترقية الموظفين الشباب، خاصة أولئك الذين ولدوا بعد عام 1985، لتشكيل جوهر إدارة الأعمال في غضون السنوات الأربع المقبلة.

وقال إنّ هذا من شأنه أن يساعد في الحفاظ على "عقلية للشركات الناشئة" ويمنع الشركة من "العودة إلى الطرق القديمة".

## أثرياء العرب الأوفر حظاً عالمياً.. ثروتهم نمت إلى 2.7 تريليون دولار!

شهدت منطقة الشرق الأوسط، نمو أعداد الأثرياء وثرواتهم عام 2022، حيث ارتفعت أعدادهم بنسبة 15.7 في المئة إلى 21640 ألف شخص، في حين تفوقت عليها "أميركا اللاتينية" بنسبة نمو الأثرياء فقط دون عددهم بـ17.5 في المئة، فيما تزايد عدد الأثرياء في 11560 شخصا بنهاية العام الماضي، وفقاً لتقرير شركة البيانات "ألتراتا".

وكان هناك ما مجموعه 395.070 فرداً من فاحشي الثراء في جميع أنحاء العالم العام الماضي، وفقاً لتقرير "World Ultra Wealth 2023"، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 5.4 في المئة عن العام السابق وأول تراجع منذ عام 2018. وبعد الارتفاعات

القياسية في السنوات الأخيرة، انخفض صافي الثروة المجمعة بالمثل بنسبة 5.5 في المئة إلى 45.4 تريليون دولار.

## في 2023.. ثلث سكان العالم محرومون من الإنترنت

أظهر تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، عن أنّه لا يزال ثلث سكان العالم في 2023 محرومين من النفاذ إلى الإنترنت، رغم أن عدد الأشخاص المتصلين راهناً بالشبكة بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق. ووفق التقرير فإنّه منذ الإحصاء الأخير للاتحاد الدولي للاتصالات عام 2022، تمكّن قرابة100 مليون شخص إضافي من الوصول إلى شبكة الإنترنت، لكن لا يزال هناك 2.6 مليار شخص محرومين منها. وبات 67 في المئة من سكان العالم، أي 5.4 مليار شخص، متصلين بالإنترنت حالياً.

ونوّهت الأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات دورين بوغدان-مارتن، إلى أنّ "هذا التقدم في الاتصال يمثّل خطوة أخرى في

الاتجاه الصحيح، على الرغم من أنّه لا يحصل بالسرعة الكافية، وثمة ضرورة لمواصلة الجهود لتحقيق الاتصال الشامل والفعال بحلول عام 2030".

## صندوق النقد: الدين العالمي لا يزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة

كشف صندوق النقد الدولي، عن وصول الدين العالمي إلى 235 تريليون دولار بنهاية 2022، بزيادة 200 مليار دولار أعلى من مستواه عام 2021.

ووفق صندوق النقد الدولي، فإنّ عبء الدين العالمي لا يزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل جائحة كوفيد19- على الرغم من انخفاض نسبته من إجمالي الناتج الاقتصادي العام الماضي. وبلغ بحسب الصندوق الدين (العام والخاص) 238 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي في العام الماضي، بزيادة بلغت تسع نقاط مئوية مقارنة بعام 2019. وأظهر الصندوق أن الانخفاض

المتباطئ للدين العام أكثر من الخاص يعد سبب تباطؤ تراجع مستويات الدين.

## الرئيس الجزائري يقرر إدخال تصحيحات في موازنة العام الجاري

كلّف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، الحكومة بصياغة قانون موازنة "تصحيحي، يضمن تعديلات عن موازنة العام الجاري 2023، ووضع خطة لمواصلة دعم الأسعار وضمان تموين السوق بالمواد التموينية".

ويتضمّن مشروع تصحيح الموازنة (كان يسمى في السابق موازنة تكميلية) تصحيح بعض الاختلالات تماشياً وتجاوباً مع القرارات المتخذة لزيادة تحسين القدرة الشرائية للمواطنين وتقوية الجبهة الداخلية.

وشدد الرئيس تبون على أن تقوم الحكومة بوضع تدابير تسمح بالتحكّم في تموين السوق المحلية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع في السوق الداخلية، ومواصلة دعم الأسعار لعدد من المواد الأساسية الضرورية المستوردة، ومنع أي عملية استيراد للبقوليات خارج الديوان الوطني المهني للحبوب، مع تحديد دقيق لمراحل سعر المنتوج.

## إيلون ماسك يحذر.. "خطر حضاري" يشكله الذكاء الاصطناعي على البشر

شارك عدد من مسؤولي ورؤساء الشركات التكنولوجية الكبرى في الولايات المتحدة مع أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي في مبنى الكابيتول هيل، في جلسة عصف ذهني ماراثونية حول كيفية قيام المشرعين بتنظيم الذكاء الاصطناعي.

وخلال الاجتماع، حذر ماسك أعضاء مجلس الشيوخ من أن الذكاء الاصطناعي يشكل "خطرًا حضاريًا" على الحكومات والمجتمعات.

وأيّد ماسك فكرة إنشاء وكالة فيدرالية للإشراف على الذكاء الاصطناعي وكرر تحذيره من أن الذكاء الاصطناعي يشكل خطرا هائلا.

## الثروات في دول الخليج.. إلى 3.5 تريليونات دولار في 2027

توقعت مجموعة بوسطن الاستشارية BCG في تقرير أصدرته بعنوان: الثروة العالمية 2023: إعادة ضبط المسار"، بأن تشهد الثروات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي معدل نمو سنوي مركب ثابت بنسبة 4.7 في المئة في الثروات الجديدة، لترتفع من 2.8 تريليون دولار إلى 3.5 تريليونات دولار في الفترة من 2022 إلى 2027، نشرته على موقعها الإلكتروني

ووفق التقرير تُظهر دول مجلس التعاون الخليجي، التي تمثل 38 في المئة من الثروة المالية للمنطقة في عام 2022، مرونتها ورؤيتها للمستقبل. ومع معدل نمو قدره 4.8 في المئة سنويًا اعتبارًا من عام 2017 حيث وصلت الثروات إلى2.8 تريليون دولار عام 2022، فإنّ ذلك يعكس مسار دول مجلس التعاون الخليجي التزامها بتعزيز موقعها على مستوى الثروات في العالم.

## انضمام قطر لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

وافق مجلس الوزراء القطري، على انضمام دولة قطر إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. وتأتي الاتفاقية في إطار تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتهدف إلى تحرير التجارة في الخدمات بين الدول عبر ثلاثة محاور، الأول يتمثل في وضع إطار عام للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات بين الدول العربية وإيجاد بيئة مواتية لتسهيل التجارة في الخدمات فيما بينها، بهدف تعزيز وتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

ويتضمن المحور الثاني تعزيز المصالح المشتركة للدول العربية في مجال الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة والتوازن بين الحقوق والالتزامات. ويراعي المحور الثالث الظروف الإنمائية لكل من

الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول العربية الأقل نمواً.

## 31.7 مليار دولار.. هذا ما تضيفه "الميتافيرس" للاقتصادات العربية

أظهر تقرير حديث أن القيمة السوقية لقطاع الميتافيرس حول العالم قد تصل إلى 900 مليار دولار بحلول عام 2030.

ووفقًا لدراسة صادرة عن شركة الاستشارات "Deloitte"، يمكن أن تضيف الصناعة أكثر من 80 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنويا بحلول عام 2035. وقدّرت الدراسة أن تقنيات "الميتافيرس" يمكن أن تساهم على أساس سنوي بحلول عام 2035 ما بين 20.2 و38.1 مليار دولار لاقتصاد السعودية، وما بين 11.6 و22 مليار دولار للاقتصاد المصري. وقد تضيف ما بين 8.8 و16.6 مليار دولار

لاقتصاد الإمارات، وحوالي 2.6 إلى 5 مليارات دولار لاقتصاد المغرب، وما بين 0.9 و1.7 مليار دولار لاقتصاد الأردن.

## بعثة صندوق النقد: لبنان لم يُجرِ الإصلاحات المطلوبة

كشفت بعثة صندوق النقد الدولي، بعد اختتام زيارتها ومشاوراتها في لبنان، عن عدم تطبيق السلطات اللبنانية الإصلاحات العاجلة المطلوبة، مما سيؤثر على الاقتصاد لأعوام مقبلة. وانتقد الصندوق غياب الإرادة السياسية في اتخاذ القرارات الصعبة، وإن كانت شديدة الأهمية، لبدء الإصلاح.

ووفق صندوق النقد، فإنّ الافتقار إلى الإرادة السياسية في اتخاذ قرارات صعبة يُضعف القطاع المصرفي، مطالبا باتخاذ قرارات سياسية شاملة لاحتواء العجز المالي، وبدء إعادة هيكلة النظام المصرفي. ونوّه الصندوق إلى أنّ هناك فرصة لإجراء إصلاحات شاملة لتعزيز الحوكمة والمحاسبة في "مصرف لبنان المركزي"،

لكن الحكومة بحاجة لتنفيذ استراتيجية مالية متماسكة لاستعادة القدرة على تحمل أعباء الديون، وإفساح المجال للإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية.

## المنطقة العربية تنجح في رفع قدراتها من الطاقة المتجددة

خلص تقرير جديد لمرصد الطاقة العالمي إلى أن الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رفعت قدراتها في مجال الطاقة المتجددة بنسبة 57 في المئة في الفترة من منتصف 2022 إلى منتصف 2023 لتصل إلى 19 غيغاواط.

وتوقع المرصد المزيد من الارتفاع بمقدار النصف بحلول 2024، على الرغم من المنطقة لا تزال بحاجة إلى مضاعفة هذه القدرة 20 مرة من مصادر الطاقة المتجددة لتحل محل الطاقة التي تعتمد على الغاز. ويعكس هذا الوضع حقيقة أن المنطقة لا تزال تدمن استخدام الغاز في تشغيل محطات الكهرباء، وهو أمر قد يعرقل التحول النظيف الذي تسعى له الحكومات عبر ضخ المليارات من

الدولارات في استثمارات جديدة.

وتواجه البلدان العربية العديد من التحديات لتحقيق التحول إلى الطاقات النظيفة بالنظر إلى المشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية ورأس المال البشري.

## تحسن نمو الصادرات يقلص فجوة العجز التجاري التونسي

يواصل العجز التجاري في تونس التراجع خلال 2023، في مؤشر يوفر للحكومة فرصة التقاط الأنفاس ويمنحها دافعا لتعزيز الصادرات فيما تبقى من العام، بما يدعم الاحتياطات النقدية للبلد بشكل أكبر.

واستنادا إلى بيانات التجارة الخارجية التي أوردها معهد الإحصاء الحكومي، فقد تقلص الفرق بين الصادرات والواردات خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام بنسبة 28 في المئة على أساس سنوي. وبحسب الأرقام الرسمية بلغ عجز التجارة الخارجية بنهاية أغسطس الماضي12.19 مليار دينار (3.93 مليار دولار) مقارنة مع 2.5 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

ويأتي تراجع عجز الميزان التجاري مدفوعا بنمو الصادرات بنسبة 10.1 في المئة على أساس سنوي، إلى 13.1 مليار دولار، فيما تراجعت الواردات بنسبة1.8 في المئة على أساس سنوي، لتبلغ قيمتها 17 مليار دولار.

## أوروبا تشدد حملتها على عمالقة التكنولوجيا

يتجه الاتحاد الأوروبي إلى فرض قواعد أكثر صرامة على ست شركات تكنولوجيا كبرى في الاتحاد الأوروبي، بهدف منعها من إساءة استخدام وضعها المهيمن في السوق بصفتها "الشركات المتحكمة" في الاقتصاد الرقمي. ووفق المفوضية الأوروبية فإن الإجراءات سوف تنطبق على "مايكروسوفت" و "أمازون" و "ألفابت" و "أبل" و "ميتا"، ويشمل ذلك تطبيقاتها "فيسبوك" و "واتساب" و "إنستغرام"، بالإضافة إلى "بيتدانس"، المالكة لتطبيق "تيك توك".

ولم يعد مسموحاً لهذه الشركات منح معاملة تفضيلية من حيث التصنيف لخدماتها، كما أنه يمكنها فقط دمج المعلومات من أي

مصادر مختلفة من خلال موافقة المستخدم الواضحة. كما يجب أن تواجه أعلى مستوى من التدقيق بموجب قانون الأسواق الرقمية للكتلة المكونة من 27 دولة.

## "دبي – هيثرو" بين أكثر المسارات الجوية ازدحاماً في العالم

حلّ مسار مطار هيثرو إلى مطار دبي الدولي في المركز الرابع بين أكثر المسارات ازدحاماً بالرحلات الجوية طويلة المدى في العالم، وفقاً لتصنيف موقع «سيمبل فلاينغ». وهناك 64 رحلة أسبوعية من مطار دبي إلى هيثرو، وما يصل إلى 10 رحلات يومية.

وتشغل ثلاث شركات طيران رحلات في هذا المسار، وهي طيران الإمارات (47 رحلة أسبوعية)، والخطوط الجوية البريطانية (19 رحلة أسبوعية) وروايال بروناي (3 رحلات أسبوعية).

وتصدر مسار "جيه أف كيه" إلى هيثرو التصنيف العالمي بـ157 رحلة أسبوعية، يليها لوس أنجلوس إلى هيثرو بـ 84 رحلة أسبوعية، ثم جيه أف كيه إلى باريس في المركز الثالث بـ 82 رحلة أسبوعية.

## النمو الاقتصادي بعد كوفيد أعلى من المتوقع في إسبانيا

تجاوز النمو الاقتصادي الإسباني بعد جائحة كوفيد19- التقديرات الأولية، وفقاً لأرقام جديدة نشرها المعهد الوطني للإحصاء، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة بنسبة 5.8 في المئة عام 2022، أي ارتفع بنسبة 0.3 في المئة مقارنة بما تم توقعه.

وفي عام 2021، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.4 في المئة، أي بزيادة تتخطى إلى حد كبير نسبة 5.5 في المئة التي تم تقديرها في البداية، حسبما أكد المعهد الوطني للإحصاء.

وعاد الاقتصاد الإسباني إلى مستوى ما قبل الوباء العام الماضي وليس في الربع الأول من العام 2023 كما قُدرها المعهد سابقاً.

## منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: صورة "قاتمة" للاقتصاد العالمي

نبهّت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCED" من أنّ قيام البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة قد يكون مؤلما، إلا أنه ضروري لكبح التضخم.

ورفعت المنظمة في تقريرها الأخير حول الآفاق الاقتصادية، من توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي عام 2023 إلى 3 في المئة، من 2.7 في المئة في يونيو الماضي. في حين توقعت المنظمة تباطؤ الاقتصاد العالمي في 2024 إلى 2.7 في المئة، وهو أدنى معدل للنمو العالمي منذ الأزمة المالية العالمية، باستثناء عام 2020، عندما ضربت جائحة "كوفيد" الاقتصاد.

وأظهر التقرير أنّ معدلات التضخم في بريطانيا ستبقى الأعلى بين الاقتصادات الكبرى ي عام 2023 عند 7.2 في المئة. وبيّنت المنظمة أنّه بعد بداية أقوى من المتوقع للعام 2023، ساهم فيها انخفاض أسعار الطاقة وإعادة فتح اقتصاد الصين، يتوقع بأن يعود النمو العالمي إلى الاعتدال.

## مستويات مخيفة.. الديون العالمية تزيد 100 تريليون دولار في العقد الأخير

كشف معهد التمويل الدولي عن تسجيل الدين العالمي مستوى قياسيا بلغ 307 تريليونات دولار في الربع الثاني من العام الحالي، على الرغم من أن ارتفاع أسعار الفائدة يكبح الائتمان المصرفي، فيما قادت أسواق مثل الولايات المتحدة واليابان هذا الارتفاع.

ووفق تقرير المعهد فإنّ الدين العالمي بالقيمة الدولارية ارتفع 10 تريليونات دولار في النصف الأول 2023 و100 تريليون على مدى العقد الماضي.

وكشف المعهد عن أنّ الزيادة الأحدث رفعت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني على التوالي إلى 336 في المئة. وقبل عام 2023، سجلت هذه النسبة انخفاضا على مدى سبعة أرباع.

## محمد الصقر: غرفة الكويت حريصة على التنمية اقتصادياً مع وفرنسا

استقبل رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر، سفيرة فرنسا لدى الكويت كلير لو فليشر، بحضور مدير عام الغرفة رباح الرباح.

وأكد الصقر الحرص على "استمرار التعاون والمساهمة في إيجاد أفضل الحلول للتحديات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية بين البلدين"، مثمّنا الدور الكبير الذي تقوم به السفارة الفرنسية لعمل الترتيبات اللازمة للوصول إلى نتائج إيجابية تخدم كلا الجانبين.

من جانبها، تقدّمت لو فليشر بالشكر للصقر لسرعة الاستجابة لتشكيل أعضاء لجنة الصداقة الكويتية – الفرنسية، وتلبية الدعوة لإقامة الاجتماع الأول في العاصمة الفرنسية باريس، على أن يتم عقد الاجتماع الثاني بالكويت خلال العام المقبل.

## الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني: دور محوري للقطاع الخاص في الاستدامة

شاركَ رئيس غرفة قطر الشَّيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، في مُنتدى الأمم المُتحدة للقطاع الخاصّ الذي عُقِدَ على هامش الدورة الثّامنة والسّبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، وتزامنًا مع قمّة أهداف التنمية المستدامة 2023، وذلك في مدينة نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية.

واعتبر الشَّيخ خليفة بن جاسم أنَّ "المنتدى يمثل فرصةً لتسليط الضوء على الدور المحوري للقطاع الخاص في تحقيق أهداف الأمم المتحدة العالمية"، مُشدّدًا على أن "القطاع الخاص استطاع بجدارة أن يكون شريكًا حقيقيًا في تحقيق الاستدامة ومواجهة التحديات التي تواجه الدول"، مشيرًا إلى "الدور الحيوي الذي يقوم به القطاع الخاص القطري في هذا الصدد من خلال المشاريع التي ينفذها لا سيما في إطار الشراكة مع القطاع العام والمرتبطة بالاستدامة والابتكار، مثل: مشاريع الطاقة الشمسية، والمياه، والكهرباء، والتعليم، والصحة، والطرق والمواصلات".

## منتدى أعمال تركي أردني يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي

استضافت العاصمة الأردنية عمّان، أعمال المنتدى الاقتصادي التركي – الأردني بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وذلك بتنظيم مشترك بين غرفة تجارة الأردن وجمعية "أولوداغ" للمصدرين (مقرها مدينة بورصة التركية) وجمعية المصدرين الأتراك، بالتعاون مع غرفة تجارة عمّان بالأردن، بحضور سفير أنقرة لدى المملكة آردام أوزان.

وأوضح رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، في كلمته، أنّ "حجم التبادل التجاري بين البلدين نما خلال العام الماضي 2022 بنسبة 27 في المئة"، معتبرا أنّ "حجم التبادل، "هو الأكبر منذ إلغاء اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا عام 2019، حيث جاء الارتفاع في حجم التبادل التجاري من نمو المستوردات الأردنية من تركيا بنسبة 31.5 في المئة إلى 909.2 ملايين دولار".

ودعا الحاج توفيق، إلى "بدء المفاوضات لبناء أو إعادة صياغة اتفاقية جديدة للتجارة الحرة بين البلدين، ضمن أُطر وشروط جديدة، وإشراك القطاع الخاص من الجانبين عند إعدادها، لضمان تحقيق مصالح البلدين المشتركة".

## 183.8 مليار دولار إنفاق المنطقة على تقنية المعلومات 2024

توقّعت شركة "جارتنر" للأبحاث تسارع الإنفاق على تقنية المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2024، لتسجّل ارتفاعاً بمعدّل 4 في المئة بالمقارنة مع عام 2023، وذلك وفقاً لأحدث الدراسات الصادرة عن شركة الأبحاث.

ومن المتوقّع أن يصل إجمالي إنفاق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تقنية المعلومات إلى قرابة 183.8 مليار دولار خلال عام 2024، بارتفاع عن مستوياتها في 2023 عند 176.8 مليار دولار. أما على مستوى العالم، فتشير التوقّعات إلى أن الإنفاق العالمي على تقنية المعلومات سوف يقترب من عتبة5.1 تريليون

دولار خلال عام 2024.

## التصحر يهدد المنطقة العربية بصدمات غذائية قاسية

أظهرت دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي، بأنّ نحو 35.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية العربية، أي ما يعادل 18 في المئة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة، بات واقعا تحت تأثير التصحر، خاصة في المناطق المحاذية للصحراء الأفريقية الكبرى.

ووفق الدراسة فإنّ 68.4 في المئة من الأراضي العربية متصحرة، و20 في المئة منها مهددة بالتصحر، بينما لا تتعدى الأراضي غير المتصحرة11.6 في المئة من إجمالي مساحتها.

وبحسب دراسة الصندوق فإنّ دولا عربية بكاملها تعتبر أراضي متصحرة، مثل البحرين والكويت والإمارات وقطر، بينما هناك 10 دول تتراوح فيها نسبة التصحر بين 60 و98 في المئة مثل

مصر وجيبوتي والسعودية والجزائر والأردن واليمن والمغرب. كما أن هناك دولا أخرى أكثر من 50 في المئة من أراضيها مهددة بالتصحر مثل الصومال وسوريا والعراق. وستكون لذلك تأثيرات عميقة على ميزانيات دول المنطقة وخاصة الفقيرة، حيث تكافح على عدة جبهات لتخفيف الأضرار الناجمة عن ثلاثة عوامل هي تداعيات الأزمة الصحية والحرب في أوكرانيا والتغير المناخي.

## البحرين: حزمة إجراءات لتحقيق أهداف التنمية الشاملة

تعتزم الحكومة البحرينية اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تصب في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية من أجل مواصلة خلق الفرص النوعية أمام المواطنين. وذلك بعدما بلغ العجز الفعلي في ميزانية مملكة البحرين في النصف الأول 2023 نحو 381 مليون دينار بحريني (1.01 مليار دولار)،

وشملت الإجراءات التي تعتزم الحكومة إقرارها رفع رسوم العمل على الموظفين غير البحرينيين بما يسهم في تعزيز جعل المواطن الخيار الأفضل للتوظيف. واتخذت البحرين حزمة إجراءات في سبيل تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وذلك بالتوافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وكشفت نتائج الإقفال النصف سنوي للوزارات

والجهات الحكومية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2023، عن عدد من الإجراءات من بينها رفع رسوم العمل على الموظفين غير البحرينيين.

## 3 دول عربية تستثمر 1.7 تريليون دولار في مشروعات سياحية

تشهد منطقة الشرق الأوسط تطوير مشاريع فندقية وسكنية بقيمة إجمالية تبلغ 1.9 تريليون دولار، تمثل السعودية والإمارات ومصر 90 في المئة من هذه الاستثمارات بقيمة تبلغ 1.7 تريليون دولار، ما يتماشى وخطط المنطقة لجذب 160 مليون سائح سنوياً بحلول العام 2030.

وبحسب بيانات صادرة عن "نايت فرانك" فقد نجحت منطقة الشرق الأوسط في التعافي تماماً من أثر جائحة كورونا على قطاع الضيافة والسفر، حيث تجاوزت الإيرادات ومعدلات التوظيف مستويات ما قبل كورونا. وارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

للمنطقة 47 في المئة عام 2023 إلى 107 مليارات دولار، وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي مناطق العالم. ويعزى هذا النمو إلى الزيادة في عدد الوظائف بنسبة 14.5 في المئة، إلى نحو مليون وظيفة جديدة.

## الناتج المحلّي الإجمالي في المغرب ينمو 3.2 في المئة

كشف البنك المركزي المغربي عقب اجتماعه الفصلي عن انخفاض التضخم من 10.1 في المئة في فبراير/شباط إلى 5 في المئة في أغسطس/آب، أي أقل من المتوسط السنوي المتوقع هذا العام والبالغ 6 في المئة.

ووفق المركزي سيتحسّن نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.9 في المئة هذا العام إلى 3.2 في المئة العام المقبل، دون الأخذ في الاعتبار تأثير الزلزال، حيث يعتزم المغرب بشكل عام إنفاق 120 مليار درهم (11.7 مليار دولار) على خطة إعادة الإعمار بعد الزلزال والتي تشمل تحديث البنية التحتية على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وتوقّع البنك المركزي أن تبلغ احتياطات النقد الأجنبي 261 مليار درهم في نهاية 2023، وهو ما يكفي لتغطية الاحتياجات من الواردات لمدة 5 أشهر ونصف الشهر.

# الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

## انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية


المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

## REVIEW ON RECENT AACC ACTIVITIES

***AACC President H.E. Former Minister Dr. Werner Fasslabend and Member of AACC Board Directors Dr. Ernst Huber received His Excellency Dr. Yusuf Abdulkarim Bucheeri, the Ambassador of the Kingdom of Bahrain accredited to Austria, for a fare-well visit at the premises of the Austro-Arab Chamber of Commerce. The President of AACC commended the excellent cooperation between the Embassy of the Kingdom of Bahrain in Geneve with AACC during the past years under the lead of His Excellency Dr. Bucheeri.***

Ambassador Dr. Bucheeri, on his turn, expressed his high appreciation for AACC's efforts in strengthening Austro-Arab relation, and conveyed personal regards from His Excellency Dr. Samir Nas, President of the Bahrain Chamber of Commerce & Industry and Current President of the Union of Arab Chambers - AACC's umbrella organization - to the AACC President and the Secretary General.

He informed that His Excellency Dr. Nas and related chambers would be pleased to organize joint events in the upcoming months with focus on Bahrain. In this context, the Ambassador also invited AACC to take an active role in celebrations and activities around the upcoming 50th anniversary of diplomatic relations between the Republic of Austria and the Kingdom of Bahrain in the forthcoming year 2024.

Further to this, H.E. Dr. Bucheeri asked for AACC's active support regarding the opening of bilateral diplomatic representations in the respective countries, and to establish direct flight connections between Austria and Bahrain.

At the end of the meeting, the Ambassador informed that he will return to the Kingdom of Bahrain to assume a new position as General

Director for Human Rights and Legal Affairs at the Ministry of Foreign Affairs.

AACC coordinates a visiting program for delegates from the Oman Chamber of Commerce & Industry

In close cooperation with the Embassy of the Sultanate of Oman in Vienna, the Austro-Arab Chamber of Commerce coordinated a visiting program for delegates of the Oman Chamber of Commerce & Industry in Austria and the Slovak Republic from 25 until 29 July 2023.

he high-level delegates were Dr. Abdullah Masaud Al Harthi, OCCI Board Member, Chairman-Energy and Mining Committee, and Member of AACC's Board of Directors; and Dr. Siham Ahmed Al-Harthi, OCCI Board Member and Chairperson-Tourism Committee. Throughout the program, the delegates had the opportunity to visit several distinguished institutions and to engage in productive meetings with Austrian businessmen and company representatives.

On 25 July 2023, the delegates' first visit took them to the Spittelau Waste Incineration Plant with its iconic architecture from the late Austrian architect Friedensreich Hundertwasser. AACC Secretary-General Eng. Mouddar Khouja, Dr. Abdullah Al-Harthi and Dr. Siham Al-Harthi were warmly received and given an informative presentation and guided tour by Ms. Stefanie Ager, expert and client service at Wien Energie.

Later in the afternoon, the delegation convened for a second meeting with Linde Hydrogen Fueltech, a global gas and engineering company and a leader in technology. The participants were given a tour through the production halls by Mr. Julian Jäckel, Head of Production, before being welcomed by Dr. Susanne Goldammer, Managing Director; DI Dr. Ljubomir Savic, International Sales & Business Development; and Mr. Markus Bachmeier, Director Sales & Products. Mr. Bachmeier introduced Linde and its technology portfolio to address all fueling needs. The company operates hydrogen refueling stations worldwide with advanced storage, gazification, and cooling technology, and is recognized for its exceptional reliability due its extensive experience. The delegation was deeply impressed by Linde's commitment to advancing hydrogen technology and their significant contributions to the global energy landscape.

On 26 July 2023, OCCI Board Members and Eng. Khouja visited Modul University Vienna Private University, an international university for business and economics, with a strong research focus on international management, service-related industries, tourism, sustainability, data science, and the design of information systems. The participants were warmly welcomed by Univ.-Prof. Dr. Karl Wöber, the Dean & Managing Director of the campus.

Univ.-Prof. Dr. Wöber provided a brief overview of the university's study programs and student services. The delegation also had the opportunity to take a Campus Tour led by Mr. Michael Straube, the Head of Event & Facility Management. During the visit, it was mentioned that in September 2023, Modul University Vienna, in collaboration with City Destinations Alliance and the European Travel Commission, will be hosting the 18th TourMIS Users' Workshop & International Seminar. This event targets regional, national, and international tourism organizations, along with universities and companies from the hospitality and tourism industry. The delegation expressed

keen interest in the upcoming workshop and the desire to intensify cooperation with Modul University

Afterwards, Eng. Mouddar Khouja received the Omani delegation at the premises of the Austro-Arab Chamber of Commerce for a meeting with Mr. Ammar Bahloul, a businessman and member of AACC. They engaged in in-depth conversations about the potential for industrial collaboration, real estate development and investment opportunities between Austria and Oman. Both sides expressed their commitment to promoting innovation and sharing best practices to enhance their respective industrial sectors.

On 27 July 2023, AACC Secretary-General hosted another meeting for the Omani delegates at the premises of AACC, where they met Mr. Manfred Hettmer, CEO of Hettmer International Technology Development & Trading and member of AACC. The agenda for their discussion covered diverse topics such as innovation, scientific software engineering, strategic partnerships, space technology, and terrestrial applications. The session proved to be productive and engaging, fostering the potential for valuable collaborations and advancements in various fields.

Following the meeting at AACC, OCCI Board Members and Eng. Khouja paid a courtesy visit to HE Ambassador Mr. Yousuf Aljabri, Ambassador of the Sultanate of Oman to Austria at the premises of the Embassy of the Sultanate of Oman in Vienna. They engaged in discussions about the program and potential cooperation between Austria and Oman.

HE Ambassador Aljabri invited then the delegation and Austria's designated Ambassador to Oman, HE Christophe Ceska, for a welcome dinner. It was also an occasion to discuss further economic relations between the two countries.

On 28 July 2023, the Omani delegation, accompanied by Secretary-General Eng. Khouja and Mr. Mohammed Badr Hilal Al Jbri, the Consul and Second Secretary at the Embassy of the Sultanate of Oman in Vienna, traveled to Bratislava.

The first meeting there was with a number of high-level representatives of official institutions, such as Mr. Robert Spišák, Entrepreneur and Vice President of National Union of Employers in Slovak Republic; Mr. Vaclav Mika, the General Director of Slovakia Travel; Ing. Robert Spišák, Vice President of National Union of Employers and Chairperson of AZC Group; Ing. Alexandra Broszová, Stercorat Slovakia Board Member; Ing. Diana Štrofová, Chairperson of the Biofuel Association; Martina Kováčová, Head of the exhibitions department, Slovakia Travel and Eva Berciková, Event Manager at Slovakia Travel.

Mr. Spišák discussed a range of possibilities for cooperation between Slovakia and Oman in the energy sector, outlining potential technological ventures. Meanwhile, Mr. Mika showcased the Slovak Republic as a captivating tourist destination, emphasizing the opportunities for collaboration in the tourism sector with the Sultanate of Oman.

Later that day, they had a meeting with the Council of Slovak Exporters, where they were warmly received by the Chairman Mr. Lukas Parízek, Vice-Chairman Mr. Zulf Hyatt-Khan and Mr. Badr Al Amro, Middle East Advisor. Following the signing a Memorandum of Understanding between the Council of Slovak Exporters and the Austro-Arab Chamber of Commerce in May earlier this year, this meeting was organized in light of the newly established agreement.

The Council of Slovak Exporters introduced its ongoing activities and explored ways to collaborate with the Oman Chamber of Commerce & Industry, expressing a keen interest in coordinating reciprocal delegations across diverse sectors. The OCCI Board Members were intrigued by the Council's network and discussed potential avenues for collaboration between companies from Oman and Slovakia.

The high-level delegates from Oman, Dr. Abdullah Masaud Al Harthi and Dr. Siham Ahmed Al-Harthi, had the opportunity to explore a range of industries and institutions in Austria and the Slovak Republic. These meetings offered an exceptional platform for companies to exhibit their expertise and participate in discussions with the delegates, aimed at exploring the benefits of potential collaboration.

COUNCIL OF SLOVAK EXPORTERS
www.exporteri.sk
RADA SLOVENSKÝCH EXPORTÉROV

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

**HEAD OFFICES**
**Telephone:** (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
**E-mail:** info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

# Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262